

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



الموضوع

أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

مذكرة مقدمة إكمالاً لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:

- د. الطاهر جليط

إعداد الطالبتين:

- سميحة بوشة

- مونية هايم

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|----------------|------------|-----------------------|
| رئيساً | جامعة جيجل | الأستاذ: بودخدخ كريم |
| مشرفاً ومقرراً | جامعة جيجل | الأستاذ: الطاهر جليط |
| مناقشاً | جامعة جيجل | الأستاذ: شلغوم عميروش |

السنة الجامعية : 2016 - 2017

| الصفحة | الموضوع |
|--|---|
| | شكر..... |
| | فهرس المحتويات |
| | فهرس الجداول..... |
| | فهرس الأشكال..... |
| أ- و | المقدمة العامة |
| الفصل الأول: عموميات حول السياسة المالية | |
| 8 | تمهيد..... |
| 9 | المبحث الأول: تطور السياسة المالية عبر المدارس الإقتصادية..... |
| 9 | المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك..... |
| 11 | المطلب الثاني: السياسة المالية عند الكينزيين..... |
| 14 | المطلب الثالث: السياسة المالية عند النقديين..... |
| 15 | المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية..... |
| 16 | المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية |
| 18 | المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية |
| 19 | المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية..... |
| 20 | المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية |
| 21 | المطلب الأول: النفقات العامة |
| 25 | المطلب الثاني: الإيرادات العامة |
| 33 | المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة |
| 40 | الخلاصة..... |
| الفصل الثاني: أثر السياسة المالية على الإستقرار الإقتصادي | |
| 42 | تمهيد..... |
| 43 | المبحث الأول: الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي..... |
| 43 | المطلب الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي..... |
| 44 | المطلب الثاني: أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي..... |
| 46 | المطلب الثالث: الإستقرار الإقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية..... |

فهرس المحتويات

| | |
|--|--|
| 48 | المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل الإقتصاد المغلق (نموذج IS-LM)..... |
| 48 | المطلب الأول: التوازن في سوق السلع و الخدمات (IS) |
| 54 | المطلب الثاني: التوازن في سوق النقد (LM) |
| 57 | المطلب الثالث: التوازن المتزامن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (IS-LM) |
| 62 | المطلب الرابع: فعالية السياسة المالية في ظل نموذج (IS-LM) |
| 67 | المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية في ظل الإقتصاد المفتوح (نموذج ماندل - فليمنج) .. |
| 67 | المطلب الأول: الشكل الأساسي لنموذج ماندل - فليمنج..... |
| 72 | المطلب الثاني: آلية عمل نموذج ماندل - فليمنج..... |
| 74 | المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية في ظل نموذج (IS-LM-BP)..... |
| 83 | المبحث الرابع: أثر السياسة المالية على متغيرات المربع السحري لنيكولاس كالدور..... |
| 84 | المطلب الأول: أثر السياسة المالية على تحقيق العمالة الكاملة |
| 86 | المطلب الثاني: أثر السياسة المالية في ضبط التضخم |
| 89 | المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي |
| 92 | المطلب الرابع: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات..... |
| 98 | الخلاصة..... |
| الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | |
| 100 | تمهيد..... |
| 101 | المبحث الأول: مسار الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014..... |
| 102 | المطلب الأول: برامج الإستقرار الإقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1989-1995.. |
| 105 | المطلب الثاني: إتفاق التصحيح الهيكلي 1995-1998..... |
| 109 | المطلب الثالث: برامج الإنفاق الحكومي المدعمة للنمو الإقتصادي 2001-2014 |
| 116 | المبحث الثاني: تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 |
| 116 | المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر |
| 125 | المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية في الجزائر |
| 139 | المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر |
| 144 | المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014..... |
| 144 | المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الجزائر..... |

فهرس المحتويات

| | |
|-----|---|
| 150 | المطلب الثاني: البطالة في الجزائر..... |
| 155 | المطلب الثالث: التضخم في الجزائر..... |
| 159 | المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري..... |
| 165 |خلاصة |
| 168 |الخاتمة العامة |
| 175 | قائمة المراجع |
| 185 | ملخص |

فهرس الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|--------|
| 110 | التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 | (1-3) |
| 113 | التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي | (2-3) |
| 115 | الجهود المالية للبرنامج الخماسي 2010-2014 | (3-3) |
| 120 | تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | (4-3) |
| 121 | مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة 1990-2014 | (5-3) |
| 123 | تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-2014 | (6-3) |
| 127 | توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب دائرة كل وزارة | (7-3) |
| 129 | نموذج لميزانية التجهيز (توزيع النفقات العامة ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات) | (8-3) |
| 130 | تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | (9-3) |
| 135 | حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي 1990-2014 | (10-3) |
| 136 | نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر 1990-2014 | (11-3) |
| 141 | تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | (12-3) |
| 145 | تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | (13-3) |
| 148 | تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 | (14-3) |
| 152 | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | (15-3) |
| 155 | تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | (16-3) |
| 160 | تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2014 | (17-3) |
| 163 | تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1995-2014 | (18-3) |

فهرس الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|--------|
| 12 | منحنى الطلب الكلي | (1-1) |
| 13 | منحنى العرض الكلي | (2-1) |
| 50 | التمثيل البياني لمنحنى (IS) | (1-2) |
| 52 | أثر التغيرات في الإنفاق الحكومي على موقع منحنى (IS) | (2-2) |
| 53 | أثر تغيرات الضريبة على موقع منحنى (IS) | (3-2) |
| 56 | التمثيل البياني لمنحنى (LM) | (4-2) |
| 58 | نموذج هيكس للتوازن الإقتصادي العام (IS-LM) | (5-2) |
| 60 | أثر السياسة المالية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقد | (6-2) |
| 61 | أثر السياسة المالية الإنكماشية على توازن سوقي الإنتاج والنقد | (7-2) |
| 62 | فعالية السياسة المالية التوسعية على مرونة منحنى (IS) | (8-2) |
| 63 | فعالية السياسة المالية التوسعية على مرونة منحنى (LM) | (9-2) |
| 64 | فعالية السياسة المالية في حالة ميل منحنى (LM) معدوم | (10-2) |
| 66 | فعالية السياسة المالية في حالة ميل منحنى (LM) عديم المرونة | (11-2) |
| 71 | التوازن في ميزان المدفوعات (BP) | (12-2) |
| 72 | نموذج ماندل - فليمنج | (13-2) |
| 75 | فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال | (14-2) |
| 78 | فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال | (15-2) |
| 80 | فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال | (16-2) |
| 82 | فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال | (17-2) |
| 83 | المربع السحري لنيكولاس كالدور | (18-2) |
| 91 | العلاقة بين الإنفاق والنمو الإقتصادي | (19-2) |
| 94 | استعمال سياسة الضرائب | (20-2) |
| 125 | تطور الإيرادات الإجمالية في الجزائر في الفترة 1990-2014 | (1-3) |

فهرس الأشكال

| | | |
|-----|---|-------|
| 132 | تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر ف الفترة 1990-2014 | (2-3) |
| 137 | تطور نسبة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية في الجزائر 1990-2014 | (3-3) |
| 144 | تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 1990-2014 | (4-3) |
| 146 | تطور معدلات النمو في الجزائر 1990-2014 | (5-3) |
| 153 | تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2014 | (6-3) |
| 156 | تطور معدلات التضخم في الجزائر 1996-2000 | (7-3) |
| 158 | علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر 1996-2000 | (6-3) |

تعاين العديد من الدول مجموعة من المشاكل والإختلالات الاقتصادية التي تعرقل وتعيق سير تقدمها مما جعلها من الأولويات في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن أجل إحداث تغييرات جوهرية في بنياتها الاقتصادية ورغم محدودية الموارد في الدول النامية فإنها تقوم بتوجيه معظم مواردها المادية والبشرية محاولة منها تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتلبية إحتياجات الشعوب وتحقيق الرفاهية، وهذا يتطلب حرص هذه الدول على تطبيق منهجية علمية من قبل صانعي السياسات الإقتصادية الكلية من أجل اللحاق بركب الإقتصاد المتقدم والسيطرة على الإختلالات الجوهرية في إقتصادياتها.

ومن المفيد التذكير به أن السياسة الإقتصادية هي تلك الطريقة أو المسار الذي على أساسه تقوم الدولة أو السلطات العمومية بتحديد بعض الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المحددة عبر عدد من الوسائل والأدوات بغية الوصول إلى تحقيق الرفاهية العامة، وتتلخص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمرجع السحري لنيكولاس كالدور، ولقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو باهتمام العديد من الإقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية وذلك من خلال دراسة أثر السياسة المالية بصفة خاصة على الإستقرار الإقتصادي.

وتأتي أهمية السياسة المالية كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة والإنفاق الحكومي بأنواعه، ويمكن القول أن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وغني عن البيان أن السياسة المالية تختلف في النظام الرأسمالي عنها في النظام الإشتراكي تبعا لاختلاف دور الدولة في هذين النظامين، ففي النظام الرأسمالي حيث تسود المشروعات الخاصة تتجه السياسة المالية نحو سد أي ثغرة تضخمية أو انكماشية قد تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي، بينما تتخذ السياسة المالية في الإقتصاديات الإشتراكية دورا أكثر إيجابية تبعا لاتساع نطاق القطاع العام واطلاع الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الإقتصادي والإجتماعي في هذه البلدان.

والجزائر من بين الدول النامية التي سعت منذ الإستقلال إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث لجأت إلى مجموعة من الإصلاحات وتهدف في مجملها إلى النهوض بالإقتصاد الوطني الذي كان هشاً في جميع معالمه والتي تم الشروع فيها منذ سنة 1989، حيث اتبعت سياسات إقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الإستقرار ودفع عجلة النمو الإقتصادي وضبط التضخم وتحقيق العمالة الكاملة وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن بين السياسات الإقتصادية المتبعة تم التركيز على السياسة المالية وتأثيرها على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي، حيث من بين أهم البنود التي تم التركيز عليها في هذه الإصلاحات بند

المالية العامة سواء كان من جانب الإيرادات العامة أو النفقات العامة، كما لوحظ الإعتماد الكبير على السياسة المالية في انتهاجها لبرامج إقتصادية والمتمثلة في المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، لكن الدولة لم تستطيع تنفيذ مشاريع هذين المخططين بشكل كامل بسبب تعرضها للصدمة النفطية سنة 1986، وهذا ماجعلها تتبنى برنامج موسع للإصلاحات خلال الفترة 1989-2014.

إشكالية الدراسة

من كل ما سبق تتجلى لنا الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل التالي:

ما هي انعكاسات السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي يمر عبر الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن أن نذكر منها مايلي:

- ما موقع السياسة المالية من منظور المدارس الإقتصادية؟ وما هي أدواتها وأهدافها؟
- ما مفهوم الإستقرار الإقتصادي؟ وهل هناك اختلاف بين الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة؟
- كيف ساهمت السياسة المالية في تطور الأداء الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2014؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية للبحث تم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها والتأكد من صحتها كالاتي:

- السياسة المالية إحدى السياسات الإقتصادية الناجعة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الإقتصاد.
- تختلف فعالية السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في اقتصاد مفتوح عن اقتصاد مغلق.
- هناك فعالية نسبية للسياسة المالية في التأثير على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية إختيارنا هذا الموضوع في مايلي:

- المكانة التي تحتلها السياسة المالية ضمن السياسات الإقتصادية وذلك من خلال إستخدام أدواتها التي تساعد على تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية.

- الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال علاج المشاكل والإختلالات الإقتصادية خاصة وأن الجزائر بحاجة إلى تحقيق نمو إقتصادي مستديم لتقليل الإعتماد على المورد الرئيسي (قطاع المحروقات).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تعميق المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية.
- معرفة أهداف السياسة المالية ضمن ما يعرف بالمرجع السحري.
- تحليل مسار السياسة المالية خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر.

دوافع إختيار الموضوع

يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- رغبة الطالب في البحث في مواضيع السياسة الإقتصادية وخاصة المتعلقة منها بالإقتصاد الكلي والتي من بينها موضوع المذكرة المتعلقة بالسياسة المالية في الجزائر.
- محاولة منا إثراء هذا الموضوع بالدراسة وخاصة التعرض لحالة الإقتصاد الجزائري الذي يمر بمرحلة إنتقالية والتي تتعكس حتما على السياسة المالية.
- الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

حدود الدراسة

تتمثل فيما يلي:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الإقتصاد الجزائري.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة 1990-2014 باعتبارها فترة ذات خصوصية من جوانب عدة في مقدمتها انتهاج الجزائر لبرامج تنموية مترجمة للسياسة المالية، والتي من خلالها حاولت الجزائر الخروج من الإقتصاد الإشتراكي إلى الإقتصاد الرأسمالي والتفتح على العالم الخارجي.

المنهج المتبع

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة بتحليل أثر السياسة المالية على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر 1990-2014 سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر الجانب النظري في البحث باستخدام المنهج الوصفي الذي تم من خلاله عرض نظريات السياسة

المالية والتعرف على مفاهيم المتغيرات الإقتصادية الكلية، أما الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على المنهج التحليلي بغية تحليل وتفسير أثر السياسة المالية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر. وسيعتمد البحث في ذلك على البيانات والإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، تقارير بنك الجزائر، المجلس الإقتصادي والإجتماعي ووزارة المالية والبنك الدولي.

صعوبات الدراسة

تضارب البيانات والإحصائيات في بعض السنوات وفي بعض القطاعات عن الدوريات والتقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر وكذلك النشرات الصادرة عن وزارة المالية أو المنشورات في مواقع شبكة الانترنت لهاته الهيئات الرسمية وكذا تقارير البنك الدولي.

الدراسات السابقة

- دراسة مسعود دراوسي (2005): تحت عنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، والتي تهدف إلى الكشف عن التدخل الأمتل للدولة إقتطاعا وإنفاقا وفقا لطبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الإقتصادي العام، وخلص إلى أن التوازن العام في الجزائر يعاني إختلالات هيكلية في الأساس تمثلت في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2004، وهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الاجمالية للدولة حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة أكبر من 60% طوال هذه السنوات، ولهذا أصبح الإقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بتقلبات أسعار النفط.

- دراسة وليد عبد الحميد عايب (2010): حيث جاءت بعنوان الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام - الإقتصاد الجزائري نموذجا - وتندرج هذه الدراسة في إطار الإقتصاد الكلي المالي، حيث تطرقت إلى تتبع وتحليل مسار السياسة الإقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي خلال الفترة 1990-2007، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الإقتصادية، ودراسة أسباب تزايد وتطبيق أهم النظريات المفسرة لهذا التزايد على الإقتصاد الجزائري ثم توضيح دوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في النمو، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي، ومن بين ما استنتجه الباحث أن اتباع الدولة الجزائرية للبرامج التنموية مطلع الألفية الجديدة والمتمثلة في السياسة الإنفاقية التوسعية ساهمت في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي فإن السياسة الكينزية لا تنطبق على واقع الإقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وعدم هيكلته ووجود تسربات كبيرة في الدخل.

- **دراسة أمال معط الله (2015):** بعنوان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2012، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى العقود القليلة المقبلة، وذلك لإبراز متغيرات السياسة المالية الأكثر أهمية التي تلعب دورا أساسيا في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاسيما على المدى الطويل، وكذا المتغيرات التي تؤثر سلبا على حجم هذا الناتج إضافة إلى تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن الضرائب المباشرة الحقيقية والنفقات الجارية غير المنتجة الحقيقية تؤثران على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، في حين تؤثر كل من النفقات الجارية المنتجة والضرائب غير المباشرة الحقيقية والنفقات الرأسمالية إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

- **دراسة ضيف أحمد (2015):** بعنوان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، حيث تناولت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية، السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي، دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي إضافة إلى تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر، وأخيرا تطرقت الدراسة بالتحليل والقياس إلى أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تباين واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية حسب السياسة المنتهجة خلال كل فترة، حيث حققت معدلات نمو ايجابية نتيجة تطبيقها للسياسة المالية التوسعية ابتداء من سنة 2000 من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وغير مستديم بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات وباعتبار المورد الرئيسي للميزانية هي الإيرادات البترولية.

محتوى البحث

حتى تتمكن من الإلمام والإحاطة بكل جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا أن نتناول في هذا البحث ثلاثة مباحث رئيسية:

الفصل الأول: يتناول الفصل الأول عموميات حول السياسة المالية وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية أما المبحث الثاني فسننترق فيه إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المالية، بينما خصصنا المبحث الثالث لأدوات السياسة المالية.

الفصل الثاني: تناول الفصل الثاني أثر السياسة المالية على الإستقرار الاقتصادي، وقد قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول الإطار النظري للإستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتضمن

فعالية السياسة المالية في ظل الإقتصاد المغلق نموذج (IS-LM) بينما المبحث الثالث فيتضمن فعالية السياسة المالية في ظل الإقتصاد المفتوح نموذج (Mundell-fleming)، وفي الأخير جاء المبحث الرابع بعنوان أثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي (متغيرات المربع السحري لنيكولاس كالدور).

الفصل الثالث: تضمن الفصل الثالث أثر السياسة على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول مسار الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، بينما المبحث الأخير فتناول دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

تمهيد

تمثل السياسة الإقتصادية مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الإقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية الأخرى، ولعل من الملاحظ أن دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتطوره في إطار علاقته بعلم المالية العامة أدى إلى ارتباط الأخير بما يسمى بالسياسة المالية.

ولقد احتلت السياسة المالية مكانا بارزا في مختلف الميادين الإقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع الثاني من القرن العشرين نتيجة للتطورات الإقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي، والتي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد والانتقال إلى المفهوم التدخلي في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح لزاما على الدولة أن تتدخل في توجيه الإقتصاد الوطني في كافة نواحيه وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة في تحقيق التنمية للإقتصاد والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الإقتصادية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

المبحث الأول: تطور السياسة المالية عبر المدارس الاقتصادية

تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، حيث ساهمت التغييرات التي شهدها النظام الاقتصادي والاجتماعي في تطور مفهوم الدولة وأساليبها واستخداماتها وصلحياتها ومن بينها السياسة المالية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تطور السياسة المالية عند أهم المدارس الاقتصادية وذلك للتحقق من الجدل المثار حول اختلاف وجهات نظرها.

المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك

يمكن القول أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يرتكز على مبدأ التشغيل الكامل لقوى الإنتاج البشرية وغير البشرية التي تقوم على المصلحة العامة، ويعتبر تطور الاقتصاد الرأسمالي تطور متوازن عبر الزمن، وهذا ما يخالف مبادئ الفكر الكلاسيكي.

ومن بين المفكرين الماليين نجد كل من " آدم سميث"، "ريكاردو"، و" ستيوارت ميل" و"الفريد مارشال"، وهم يمثلون المدرسة الكلاسيكية القديمة، وقد كان لهؤلاء جميعا آراء مالية عامة تتعلق بموضوعات الضرائب والإنفاق العام ودور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي... الخ⁽¹⁾.

يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية بدأت بـ "آدم سميث" الذي سمي أبو الاقتصاد في كتابه "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 واستمرت حتى نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، وأهم ما جاء به قانون ساي للأسواق ومدلول اليد الخفية وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية والمنافسة التامة.

فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه" يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا فإن أي زيادة في الدخل النقدي سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد، ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلا بد إذن من زيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق وقتئذ حيث سيخلق العرض الجديد طلبه⁽²⁾.

(1): حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكري الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية،

2007، ص: 197.

(2): حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص: 21-22.

أما بالنسبة لمدلول اليد الخفية فيقصد به أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، ويخضع الفرد عند قيامه بهذا النشاط إلى مصلحته الفردية والخاصة، وهذه المصلحة الشخصية التي يسعى إليها الفرد تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد ومن ثم لا تتعارض مع بعضها البعض وتتحقق مصلحة المجتمع، فالدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وأطلقوا في هذا الشأن عبارتهم الشهيرة هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها وتوجهها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة⁽¹⁾.

ولم يقف تطور المدرسة الكلاسيكية على أفكار آدم سميث فقط بل تواصل هذا التطور على يد مفكرين ماليين آخرين وصولاً إلى ألفريد مارشال⁽²⁾ والذي كان اعتقاده قائماً على ما يلي⁽²⁾:

- يجب توجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام؛

- يتزايد الإنفاق العام كلما تزايدت الأعداد السكانية ولذلك يكون من الضروري مراجعة معدل السكان في فترة زمنية معينة حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة مناسبة للسكان؛

- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بتحديد الحدود الدنيا للأجور والقيام بدراسة إحصائية عن عدد العاملين الذين لا يساوي عملهم الحد الأدنى للأجور ومنحهم معونات مالية من خزانة الدولة... الخ؛

- أهمية الضرائب في شأن توزيع الدخل القومي كوسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعها إلى أبناء الطبقة العاملة من خلال الإنفاق العام؛

- لا يحبذ مارشال وجود فائض كبير في ميزانية الدولة نظراً لأن ذلك يعكس زيادة دور الدولة في توجيه الموارد الاقتصادية أو التحكم فيها وهو ما ينطوي على خطورة كبيرة جعلته يرفض الملكية العامة لوسائل الإنتاج؛

- يعارض مارشال التوزيع المتساوي للدخل القومي نظراً لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الموارد الاقتصادية وعدم تحسن أوضاع أغلبية الشعب وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى الذي يتوقعه الاشتراكيون للمجتمع. تنحصر أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي في ثلاثة نقاط⁽³⁾:

(1): عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص: 152.

(2): حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

(3): كعبيش إكرام، كبسة خديجة، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 4.

1- حصر أوجه الإنفاق العام في العناصر الأربعة المتمثلة في الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة والمرافق العامة وهذا التحديد لا يضمن في حد ذاته عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد والقطاع الخاص وبالتالي لا يضمن تحقيق أكبر رفاهية اقتصادية للمجتمع.

2- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، ولتحقيق هذا الأساس لا بد أن تكون كافة التصرفات والقرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص قبل وبعد تدخل الدولة واحدة لا تغير فيها، فإن تأثرت هذه القرارات الاقتصادية نتيجة لإنفاق الدولة في وجه من الوجوه المحددة أو لغرض ضريبية أو تحصيل لأي نوع من الإيرادات العامة، كان هذا النوع من التدخل الحكومي غير حيادي وكانت هذه السياسة المالية للدولة خاطئة من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي.

3- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنوياً، وقد أصر الاقتصاديون الكلاسيكي على ضرورة مراعاة هذا الأساس لتحقيق مبدأ الحياد المالي، وتوازن الميزانية يعني تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات لميزانية الدولة سنوياً، إذ يعتقد الكلاسيكي أن هذا التوازن يمكن أن يضمن قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة وفقاً لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الأموال من أفراد نفس المجتمع في صورة إنفاق عام، وقد يقترب هذا التحليل الكلاسيكي من الصواب إذا افترضنا أن كافة بنود الميزانية العامة مدفوعات تحويلية وأن السلوك الاقتصادي للمجموعتين واحد وأن هيكل توزيع ثروات الدخول في المجتمع لن تتغير نتيجة للتدخل الحكومي.

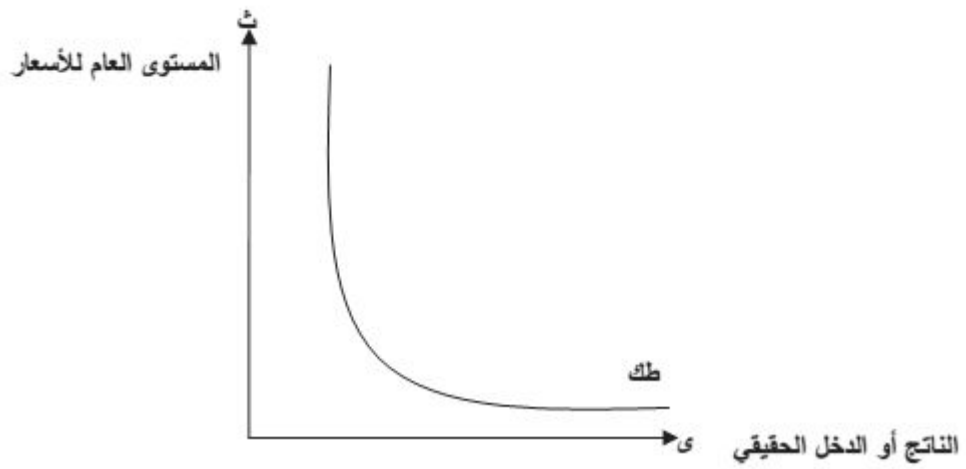
المطلب الثاني: السياسة المالية عند الكينزيين

جاء ظهور المدرسة الكينزية نتيجة للانتقادات العديدة الموجهة للنظرية الكلاسيكية التي برزت شكوك حول مدى صحة افتراضاتها القائمة على مبدأ التوازن التلقائي في الاقتصاد نتيجة تعاقب الأزمات عليها. وقد أدى انتشار أزمة الكساد الكبير عام 1929 في الدول المتقدمة وهبوط مستويات الدخل وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى الانتقادات خاصة من قبل الاقتصادي البريطاني "كينز" الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة، فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ التي قام عليها المذهب الكلاسيكي خاصة الافتراض القائل أن "العرض يخلق الطلب" وما تفرع من هذا الافتراض من اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل⁽¹⁾.

(1): إسماعيل عبد الرحمن حربي، محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2004، ص 184-185.

وقد بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يحدث تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ومادام أن التوظيف الكامل لا يتحقق تلقائياً كما يفترض المذهب الكلاسيكي، لذا فإن من الضروري أن تلعب السياسة المالية دوراً يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير الفعال والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه⁽¹⁾.

الشكل (1-1): منحنى الطلب الكلي Aggregate Demand Curve

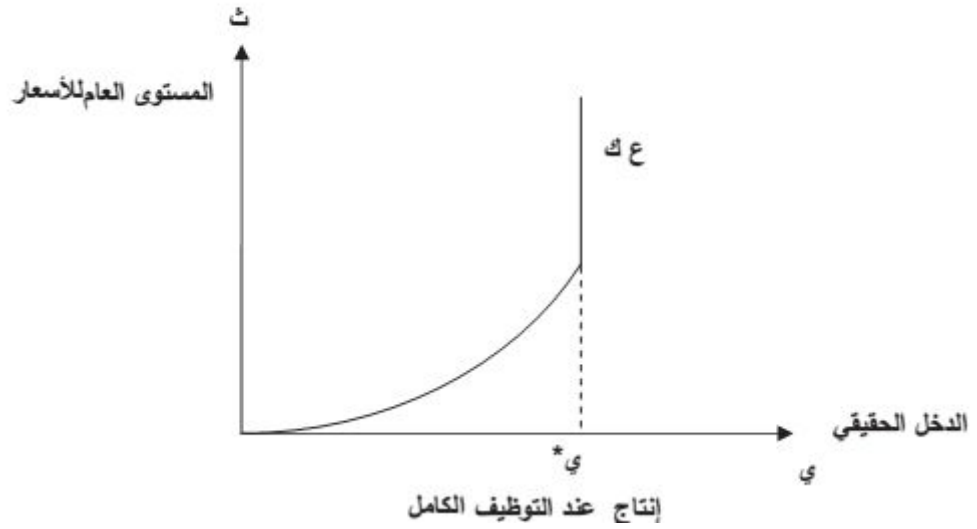


المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 177.

نلاحظ من خلال الشكل أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيؤدي إلى التخفيض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح، ومنه نستنتج وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقي.

(1) : المرجع السابق، ص: 184-185.

الشكل (1-2): منحنى العرض الكلي Aggregate Supply Curve



المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 178.

نلاحظ من خلال الشكل أنه كلما زاد الإنتاج أو الدخل الحقيقي يصاحبه ارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل، ومنه نلاحظ أن منحنى العرض الكلي يأخذ الشكل العمودي على المحور الأفقي حيث لا تؤدي الزيادة في الأسعار إلى أي زيادة في الناتج الكلي ومنه نستنتج وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي.

ولقد أوضح كينز أن مستوى الدخل القومي التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل، كما يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة مستخدمة أدوات السياسة المالية لإعادة الاستقرار الاقتصادي والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل، وفرض أيضا التمسك بمبدأ توازن الموازنة العامة وحيادية السياسة المالية كما نادى بذلك الكلاسيك، وركز اهتمامه بالطلب الكلي والمحددات التي تؤثر فيه وهي الإنفاق والاستثمار الحكومي وصافي التجارة الخارجية، ويرى كينز أن السياسة المالية بشقيها الأساسيين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد القومي، ففي حالة الكساد يمكن إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب) وفي حالة التضخم يمكن إتباع سياسة مالية انكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب)⁽¹⁾.

(1): محمد علي الليثي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص: 226.

المطلب الثالث: السياسة المالية عند النقديين

واجهت النظرية الكينزية خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي موجة من الانتقادات لعل أبرزها هزات أسعار النفط التي مست العديد من البلدان الرأسمالية ما جعلها عاجزة عن تفسير ومعالجة ظاهرة الركود التضخمي، وهذا ما فتح المجال أمام المفكرين النقديين وعلى رأسهم الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" في إبداء آرائهم في حل المشكلات الاقتصادية التي عجز الكينزيين على حلها. وترتكز هذه المدرسة على تأكيد دور التغير في عرض النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار.

أولاً: النموذج النقدي

يركز النقديون على عرض النقود في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأسعار، كما يروا أيضاً أن المتغيرات في عرض النقود لها تأثير كبير على الإنفاق من خلال الاستثمار والاستهلاك معاً.

زيادة العرض النقدي يدفع الطلب الكلي للأعلى بزيادة إنفاق قطاعي الأعمال والعائلي ويزيد من المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حين أن تخفيض عرض النقود يؤدي إلى عكس ذلك. يرى النقديون أن للتغيرات في السياسات المالية أثر قصير المدى على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتوقعون في المدى الطويل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متناسق مع الحد الطبيعي للبطالة، ونتيجة لذلك فالآثار في المدى الطويل للتغير في كمية النقود تنعكس كلياً في تغير مستوى الأسعار⁽¹⁾.

ثانياً: دور صانعي السياسة

لا يرى النقديون أن الاقتصاد قد يكون في وضع غير متوازن ويتطلب تدخل الحكومة بل يجب أن يكون التدخل الحكومي على أقله حيث أن الاقتصاد يتجه إلى تحقيق الناتج المحلي الافتراضي (الممكن الوصول إليه).

ويروا أن التدخل الحكومي يوجب الدورة الاقتصادية بحيث لا يحد النقديون السياسة الحكومية النشيطة ويحبذون في المقابل سياسة غير نشيطة، وبالتالي فعلى صانع القرار وضع سياسة مستقرة لا تتغير من شهر لآخر وبذلك يمكن استخدام قاعدة السياسة المالية لتحقيق التوازن السنوي في الميزانية، هذه القاعدة تقيد

(1): هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 228.

صانعي السياسات بحيث يتبعون سياسة تحقيق النمو الثابت مقارنة بهدف الحكومة لتحقيق التوظيف الكامل مع معدل نمو منخفض⁽¹⁾.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

حظيت السياسة المالية باهتمام كبير في العصر الراهن نظرا لتزايد حجم العجز المالي لمعظم دول العالم حتى أصبحت تعتبر من أقوى الاقتصاديات وأشدّها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم المفاهيم المتعددة للسياسة المالية نحاول في نهاية هذا المبحث الخروج بتعريف شامل لها، تحديد أنواعها، أهدافها ومقارنتها بالسياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعريفات نذكر منها:

التعريف الأول: اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة ويراد بالسياسة المالية في معناها الأصل كل من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزيز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور "Alain.H.Hansen"⁽²⁾.

التعريف الثاني: يقصد بها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم⁽³⁾.

التعريف الثالث: يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج القومي والتشغيل والادخار والاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية⁽⁴⁾.

(1): المرجع السابق، ص: 230.

(2): شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 96.

(3): نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص: 299.

(4): إياد عبد الفتاح السنور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 152.

التعريف الرابع: تعرف بأنها مجموعة من الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره وتتميمه ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة⁽¹⁾.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف السياسة المالية بصفة عامة على أنها برنامج حكومي يتضمن مختلف التدابير والإجراءات الرشيدة التي تتبعها الدولة في تسيير نفقاتها وإيراداتها لتنظيم الموازنة العامة قصد تحقيق أهداف معينة للسياسة الاقتصادية الكلية للنهوض بالاقتصاد الوطني مثل تحقيق النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة، العدالة في توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية

من خلال التعاريف السابقة للسياسة المالية يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص نذكر بعضها في ما يلي⁽²⁾:

- أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات؛
- السياسة المالية لا تستطيع تحقيق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى؛
- تتأثر السياسة المالية بالعوامل السياسية والإدارية بالإضافة إلى طبيعة النشاط السائد؛
- تؤثر السياسة المالية على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي؛
- تهتم السياسة المالية بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية كمعالجة مصادر الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على الوضع الاقتصادي للدولة وذلك من خلال استخدام أدوات معينة؛
- ارتباط السياسة المالية بدائرة الموازنة العامة؛
- السياسة المالية تنفذ من قبل السلطة التنفيذية وتقر من قبل السلطة التشريعية.

الفرع الثالث: أهمية السياسة المالية

تكمن أهمية السياسة المالية في النقاط التالية:

(1): محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص: 212.

(2): طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 202.

- تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة والإنفاق الحكومي بأنواعه.
- السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنباً إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار في الأسعار⁽¹⁾.
- تلعب السياسة المالية دوراً في تحديد مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدولة.
- للسياسة المالية أهمية تختلف من دولة لأخرى تبعاً للنظام الاقتصادي المطبق والسائد لتلك الدولة، فإذا ما كانت الدولة تطبق النظام الرأسمالي نجد أن القطاع الخاص هو القطاع السائد في النشاط الاقتصادي، وعليه يكمن دور السياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية التضخمية منها والركودية والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي والطلب الكلي فيه، في حين إذا ما كانت الدولة تحت النظام الاشتراكي فإن السياسة المالية تلعب دوراً أكبر نظراً لاتساع نطاق القطاع العام (الحكومي) واحتلاله حيزاً كبيراً في النشاط الاقتصادي لتلك الدولة⁽²⁾.

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية

يوجد نوعين للسياسة المالية من خلالهما يمكن معالجة حالتها التضخم والركود السائدة في البلد.

الفرع الأول: السياسة المالية التوسعية

يتم اللجوء إلى السياسة المالية التوسعية عند وجود اقتصاد يعاني من حالة الركود أو الكساد وبالتالي يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف وتراجع معدل نمو الناتج، هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي فإن هذه السياسة تسعى إلى زيادة الطلب الكلي ومنه إلى زيادة مستوى تشغيل الموارد المعطلة، وبالتالي رفع مستوى التوظيف وهذا يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الإنفاق الحكومي أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال وهذا ما يؤدي إلى إحداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي لمجاراة مستوى العرض الكلي وسد الفجوة القائمة بينهما، فتتخفف معدلات

(1): خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2002، ص 321-322.

(2): سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2013، ص: 261.

الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة القدرة المالية لديهم⁽¹⁾، وبالتالي زيادة مستوى دخلهم ومنه تشجيعهم على الاستثمار ومنه إلى زيادة الإنتاج.

الفرع الثاني: السياسة المالية الانكماشية

تهدف السياسة المالية الانكماشية إلى امتصاص الضغوط التضخمية التي تحدث في اقتصاد ما، حيث عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، سوء توجيه الاستثمارات وانخفاض معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتجا عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل تتجه الأسعار إلى الارتفاع، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي؛

- زيادة الضرائب؛

- الدمج بين الأدوات معا؛

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة، ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل⁽²⁾.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة لأخرى وكذلك بحسب درجة التقدم الاقتصادي فيها، وعموما يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

أولاً: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد

(1): إياد عبد الفتاح السنور، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

(2): رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 189.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أي استخدام آخر⁽¹⁾.

ثانياً: تحقيق التوازن الاقتصادي

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن يقتصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في يد الأفراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل⁽²⁾.

ثالثاً: تحقيق العدالة في توزيع الدخل

أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع، بل زيادة الدخل للطبقات الفقيرة يعد هدفاً للسياسة المالية ويتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج حيث يذهب التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوائد الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلاً من جهة نظر المجتمع، إذ يكون دور السياسة المالية في هذه الحالة هو تحقيق إدارة توزيع الدخل عبر أدوات السياسة المالية.

رابعاً: تحقيق التوظيف الكامل

(1): محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 229-231.

(2): عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص: 44-46.

تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة فهنا يكون للسياسة المالية دورا هاما في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي⁽¹⁾.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

يتم تنفيذ السياسة المالية باستخدام مجموعة من الأدوات وتشمل: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة وسنحاول من خلال المضمون إبراز تأثير كل أداة على النشاط الاقتصادي وفي الأخير نتطرق إلى مشكلة عجز الموازنة العامة التي تعتبر من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعد النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية الأكثر أهمية والتي تساعد الدولة على المشاركة في الأنشطة التنموية للبلد، بحيث أن أي إجراء في تغيير تركيبة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى إحداث أثر مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العام

تعتبر النفقة العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (جماعي)⁽²⁾.

وبعبارة أخرى فهو يمثل الإنفاق الذي تخصصه الحكومة (المركزية والولائية والمحلية) لتلبية الحاجات المشتركة التي لا يستطيع المجتمع بقدراته الفردية أن يلبيها بكفاءة، ومن التعريف يمكن استخلاص أن للنفقة العامة ثلاثة أركان أساسية هي:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تنفق الدولة والأشخاص مبالغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها،

(1): محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 184.

(2): عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص: 63.

فإنفاق مبالغ نقدية يجب أن يكون الوسيلة التي تلجأ إليها الدولة للحصول على هذه السلع والخدمات ورؤوس الأموال ولمنح المساعدات والإعانات حتى يمكن القول بوجود نفع عام⁽¹⁾.

- **صدور النفقة من الدولة (شخص عام):** لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويتوافر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة صادرة من إحدى الهيئات العامة الإدارية مثل الدولة والمجالس المحلية والمصالح الحكومية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة⁽²⁾.

- **النفقة العامة تهدف إلى تحقيق النفع العام:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص⁽³⁾.

الفرع الثاني: تصنيف الإنفاق العام

يتم تصنيف الإنفاق العام وفقاً لمجموعة من المعايير وهي:

أولاً: التصنيف العلمي على أساس المعايير الاقتصادية

1- على أساس الأثر الاقتصادي على الدخل القومي

وقد تم تقسيمها وفق هذا الأساس تبعاً لأثارها على الإنتاج القومي إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

- **النفقات الحقيقية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي⁽⁴⁾، أي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية وتشمل الإنفاق على الدفاع، المرافق العامة، التعليم، الطرق، الموانئ....الخ.

- **النفقات التحويلية:** ويراد بها تلك النفقات التي لا ترتبط بإنتاج السلع والخدمات أو توحيد الدخل في الاقتصاد فيما تتمثل في تحويل جزء من الدخل القومي من الحكومة إلى بعض فئات المجتمع، وبالتالي فإن هذه النفقات تميل إلى تغيير توزيع الدخل في المجتمع مثل: الإعانات، البطالة، منح التقاعد، وهي عبارة عن إعانات أو مساعدات إلى بعض القطاعات في المجتمع مثل القطاع العائلي على شكل إعانات ومساعدات

(1): زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص: 16.

(2): محمد محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة (السياسات المالية للنظام الرأسمالي)، الدار الجامعية الجديدة للنشر،

الإسكندرية، 1999، ص ص: 41-42.

(3): سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 33.

(4): محمد سعيد فهدود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1978-1979، ص: 64.

بحيث يتم توجيه هذه الإعانات إلى القطاعات الأكثر احتياجا وذلك للمساعدة في عملية إعادة توزيع الدخل
مثل: مساعدات القطاع الزراعي وتعويضات البطالة...⁽¹⁾.

2- التصنيف على أساس الإنتاجية: وقد قسمها Joan robinson على أساس الإنتاجية إلى نفقات منتجة
ونفقات غير منتجة كما يلي:

- **النفقة المنتجة:** تتعلق النفقات المنتجة بأنشطة النمو للدولة وهي تؤدي إلى تحسين القدرة الإنتاجية مثل:
الإنتاج على الصناعة، الزراعة، الطرق، القنوات، توليد الطاقة...الخ.

- **النفقات غير المنتجة:** تتعلق بالأنشطة غير التنموية للدولة وهذه النفقات لا تساهم في رفع القدرة الإنتاجية
للدولة مثل: النفقات على الإدارة، الشرطة والحبس، القانون والنظام...الخ.

ثانيا: التصنيف على أساس المعايير غير الاقتصادية

1- التصنيف الوظيفي: يقوم هذا التصنيف على تنظيم النفقات العامة وفقا لمختلف الأنشطة والوظائف التي
تقوم بها الدولة وتشمل ما يلي:

- **نفقات الخدمات الاجتماعية:** تشمل كل النفقات العامة المخصصة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية
والخدمات القاعدية...الخ؛

- **نفقات الخدمات الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تخصصها الدولة لغرض تزويد الاقتصاد القومي
بخدمات أساسية مثل: النقل، الصرف، المواصلات...الخ⁽²⁾؛

- **نفقات الخدمات الإدارية:** وتشمل النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة كما تضم كذلك نفقات الأمن،
الدفاع والنظام العام.

2- تصنيف النفقات العامة حسب انتظامها ودوريتها: تقسم حسب هذا التصنيف إلى نفقات جارية ونفقات
رأسمالية:

- **النفقات الجارية:** وتشمل كافة النفقات الحكومية ذات الطبيعة المتكررة مثل الرواتب والأجور والتقاعد
وفوائد الدين العام وشراء السلع العامة والخدمات العامة كالصحة والتعليم والدفاع وغيرها، وهذا النوع من
الإنتاج ذو طبيعة استهلاكية ولا يساهم في تكوين رأس المال.

⁽¹⁾: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن،
2000، ص: 202

⁽²⁾: فوزية خلوط، أثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، رسالة
ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 8.

- النفقات الرأسمالية: وهي النفقات التي تساهم في تكوين رأس المال الثابت القومي كالإنفاق على شراء الآلات والمعدات والأراضي والإنشاءات والمباني إضافة إلى الإنفاق على البنية التحتية كالطرق والجسور والموانئ والمطارات وإقامة المدارس والمستشفيات وغيرها، وهذا النوع من الإنفاق يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات

يجري تأثير السياسة المالية على النفقات العامة وفق مجال هذه النفقات وتعدد مجالات النفقات العامة ويظهر أثرها في أوجه الاقتصاد المختلفة وهي :

أولاً: تأثير الإنفاق العام على زيادة الإنتاج من الأبواب التالية⁽²⁾

- زيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية تزيد من كفاية الفرد الإنتاجية؛
- زيادة المونة للمنتجين تعمل على زيادة الإنتاج بشكل مباشر إذ تزيد من مقدرة المنتجين على الإنتاج؛
- إن الإعانات التي تزيد من القدرة الشرائية للمستهلكين تشجع المستثمرين والمنتجين إذا هم توقعوا النفقات في المجال ثم بسبب الأثر الاستهلاكي الذي بدوره يحفز الإنتاج؛
- كما أن الإنفاق العام في قطاع الخدمات والمواصلات يعتبر جانبا مهما منها فإنه يشجع على الإنتاج لما تشكله المواصلات من عامل مهم في الحياة اليومية وفي تسهيل نقل المواد الأولية ونقل الأيدي العاملة ونقل السلع و البضائع وليست الخدمات المتبقية بأقل قيمة من المواصلات.

ثانياً: أثر النفقات العامة على الأسعار والتوظيف

تتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول غالبية المجتمع، وقد تقدم إعانات للمنتجين وهذا قد يحول دون تسريح العمال، وقد تؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية عندما تتجه الدولة نحو فك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق الضرورية الأمر الذي يخلق فرص عمل لأبناء تلك المنطقة، كما أن النفقات التحويلية تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف العلاج، منحة المسنين....) وعليه يقبلون على العمل أينما كان⁽³⁾.

(1): نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 300-301.

(2): إسماعيل عبد الرحمن حربي، محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص:

192.

(3): أمير يحيوي، مساهمة في دراسة المالية، دار الهومة، الجزائر، 2005، ص ص: 86-88.

ثالثا: تأثير النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر السياسة المالية بشكل واضح على الاستهلاك وذلك من خلال سياسة الإنفاق، فالنفقات العامة تعمل على تحفيز الاستهلاك بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة، فعندما تقدم الدولة الحاجات العامة بشكل مجاني فإنها تمكن الأفراد من إعادة تخصيص الدخل لزيادة الاستهلاك الخاص، وأيضاً عندما تساهم النفقات العامة في زيادة الدخل فهي تؤثر بصورة أو بأخرى على الاستهلاك⁽¹⁾.

رابعا: أثر الإنفاق على توزيع الدخل

ويظهر هذا التأثير من خلال⁽²⁾:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافئات عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).
- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوظيفي (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العام من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، ويقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة بغرض تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تعتبر مؤشرا حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، وسنتناول في هذا الصدد الإيرادات من الضرائب والإيرادات من القروض.

الفرع الأول: الإيرادات من الضرائب

أولاً: مفهوم الضريبة

من خلال الاطلاع على مجموعة من الأدبيات المالية والقانونية المتعلقة بتعريف الضريبة، فإن تركيز معظم الباحثين كان يتمحور باتجاهين وهما:

(1): عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص: 224.

(2): دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2005-2006، ص: 174.

الاتجاه الأول: يشير التعريف التقليدي للضريبة على أنها فريضة نقدية يلتزم الفرد بأدائها إلى الدولة وفقا لقواعد تشريعية وبصفة نهائية لغرض تغطية النفقات العامة وبدون مقابل⁽¹⁾. والضريبة هي انتزاع من القطاع الخاص لدعم الحكومة وبالتالي فان التعريف التقليدي هنا كان ينظر إلى الضريبة كوسيلة لجني الأموال لخزينة الدولة لسداد التزاماتها دون أن يكون لها أي أهداف أخرى⁽²⁾.

الاتجاه الثاني: الضريبة وفق المفهوم العصري هي استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكلفة بطريفة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة⁽³⁾. والضريبة كذلك فريضة تدفع جبرا إلى الدولة، وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتفرض بشكل محدد مسبقا، بلا مقابل، ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة وبالتالي فإن التعريف العصري يزيد عن التعريف التقليدي في أن سعي الدولة لجني المال من المكلفين ليس هو الهدف الوحيد بل إن هناك أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى⁽⁴⁾. ويتضح من هذا التعريف أن الضريبة تتميز بالعناصر التالية⁽⁵⁾:

- **الضريبة اقتطاع جبري:** إذ أن الإلتزام بأداء الضريبة واجبا على جميع المكلفين بأدائها ما دام قد توافرت لديهم الشروط التي حددها قانون الضريبة وأن التهرب من أدائها جريمة تستوجب العقاب.
- **الضريبة اقتطاع نقدي:** وهي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الدولة، إلا أنه توجد في بعض المجتمعات الاشتراكية وبشكل محدود فرائض عينية لضمان بعض التدابير المعينة.
- **الضريبة اقتطاع بلا مقابل:** أي أن ما يدفعه الفرد كضريبة لا يخلق لمنفعته الشخصية أي موجب مقابل، ولا يوليه بالتالي أي حق خاص محدود على الدولة.
- **تجبي بصورة نهائية:** والجباية بصورة نهائية تعني أن مبلغ الضريبة الذي تستوفيه الدولة يخرج عن ملكية الفرد ويدخل في ملكية الدولة بصورة نهائية دون أن تكون ملزمة بعد ذلك بإعادته إلى من دفعه.
- تعني القواعد العامة التي تحكم الضريبة مجموعة من المبادئ والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع قواعد نظام ضريبي في الدولة، ومن بين أهم هذه القواعد ما يلي:

(1): هاني أبو جبارة، ضريبة الدخل في الأردن (أهداف وإنجازات)، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1976، ص:

(2): غدى عفانة، عادل القطاونة، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2008، ص:4.

(3): خالد الخطيب، الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن)، زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص: 3.

(4): غدى عفانة، عادل القطاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

(5): عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص:

1- قاعدة العدالة: يقول آدم سميث في هذا الصدد يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة⁽¹⁾. أما في العصر الحديث فإن الضريبة النسبية تعتبر عاجزة عن تحقيق العدالة المنشودة تطبيقاً لمبدأ انخفاض المنفعة الحدية للنقود مع ارتفاع الدخل (أو مبدأ المقدر على الدفع، ومن هنا فقد اتجه كتاب المالية العامة إلى الضريبة التصاعديّة واعتبروها أكثر تحقيقاً للعدالة)⁽²⁾.

2- مبدأ اليقين: يقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة بوضوح وبلا تحكّم، حيث أن عدم اليقين فيما يتعلق بوقت الوفاء، طريقة الدفع، وكذا المقدار الواجب دفعه من قبل المكلف يوفر ما يكفي من القوة لسلطات الضرائب التي قد تعتمد مضايقة المكلفين، ونتيجة لذلك سيتم فقدان مبدأ العدالة مما يسبب معاناة الكفاءة الإدارية، فمبدأ اليقين في الضريبة يعتبر أمراً ضرورياً ليس فقط بالنسبة للمكلفين ولكن أيضاً بالنسبة للدولة نظراً لأنه يساعدها على إجراء تقديرات مناسبة حول حصيلّة الضرائب وبالتالي القيام بتخطيط جيد لحجم نفقاتها.

3- قاعدة الملائمة في الدفع: بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة وميعاد جبايتها ملائمة لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي، ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة.

4- قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية: ومعنى الاقتصاد في الضريبة أن تقتصد الدولة قدر ما تستطيع في جبايتها لتلك الضرائب من خلال ما تتكبده من مصاريف أجور الموظفين أو وسائل النقل القائمين على عملية الجباية، وهذا حتى تحصل الدولة على حصيلّة صافية وتستفيد منها وإلا فقد الهدف من وراء جبايتها إذا كانت مصاريف الجباية أكثر مما تحصله⁽³⁾.

ثالثاً: أنواع الضرائب

تقسم الضرائب إلى عدة أنواع نذكر منها:

(1): حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2013، ص:

(2): محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

(3): زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 107.

أولاً: من حيث تحمل العبء الضريبي⁽¹⁾

1- **الضرائب المباشرة:** وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل IRG، ونظراً لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل، أو من رأس المال أو منهما معاً، وقد يكون العمل تجارياً أو صناعياً أو مهنة حرة و كل مصدر من هذه المصادر يدر دخلاً يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي.

2- **الضرائب غير مباشرة:** فهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن ما سبقها وتسمى بضرائب الإنفاق، نظر لإخضاع النظم الضريبية الدخل للضرائب فإنها كذلك أخضعت الإنفاق للضرائب، وتفرض هذه الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات.

ثانياً: من حيث المادة الخاضعة للضريبة

1- **الضريبة على الأشخاص:** وهي الضريبة التي تفرض على المكلف بصفته فرداً في المجتمع لا بصفته ممولاً، فالفرد إذن هو الوعاء الضريبي ومن هنا تسمية الضرائب على الأشخاص عبر التاريخ: ضريبة الفرد أو ضريبة الرؤوس، وإذا كانت الضريبة على الأشخاص (ضريبة الرؤوس) قد شكلت في الماضي موارد حكومية محلية أو مركزية بالغة الأهمية إلا أنها فقدت أهميتها مع ظهور الأنظمة الحديثة، إذ عجزت تلك الضريبة بحصيلتها المتواضعة عن الإيفاء بما استجد في الدولة المعاصرة من حاجات اقتصادية مرتبطة بتزايد نشاطاتها التدخلية في معظم الميادين ثم إن تطور الأسس العلمية التي تقوم عليها الضريبة قد كشفت عن مدى فشل الضريبة على الأشخاص في مجال تحقيق العدالة الضريبية أو في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي حفز الدول المعاصرة نحو اتخاذ الأموال لا الأشخاص أوعية للضريبة⁽²⁾.

2- **الضريبة على الأموال:** على هذا النحو أصبحت الضرائب على الأموال هي الأساس في تكليف المواطنين بالمشاركة في تحمل الأعباء العامة في معظم الدول المعاصرة، ولكن في نطاق الأموال يثور

(1): حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992، ص: 244.

(2): فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003، ص: 67-

التساؤل عن أيهما أكثر تعبيراً عن المقدرة التكلفة للأشخاص، الدخل أم رأس المال؟ و حتى يتسنى لنا الوفاء بالإجابة على هذا التساؤل فإنه ينبغي علينا أن نعرف أولاً بمفهومى الدخل ورأس المال من وجهة النظر الضريبية، وذلك بالنظر لأنه من الأهمية بمكان تحديد المقصود بالدخل والتفرقة بينه وبين عناصر الثروة الأخرى وذلك حتى لا تفرض ضريبة الدخل على عناصر من الثروة لا تعتبر دخلاً من جهة وحتى لا تقلت من هذه الضريبة عناصر أخرى هي في حقيقتها دخل من الناحية الفنية من جهة أخرى⁽¹⁾.

ثالثاً: من حيث تحديد الوعاء الضريبي

1- نظام الضريبة الوحيدة: إن نظام الضريبة الوحيدة كان الطابع المميز للأنظمة الضريبية البدائية، ويقصد بنظام الضريبة الوحيدة اعتماد الدولة في إيراداتها على ضريبة واحدة فقط، ويقوم نظام الضريبة الوحيدة على ضريبة واحدة تفرض على موضوع واحد أي وعائها واحد وصفة أساسية كنتاج الأرض أو الثروة.

2- نظام الضريبة المتعددة: وهو ما تأخذ به النظم الضريبية الحديثة يقوم على تنوع الضريبة وتعدد الأوعية الضريبية بحيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي، ومن أمثلتها الضرائب على دخول الأفراد، الضرائب على الأعمال، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على الإنتاج، الضرائب الجمركية... الخ. ويعتبر نظام الضرائب المتعددة أقرب إلى تحقيق العدالة الضريبية من نظام الضريبة الوحيدة، كما أن الضرائب المتعددة تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة المالية.

رابعاً: من حيث السعر

1- الضريبة النسبية: هي الضريبة التي يبقى سعرها ثابتاً رغم تغير المادة الخاضعة لها، بحيث تتناسب قيمة الضريبة وقيمة العناصر الخاضعة لها، كأن تفرض ضريبة على الدخل بنسبة 10%، فهذا السعر ينطبق على جميع الدخول الصغيرة والكبيرة.

2- الضريبة التصاعدية: هي الضريبة التي يرتفع سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها، كأن تفرض ضريبة على الدخل بسعر 10% على أول ألف دينار و15% على الألف الثانية و20% على الألف الثالثة وهكذا...

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للضرائب

1- أثر الضريبة على الاستهلاك والإنتاج

(1): عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي الاقتصادي العام)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص: 161.

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج إن فرض ضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة يسمح للدولة بتوجه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج⁽¹⁾.

2- أثر الضريبة على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد للاستثمار في الحاليتين، إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار كما أن الأموال المودعة بالبنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاتيين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز⁽²⁾.

3- أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار

لاشك أن الضرائب تعتبر كلفة يتحملها المنتج لذلك تساهم في رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة، لأن المنتج يحاول ما استطاع أن ينقل عبء الضريبة إلى الأمام أي إلى المستهلك وإن كانت إمكانيات النقل هذا تعتمد على عدة أمور منها مرونة كل من العرض والطلب والسوق الذي يعمل فيه المنتج لذلك نرى أن الدولة عندما تريد أن تتبع سياسة انكماشية أي خفض الأسعار أو معالجة التضخم تلجأ إلى رفع أسعار

(1): العرابي ليلي، مسلوب جقيقة، دور أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015، ص: 70.

(2): عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1973، ص: 173-

الضرائب مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات ومن ثم خفض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى خفض الأسعار والعكس صحيح أيضا⁽¹⁾.

4- أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل

تستخدم الضرائب للحد من تفاوت الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وذلك بفرض ضرائب تصاعديّة ذات سعر مرتفع على الدخل الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب وهي تقوم بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أدوات سياسة إعادة توزيع الدخل القومي، فالضرائب المباشرة تؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي وبالتالي إلى انخفاض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك وأنها تؤدي بقدر ما تستطيع إلى انخفاض المستوى العام للائتمان (أي ارتفاع القوة الشرائية للنقود)، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخل النقدي الثابتة (فوائد وريع العقارات والمعاشات) وفي صالح أصحاب الدخل المحدودة التغير (الأجور والمرتبات) لكن في غير صالح المنظمين وأرباب العمل، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار (أي تخفيض القوة الشرائية للنقود)، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل لصالح المنظمين وأرباب العمل ولكن في غير صالح أصحاب الدخل النقدي الثابتة وأصحاب الدخل المحدودة التغير⁽²⁾.

الفرع الثاني: القروض العامة

أولاً: تعريف القرض

ويمكن تعريف القرض العام بأنه دين مستحق على الدولة يصدر بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها، ويصدر القرض بقانون لا يتصف بطابع الأمر، وتأتي ضرورة ذلك لإتاحة الفرصة أمام السلطة التشريعية الممثلة لأفراد المجتمع لمناقشة أهداف هذه القروض وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁽³⁾.

وللقرض عدة خصائص يمكن إيجازها في ما يلي⁽⁴⁾:

1- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها مطلق الحرية في طلب الحصول على قرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض للدولة طالبة له ولها الحق في رفضه.

(1): سعيد علي محمد لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان-الأردن، 2011، ص: 163.

(2): محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010، ص: 126.

(3): المرجع السابق، ص: 148.

(4): طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104-105.

- 2- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال، والشائع في القروض أن تدفع بشكل نقدي سواء بالعملة المحلية أو بأي عملة أخرى، ويرد إلى خزينة الدولة بهذا الشكل النقدي.
- 3- تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها، لذا يطلق على القرض "ضريبة مؤجلة".
- 4- يسند القرض إلى تشريع، فتقوم الحكومة بإبرام القروض استناداً إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

ثانياً: تقسيمات القروض العامة

يمكن تقسيم القروض العامة حسب عدة معايير: من حيث حرية الاكتتاب، من حيث نطاقها ومن حيث مدتها.

1- من حيث حرية الاكتتاب⁽¹⁾

- القروض الاختيارية: هي القروض التي يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه وفقاً لظروفهم المالية والاقتصادية، ومن ثم فإنهم يقررون الاكتتاب من عدمه في ضوء مصلحتهم الخاصة في المقام الأول فالدولة في هذا الصدد لا تستخدم سلطتها السيادية في عقد القرض.
- القروض الإجبارية: هي تلك القروض التي تمارس الدولة سلطتها السيادية بشأنها، فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه بل يجبرون عليه، وفقاً للأحكام التي يقرها القانون.

2- من حيث نطاقها⁽²⁾

- القروض الداخلية: هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين على أرضها بغض النظر عن جنسيتهم، أي سواء كانوا مواطنين أو أجانب.
- القروض الخارجية: هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين بالخارج أو من الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي للتنمية والتعمير IBRO، صندوق النقد الدولي IMF، الهيئة الدولية للتنمية IDA، وتلجأ الدولة للاقتراض الخارجي لعدم كفاية المدخرات الوطنية لتمويل نفقاتها العام وحاجاتها للعمات الأجنبية.

3- من حيث مدتها

(1): سوزي عدلي ناشد، المالية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2006، ص: 241

(2): فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 2005، ص: 64-66.

- **القروض المؤبدة أو الدائمة:** هذا النوع من القروض تكون فيه الدولة لا تلتزم بالوفاء به من خلال مدة معينة مع التزامها بدفع فوائده إلى حين الوفاء، والصفة المتقدمة هنا مقررة لصالح الدولة دون المقترضين (الدائنين)، إذ يجوز لها في أي وقت الوفاء بالقرض المؤبد دون أن يكون من حق هؤلاء الاعتراض على هذا وطلب استمرار القرض وتحصيل فوائده⁽¹⁾.

- **القروض المؤقتة أو قابلة للاستهلاك:** فهي قروض تلتزم الدولة بالوفاء بها في وقت معين وطبقا للقواعد المنفق عليها في الإصدار ويمكن أن تكون القروض المؤقتة قصيرة الأجل وهي التي تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وسنة (سندات خزينة...)، أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل فلا يوجد فاصل بينهما من حيث المدى الزمني وإن كان يمكن القول بأن المتوسطة تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات أما الطويلة فتتجاوز مدتها الخمس سنوات ويطلق على هذين النوعين من القروض اصطلاح الدين المثبت⁽²⁾.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للقروض العامة

تؤثر القروض العامة كمورد ائتماني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، وذلك نظرا لتنوع الأسباب التي أصبحت تدفع الدولة إليها باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية، ونجد أن كل الآثار الاقتصادية التي تمارسها القروض بمختلف أنواعها على مجموعة من العوامل منها نوعية التنظيم الفني المتبع في شأن القروض، ومصدر الأموال المحصلة منها، وكذلك المستخدمة في تسوية عبئها، وطبيعة كل من النفقات العامة التي تمولها هذه القروض، ومنه فإن أهم الآثار الاقتصادية للقروض العامة تتمثل في:

- التأثيرات المترتبة على الاكتتاب العام بحيث يجب التفرقة بين مختلف القروض بحسب مصدر الائتمان؛
- آثار إنفاق الأموال المقترضة من المصادر المالية سواء الداخلية أو الخارجية؛
- الآثار الاقتصادية لتسديد الديون العامة.

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية في مالية الدولة، حيث تعكس الوجه السياسي والاقتصادي والمالي للدولة، فهي خطة الدولة ونشاطاتها عن سنة مالية قادمة.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

أولاً: تعريف الموازنة العامة

(1): عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

(2): حسين عواضه، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سبق ذكره، ص: 990-991.

وهي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها⁽¹⁾.

ثانياً: خصائص الموازنة العامة

الموازنة المالية هي وثيقة مالية ومحاسبية لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من الوثائق التي قد تختلط بها، ويستخلص من التعريف أن للموازنة العامة خصائص رئيسية يمكن ذكرها في النقاط التالية²:

1- الموازنة المالية توقع: تمثل الموازنة المالية أرقاماً متوقعة لحجم النفقات التي سوف تتفققها الدولة وحجم الإيرادات التي تتوقع الحصول عليها خلال مدة زمنية تقدر غالباً بسنة واحدة، أو بمعنى آخر هي برنامج عمل مستقبلي لنشاط الدولة المالي لسنة قادمة.

2- الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية: لا توضع الموازنة العامة موضع التطبيق ما لم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة، وتكون الموافقة على شكل قانون يخول السلطة التنفيذية تطبيق الموازنة العامة والعمل على ضوئها، والسلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية في هذا المجال.

3- الموازنة المالية ذات صفة دورية: أي يتم تنفيذها خلال وقت محدد زمنياً بسنة واحدة ينتهي بانتهائها.

4- الموازنة العامة تحدد على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: لم تعد للموازنة العامة أهداف مالية فقط تتمثل في الموازنة بين النفقات والإيرادات بل أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية حيث تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: قواعد الموازنة العامة

1- قاعدة سنوية الميزانية

وفقاً لهذا المبدأ يتعين أن يتم العمل بموازنة الدولة خلال فترة زمنية محددة في السنة، وقد اتضح ذلك جلياً عند استعراض مفهوم الموازنة العامة بأركانها المختلفة، والذي اتضح في جزء منه أن تقدير إيرادات ونفقات الدولة يتم خلال فترة زمنية محددة هي السنة. وتطبيق هذا المبدأ يستلزم من السلطة التنفيذية لكامل وحداتها الإدارية أن تقوم خلال تنفيذ موازنة العام الجاري بإعداد مشروع العام القادم لعرضها على السلطة

(1): يونس البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص: 95.

(2): سعيد علي محمد لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 186-187.

التشريعية وإجازة العمل بها، فإذا ما انتهت سنة الموازنة يكون على الحكومة أن تعود مجدداً إلى السلطة التشريعية بمشروع موازنة جديد لاعتمادها وإجازتها والعمل بها في عام تالي وهكذا باستمرار...⁽¹⁾.

2- قاعدة وحدة الميزانية

ويقضي هذا المبدأ بأن تدرج كافة عناصر الإيرادات العامة وعناصر الإنفاق العامة في بيان واحد دون تشتتها في بيانات مختلفة، يمثل كل بيان منه ميزانية مستقلة، كما لو تم إعداد ميزانية خاصة بالولايات والبلديات مستقلة عن ميزانية الدولة والهدف من إظهار الميزانية في صورة موحدة لكافة عناصر الإيرادات والمصروفات هو سهولة عرض الميزانية وتوضيحها للمركز المالي ككل، تجنب الفاحص أو الباحث إجراء التسويات الحسابية التي يستلزمها الأمر لدراسة أو فحص الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى أن وضع كافة الإيرادات وأوجه إنفاقها تحت نظر السلطة التشريعية تسهل عليها مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة ككل، الأمر الذي لا يمكنها من ذلك لو نظرت إلى مشكلات كل ميزانية على حدى⁽²⁾.

3- قاعدة شمولية الموازنة

يقصد بها أن تذكر الموازنة إيرادات الدولة كافة أيا كان مصدرها، ونفقاتها كافة مهما كانت أنواعها. وتزاعى هذه القاعدة في تنظيم الموازنة لكي تأتي إجازة الجباية والإنفاق مطابقة للواقع⁽³⁾. وتقوم قاعدة عمومية الميزانية على أساس عدم إتباع طريقة الموازنة الصافية، وهذا يستلزم إدراج جميع النفقات والإيرادات دون إجراء مقاصة بينهما أي عدم إتباع طريقة الناتج الصافي التي لا يسجل فيها إلا فائض الإيراد على النفقة بالنسبة للوزارة⁽⁴⁾.

4- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات

تعني هذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، أي عدم وجود صلة قانونية بين الإيرادات والنفقات وهذه القاعدة تتعلق بالإيرادات فقط، من مبررات هذه القاعدة أن التخصيص قد يكون مدعاة للإسراف والتبذير، حيث تسعى الإدارة الحكومية التي يخصص لها إيراد معين إلى إنفاق كل هذا الإيراد، حتى لو كان أكبر من النفقة المتوقعة وكان أكبر من حاجتها الفعلية كما أن التخصيص قد يجعل المواطن لا يرغب في دفع ضريبة مخصصة لإنفاق لا يستفاد منه⁽⁵⁾.

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام (مالية عامة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 568.

(2): حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 77-78.

(3): محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

(4): محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

(5): سعيد علي محمد لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

5- قاعدة توازن الميزانية

يعني هذا المبدأ تساوي كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا، ذلك أن زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة يؤدي إلى تحقيق فائض في الموازنة، أما إذا زادت النفقات عن الإيرادات فيظهر عجز في الموازنة العامة وحينئذ تلجأ الدولة إلى سد هذا العجز عن طريق إما سحب الأموال من احتياطي الموازنة والذي يتكون أثناء سنوات الفائض، أو عليها أن تقوم بعمليات الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي⁽¹⁾. وتبقى الوضعية المثلى هي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة، وهذا ما يشير إلى حسن استخدام المال العام، وكضمان للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة⁽²⁾.

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة

تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكلة العجز في الموازنة العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، وتعد هذه المشكلة على المستوى العالمي واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية ذات الآثار المباشرة المتعددة على الاقتصاد القومي.

أولاً: مفهوم عجز الموازنة

1- المفهوم التقليدي

يتمثل عجز الميزانية العامة في ظل المفهوم التقليدي في الفارق بين جملة المصروفات والإيرادات الحكومية، ويلاحظ على هذا المفهوم ما يلي:

- أنه مفهوم ضيق حيث يحصر عجز الميزانية العامة في عجز الحكومة المركزية؛
- أن هذا المفهوم لا يعطي صورة شاملة وواضحة عن حجم العجز الكلي.

2- المفهوم الموسع

ويشير هذا المفهوم إلى عجز الميزانية العامة باعتباره مساويا للفرق بين جملة إيرادات الحكومة والقطاع العام من جهة وجملة مصروفات كافة الأجهزة الحكومية من جهة أخرى، وهذا الفارق يتم تمويله بالاقتراض الجديد، ومن هذا المفهوم نستنتج ما يلي⁽³⁾:

- يمكن أن يعرف عجز الميزانية العامة وفقا لهذا المفهوم بالعجز الموحد للقطاع العام؛

(1): المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام (الضرائب والموازنة العامة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 190.

(2): نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص: 301.

(3): سميرة إبراهيم أيوب وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص: 246-247.

- أن هذا المفهوم يمثل اتجاها متزايدا للتوسع في مفهوم العجز العام وذلك بإدخال جميع الكيانات الحكومية في الاعتبار، بمعنى الأخذ بعين الاعتبار كل من إيرادات ومصروفات الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات اللامركزية وكذلك القطاع العام.

ثانيا: أنواع عجز الموازنة العامة

هناك عدة أنواع للعجز الموازني أهمها:

1- العجز الجاري: وهو عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية؛

2- العجز الشامل: وهو عبارة عن مجموع العجز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة⁽¹⁾.

3- العجز الأساسي: يعتمد هذا المفهوم للعجز على استبعاد مدفوعات الفوائد المستحقة على الديون، وذلك من المصروفات الحكومية استنادا إلى أن هذه الفوائد تعد نتيجة للأوجه العجز السابق وليس نتيجة للنشاط المالي الجاري للحكومة؛

4- العجز التشغيلي: ويعرف العجز المالي في ظل هذا المفهوم بأنه متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها قيمة الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام والتي تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة؛

5- العجز الهيكلي: يتمثل عجز الميزانية العامة وفقا لهذا المفهوم في انحراف معدلات نمو الإيرادات العامة عن مواكبة معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة وغير عارضة أو مؤقتة، أي أنه عجز مزمن يستبعد أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة التي تمارس تأثيرها على حجم العجز المالي⁽²⁾.

ثالثا: أسباب عجز الموازنة

يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى حدوث العجز الموازني في النقاط التالية:

1- عدم مواكبة الموارد و الإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة⁽³⁾.

(1): حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

(2): سميرة إبراهيم أيوب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 247-248.

(3): ناظم محمد نوري الشمrani، غادة شهير، متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة، جامعة سعود عبد العزيز، الرياض، 2010،

- 2- وجود أسباب ظاهرة كزيادة عدد السكان وأسباب حقيقية كالعوامل السياسية والإدارية وغير ذلك أدت إلى تزايد ظاهرة الإنفاق العام في جميع الدول بغض النظر عن درجات تطورها وهيكلها السياسية والاقتصادية بشكل يفوق من نمو إيراداتها،
- 3- ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة إضافة إلى نقص في مصادر التمويل للموازنة؛
- 4- غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءته؛
- 5- تفشي حالات الفساد الحكومي مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته؛
- 6- نقص الطلب الكلي أو زيادة العرض الكلي وحدثت الأزمات الاقتصادية وسعي الدولة في إطار معالجتها لهذه الأزمات باللجوء إلى العجز المقصود؛
- 7- تزايد الإنفاق العسكري بالشكل الذي يجعله يتبوأ دوراً لا يستهان به في رفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات عالية لاسيما في الدول التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة⁽¹⁾.

رابعاً: الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي

ينجم عن اعتماد سياسة العجز الموازي في دولة ما مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية:

- 1- **الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازي:** اعتمد كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازي، فزيادة الإنفاق تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، الإنتاج وكذلك الاستثمار، فسياسة الميزانية هي سياسة الطلب وتتناقض مع السياسة الليبرالية المسماة سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع أسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتتمثل الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازي في أثرين هما تدعيم استهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات، بالنسبة للأثر الأول وهو تدعيم استهلاك العائلات فله دور هام في النمو الاقتصادي، لأن زيادة الطلب الاستهلاكي للعائلات محفز لزيادة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات ويتحقق كل هذا من خلال عمل المضاعف ومعجل الاستثمار، لهذا يعتبر الكينزيون السياسة المالية وسيلة لدفع الاقتصاد في حالة الركود من خلال تنشيط الطلب الفعال عن طريق تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الإنفاق العام، ويعمل استعمال سياسة العجز الموازي والقروض العامة على توزيع أعباء الاستثمارات العمومية على عدة سنوات⁽²⁾.

(1): خالد الخطيب، حامد عبد المجيد دراز وآخرون ، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 236.

(2): المرجع السابق، ص: 137.

- 2- الآثار السلبية لسياسة العجز الموازي: إذا كانت سياسة العجز الموازي تحدث مجموعة من الآثار الايجابية عند توفر بعض الشروط فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية أهمها⁽¹⁾:
- يحدث أثر المزاحمة عندما تقوم الدولة بتمويل العجز الموازي عن طريق المديونية العمومية، الأمر الذي يقلل من إمكانية استعمال هذه الطريقة في التمويل من طرف الخواص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الإقراض، ويمكن الحد من ارتفاع أسعار الفائدة من خلال زيادة الكتلة النقدية فارتفاع أسعار الفائدة يكون له أثر سلبي على الاستثمار والرغبة في شراء سندات الدين العمومي الأمر الذي يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص ويحل محله القطاع العام، يمكن التقليل من أثر الإزاحة في الاقتصاد المفتوح عن طريق دخول الأصول الأجنبية المستقطبة بسعر الفائدة المرتفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية؛
 - تدهور الحسابات الخارجية حيث توجد علاقة بين العجز الموازي وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن والحركة الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية؛
 - محدودية فعالية السياسة المالية في ظل الاقتصاد المفتوح؛
 - التفكير بالعقلية الكينزية فقط، حيث تتوقف فعالية سياسة الميزانية على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكينزي أي أنهم يحددون استهلاكهم على أساس مداخلهم، فحسب كينز يحدد الأعوان سلوكهم الاستهلاكي على أساس الدخل الجاري، أما حسب فيردمان يتحدد سلوك الأعوان الاستهلاكي على أساس الدخل الدائم، ومن هنا فإن تقدير السياسة المالية بالاعتماد على دراسة هذه السلوكات قد يكون خاطئاً.

(1): نفس المرجع، ص: 138.

الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية، إذ اكتسبت هذه الأخيرة مكانة بارزة بين السياسات الاقتصادية الأخرى باعتبارها تعكس تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه.

والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد ارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطور الدولة في الاقتصاد إذ مرت بعدة مراحل اختلف دورها في كل مرحلة منها، ففي الفكر الكلاسيكي خلصوا إلى ضرورة استبعاد الدولة من التدخل في النشاط إلا في أضيق الحدود بالإضافة إلى مراعاة الحياد المالي لنشاط الدولة، أما أصحاب الفكر المعاصر فقد نادوا بضرورة حتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأي مجتمع مهما اختلفت الفلسفة الاقتصادية التي يؤمن بها هذا المجتمع، حيث زادت مهام الدولة واتسع نطاق تدخلها ليشمل العديد من الإجراءات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والتي استخدمت في تنفيذها وسيلتين أساسيتين هما الإيرادات العامة المتمثلة في السياسة الضريبية والائتمانية وكذلك النفقات العامة، إلا أن استخدام هاتين الأدوات يمكن له أن يحدث عجز في الموازنة العامة، ومنه نخلص في الأخير أن السياسة المالية ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال تحقيقها للأهداف الأساسية المسطرة والتي تشمل البحث عن النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

تمهيد

تحتل السياسات الاقتصادية الكلية موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر فهي تتمثل في مجموعة من القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء في الأجل القصير أو الطويل، إذ تستهدف السياسات الاقتصادية الوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي الذي يعد أكبر هاجس تسعى لإنجازه مختلف إقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والنامية، ونظرا للمكانة البارزة التي تحتلها السياسة المالية ضمن هذه السياسات يعد الاستقرار الاقتصادي من بين أهدافها الأساسية ويتحقق بالوصول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذا تحقيق التوازن الخارجي عن طريق ميزان المدفوعات، كل هذا بفضل أدواتها المتاحة والمتمثلة في سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، بالإضافة إلى هذه الأبعاد يكتمل المربع السحري لكالدور الذي يعطينا صورة واضحة عن أهداف السياسة الاقتصادية ووضعية الاستقرار الاقتصادي.

ولمعرفة تأثيرات السياسة المالية وفعاليتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية سنقوم في هذا الفصل بدراسة نموذج التوازن الداخلي ونموذج التوازن الخارجي باعتبارهما الأنسب لتحليل فعالية السياسة المالية ومعرفة انعكاساتها على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وذلك بتقسيم محتوى هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل الاقتصاد المغلق (نموذج IS-LM)

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية في ظل الاقتصاد المفتوح (نموذج Mundell-Fleming)

المبحث الرابع: أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لنيكولاس كالدور)

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

تعددت واختلقت التعاريف حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:
الاستقرار لغة: هو الثبات والسكون.

ويمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية: بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع.

وكذلك يعني الاستقرار الاقتصادي: التمهد من أجل إستعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية إلى التغيير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط.

وأيضاً يعني: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي أي أعلى مستويات إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود⁽¹⁾.

ويعرف أيضاً بأنه: تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

- تحقيق درجة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽²⁾.

كذلك يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي " يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل

(1): بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزمالي، دور الائتلاف الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد1، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014، ص: 192.

(2): سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص: 162.

وكذلك الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي⁽¹⁾.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأنه الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسبة مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر.

المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع والأوراق المالية، ولعل من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي مايلي⁽²⁾:

أولاً: التغيرات في المستوى العام للأسعار

إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد، فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسات الاقتصادية، كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه (التضخم الصفري) إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل تضخم صفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات تحقيقه.

(1): إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 47.

(2): محمد أمين بن الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، غير منشورة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2009، ص: 73.

ثانيا: الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية وإسقاط الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطرة الكبيرة التي أثرت سلبا على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة إنتشار الأزمات المالية وإنتقالها عبر العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي وإزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة إقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تتسم بعدم الإستقرار والتذبذب والمخاطرة المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: إستفحال الدين العام والخاص ولا سيما القصير الأجل

حيث أنه في نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقرض على قوة الضمانات بدلا من الإعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على إستخدام الدين بدل المشاركة وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتتزيل بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى إنتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الإستثمار، ودفع المقرضين والمقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الإستقرار وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل حيث يبدو أنها أكثر عرضا للصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم الأزمات المالية⁽¹⁾.

رابعا: الأزمات المالية

يقصد بها التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الإستثمار

(1): المرجع السابق، ص 74.

الإنتاجي وهذا يؤدي إلى تعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر (1):

- الإرتفاع في أسعار الفائدة؛
- أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات؛
- الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دورا مهما جدا في مجال الوساطة المالية وتعبئة وتمويل عمليات الإستثمار والإستهلاك لذا وجب عليها عدم التماهي في منح القروض دون النظر إلى رأس مالها؛
- الإختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الإقتصادية والمالية، بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010، بحيث تنعكس إختلالات ميزانية الدولة سلبا على كل مؤشرات الإقتصاد الكلي والجزئي.

المطلب الثالث: الإستقرار الإقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية

أولا: الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة

إن السمة المميزة للنشاط الإقتصادي في النظم الرأسمالية هي حتمية تعرضها للتقلبات الإقتصادية ضمن ما يعرف بالدورة الإقتصادية، وإذا كانت أزمات التضخم والبطالة لها آثار إقتصادية وإجتماعية وخيمة على فئات عريضة من المجتمع لاسيما الدخل الثابتة، فقد ظهرت الحاجة إلى سعي الدولة للتحكم في مدى حدة الدورات الإقتصادية وتخفيف آثارها السلبية وذلك من خلال إجراءات السياسة الإقتصادية، وبالتالي فإن الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل والحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للأسعار، غير أن المقصود بالتشغيل الكامل ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وإنما ضغطها إلى ذلك الحيز الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الإحتكاكية، كما أن المقصود بالإستقرار في المستوى العام للأسعار ليس الثبات مطلقا وإنما تثبيت معدل الزيادة بما يمكن السيطرة عليه، ولقد أضاف الفكر الإقتصادي في الآونة الأخيرة بعدا آخر للإستقرار الإقتصادي والمتمثل في إستقرار ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن برنامج الإستقرار الإقتصادي يهدف إلى تحقيق أربع أهداف رئيسية²:

- التشغيل الكامل وذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4%؛
- النمو السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%؛

(1): المرجع السابق، ص: 74.

(2): أحمد علي البشاري، السياسة الإقتصادية اليمينية- سياسة الإنفاق العام، دار الطرقي، اليمن، 1990، ص: 54-61.

- إستقرار الأسعار من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجملة و2% زيادة سنوية في أسعار المستهلك؛
- توازن ميزان المدفوعات.

وبالتالي فإن المحاور الأساسية للإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة هي: تحقيق مستوى مرتفع من تشغيل الموارد الإقتصادية، تحقيق قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق نوع من الإستقرار الإقتصادي الخارجي.

ثانيا: الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية

يرتبط مفهوم الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية إرتباطا شديدا بالتجارة الخارجية وذلك بسبب ما تعانيه من إختلالات هيكلية في بنيتها الإقتصادية ولضعف سيطرتها على مستوى النشاط الإقتصادي، حيث تعتمد الدول النامية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية، وتختلف أهداف الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية عنها بالبلاد المتقدمة، فمن الخطأ القول أن مضمون الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية هو إستهداف المحافظة على التشغيل الكامل لأن الجانب الأعظم من هيكل الإنتاج غير موجود في الدولة النامية، ومن أجل توضيح الفكرة تقوم الدراسة بمقارنة بسيطة بين الدول النامية والدول المتقدمة⁽¹⁾:

- **مشكلة البطالة:** يلاحظ أنه في حين تستهدف سياسات الإستقرار الإقتصادي بالبلاد المتقدمة علاج مشكلة البطالة الدورية في أزمت الكساد، فإن هدف علاج البطالة في الدول النامية يستهدف البحث عن حلول البطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هيكل الإنتاج كما سبق وذكرنا.

- **مشكلة التضخم:** يلاحظ أنه في حين تهدف سياسات الإستقرار الإقتصادي بالبلاد الرأسمالية إلى تلافي الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الإقتصادية، فإن مشكلة التضخم في البلدان النامية تعود إلى الإختلالات الهيكلية والإعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية ورأس المال الأجنبي.

- **ميزان المدفوعات:** من ناحية أخرى يلاحظ أن مشكلة الإختلالات التي تتعرض لها موازين المدفوعات في الدول الرأسمالية ليست إنعكاسا لإختلالات إقتصادية هيكلية، وإنما هي محصلة نهائية لقوى الصراع والمنافسة القائمة بين التكتلات الإقتصادية الكبرى في السوق العالمي، أما بالنسبة للبلدان النامية فإن إختلال ميزان المدفوعات هو في جوهره إختلال هيكل داخلي بين حجم هيكل الإنتاج القومي وحجم هيكل الطلب الكلي بين قوى الإستهلاك وقوى الإدخار وبين حجم الإستثمار ومصادر التمويل المحلية.

(1): المرجع السابق، ص: 61.

المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل الاقتصاد المغلق (نموذج IS-LM)

إن المقصود بالإقتصاد المغلق هو عدم الأخذ بنظر الإعتبار إنتقال عنصر العمل، السلع والنقود من وإلى الدول الأخرى، ففي الدول ذات الإقتصاد الكبير قد لا تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في إقتصادياتها⁽¹⁾، أو بعبارة أخرى الإقتصاد المغلق لا توجد له علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى ولذا فإن كل ما يتم إنتاجه محليا يتم إستهلاكه محليا⁽²⁾.

ويمكن تقسيم الإقتصاد القومي في العادة إلى أربعة أسواق رئيسية وهي: سوق السلع والخدمات، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، ويتحقق التوازن العام على مستوى الإقتصاد القومي ككل إذا تحقق التوازن في جميع هذه الأسواق الأربعة وفي آن واحد Simultaneously⁽³⁾، ونظرا للإرتباط الوثيق بين كل من سوق السلع والخدمات والسوق النقدي فسوف نكتفي بهما فقط في هذه الدراسة مستعينين في تحليلنا على منحنيات IS-LM.

ولقد عرض نموذج IS-LM لأول مرة سنة 1937 من طرف الإقتصادي الكينزي جون هيكس وكان يريد من وراء ذلك أيضا إبراز التكامل الموجود بين النموذج الكينزي البسيط والنموذج الكلاسيكي وقد تابع هذا العمل العالم الإقتصادي المشهور ألفن هانسن، ولذلك سمي هذا النموذج فيما بعد بنموذج "هيكس-هانسن" والهدف منه:

- تحديد كلا من الدخل وسعر الفائدة اللذان يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد؛

- تحديد أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني⁽⁴⁾.

المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)

وهو ما يسمى بالقطاع الحقيقي ويتمثل بسوق المنتجات وهو عبارة عن مجموعة من أسواق السلع والخدمات المنتجة في البلد، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي (الإستثمار المخطط مع الإيداع المخطط)، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي بالمنحنى (IS) وأن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة وتجعل سوق السلع والخدمات في توازن.

(1): ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 23.

(2): عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997، ص: 221.

(3): محمد فوزي أبو سعود، الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 231.

(4): ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 119.

الفرع الأول: التحليل الرياضي لبناء نموذج (IS)

إن منحني IS يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات⁽¹⁾، أي تساوي الإنفاق مع الدخل ونعبر عن هذه السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي⁽²⁾:

دالة الاستهلاك

$$C = C_a + c (Y - T) \dots\dots\dots 1$$

بحيث:

C: مستوى الاستهلاك

C_a: الاستهلاك المستقل عن الدخل

c: الميل الحدي

Y: الدخل الكلي أو الإنتاج

T: مستوى الضرائب

دالة الاستثمار

$$I = I_a - g_i \dots\dots\dots 2$$

بحيث:

I_a: الإستثمار المستقل

g: حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة

دالة الضرائب

$$T = T_a + ty \dots\dots\dots 3$$

بحيث:

T_a: الضريبة المستقلة عن الدخل

t: معدل الضرائب

معدل الإنفاق الحكومي

$$G = G \dots\dots\dots 4$$

اعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي أي يتحدد بعوامل خارج النموذج.

⁽¹⁾:Gregory N . Mankiw, **Macroéconomie**, Traduction de la 5^e edition americain Par Jean Houard, 3^e edition, edi deboek, Belgique, 2003, P :318

⁽²⁾: السيد محمد السريني، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص: 76.

معادلة التوازن

$$S + T = I + G \text{ أو } C + I + G = Y \dots\dots\dots 5$$

ومنه يمكن استنتاج معادلة IS عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = C_a + C_y - C_{ta} - C_{ty} + I_a - gi + G$$

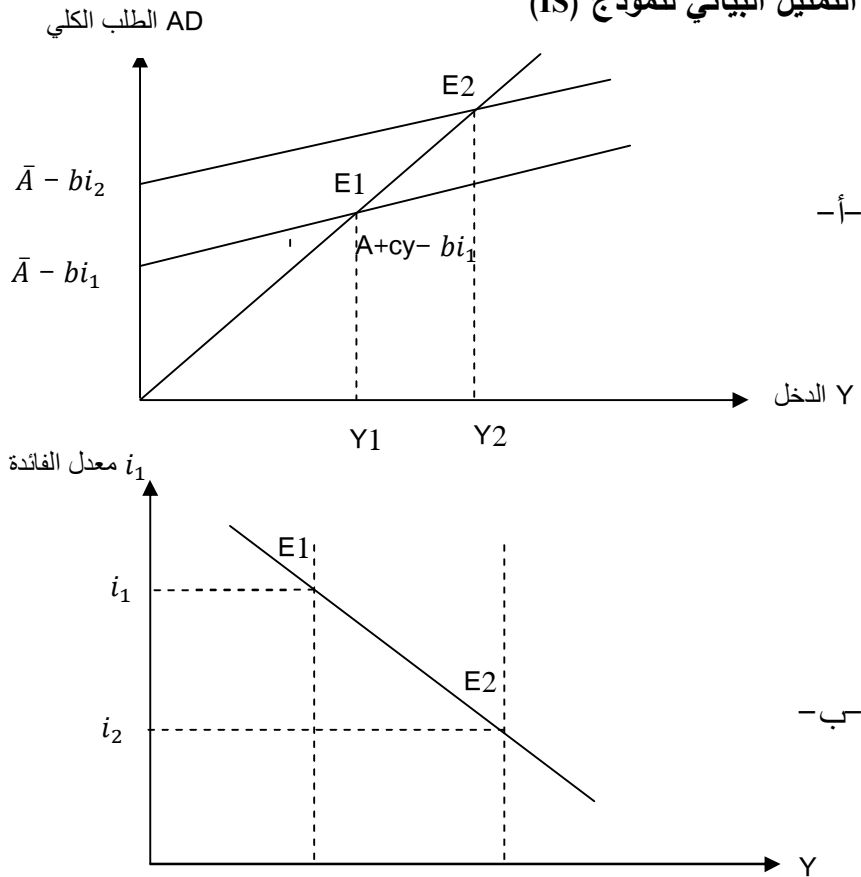
$$\Rightarrow Y(1 - C - ct) = C_a - C_{ta} + I_a - gi + G \Rightarrow$$

$$Y = \frac{C_a - C_{ta} + I_a + G}{1 - C + Ct} - \frac{g}{1 - C + Ct}$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة (IS) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (i-y) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التحليل البياني لنموذج (IS)

الشكل (1-2): التمثيل البياني لنموذج (IS)



المصدر: بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص: 123.
يبين الرسم البياني رقم (1-2) أن المنحنى IS يتخذ وضعاً انحدارياً عاكساً بذلك زيادة الطلب الكلي نتيجة

(1): المرجع السابق، ص: 76.

انخفاض معدل الفائدة فعند سعر الفائدة i_1 يكون توازن السوق السلعي في النقطة E_1 في الرسم - أ - وفي الرسم - ب - وعند مستوى الدخل Y_1 يتحدد التوازن في النقطة E_1 .

ويترتب على انخفاض معدل الفائدة i_2 زيادة الطلب الكلي وزيادة الدخل تبعاً لذلك، وتصبح E_2 هي نقطة التوازن الجديدة في السوق السلعي عند معدل الفائدة يساوي i_2 ، ومن الممكن تكرار هذه العملية بالنسبة لمستويات الفائدة المختلفة لنحصل على كافة النقاط المكونة للمنحنى IS⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على موقع منحنى (IS)

يتأثر موقع منحنى (IS) بالتغيرات في السياسات المالية وتتمثل السياسات المالية في سياسات الإنفاق الحكومي والضرائب⁽²⁾:

أولاً: أثر تغير الإنفاق الحكومي على موقع منحنى (IS)

إذا حدثت زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار $(G \Delta)$ مع ثبات سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى زيادة في المستوى الدخل التوازني بمقدار $\Delta k \times G \Delta =$ مضاعف الإنفاق الحكومي.

$$\text{أي } \Delta Y = \Delta k \times G \Delta \text{ (قيمة أكبر من 1).}$$

حيث عرف Keynes مضاعف الإنفاق ذلك التغير في الناتج نتيجة أحد مكونات الطلب الكلي وبذلك فإن الميل الحدي للإستهلاك* وحسب Keynes هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف، حيث يكون الإنفاق الإستهلاكي لأساس عملية المضاعف وبالتالي كلما زاد أو ارتفع الميل الحدي للإستهلاك كلما زاد قيمة المضاعف⁽³⁾، وتكمن أهمية المضاعف بأهمية الزيادة في النفقات الحكومية بمعنى أنه يرتبط ارتباطاً طردياً بالميل الحدي للإستهلاك وإرتباطاً عكسياً بالميل الحدي للإدخار⁽⁴⁾.

أي ستحدث زيادة في الدخل بمقدار أكبر من زيادة الإنفاق الحكومي، ويعني ذلك انتقال منحنى (IS) إلى اليمين موازياً لنفسه بمقدار $\Delta k \times G \Delta$ ويحدث العكس في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي حيث

(1): بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص ص: 122-123.

(2): إيمان عطية ناصف، النظرية الإقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص ص: 175-178.

(3): يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 221.

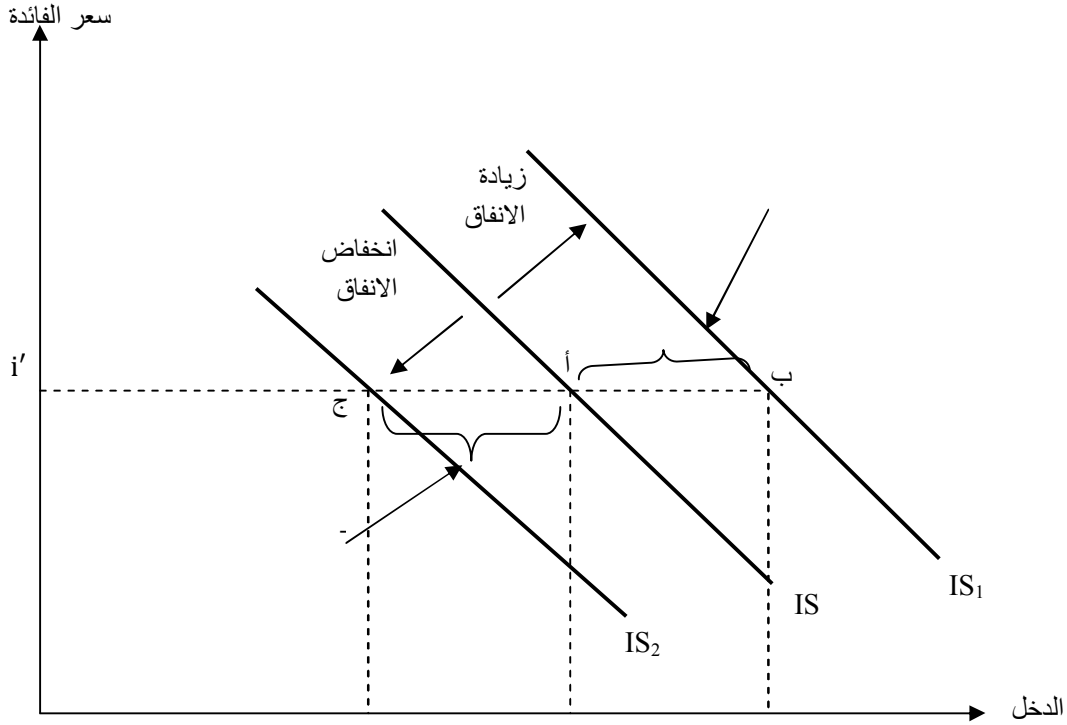
(4): عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 1993، ص: 314.

*الميل الحدي للإستهلاك هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل وعادة ما يرتفع هذا الميل عند تدني مستويات إشباع الفرد وهذا موافق لتدني مستوى الدخل، لذلك زيادة الدخل سوف توجه نحو الاستهلاك لدى الطبقات المشبعة وهذا يعمل على تحفيز الطلب.

ينخفض الدخل بمقدار $k \Delta \times G \Delta$ مضاعف الإنفاق الحكومي، أي ينتقل منحنى (IS) إلى اليسار موازيا لنفسه بمقدار $k \Delta \times G \Delta$

ويبين الشكل التالي أثر التغيرات في الإنفاق الحكومي على مركز منحنى (IS):

الشكل (2-2): أثر التغيرات في الإنفاق الحكومي على موقع منحنى (IS)



المصدر: إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص: 176.

يجب ملاحظة أن التغير في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تغير مركز منحنى (IS) دون أن يؤثر على ميله.

ثانياً: أثر تغير الضرائب على موقع منحنى (IS)⁽¹⁾

تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض الدخل المتاح وانخفاض مستوى الاستهلاك ويترتب على ذلك

انخفاض المستوى التوازني للدخل بمقدار $\Delta k \times T \Delta =$ مضاعف الضريبة.

$$k \Delta \times T \Delta = Y \Delta$$

ويعني ذلك أن حدوث زيادة في الضرائب يؤدي إلى انخفاض الدخل بمقدار أكبر من مقدار التغير في

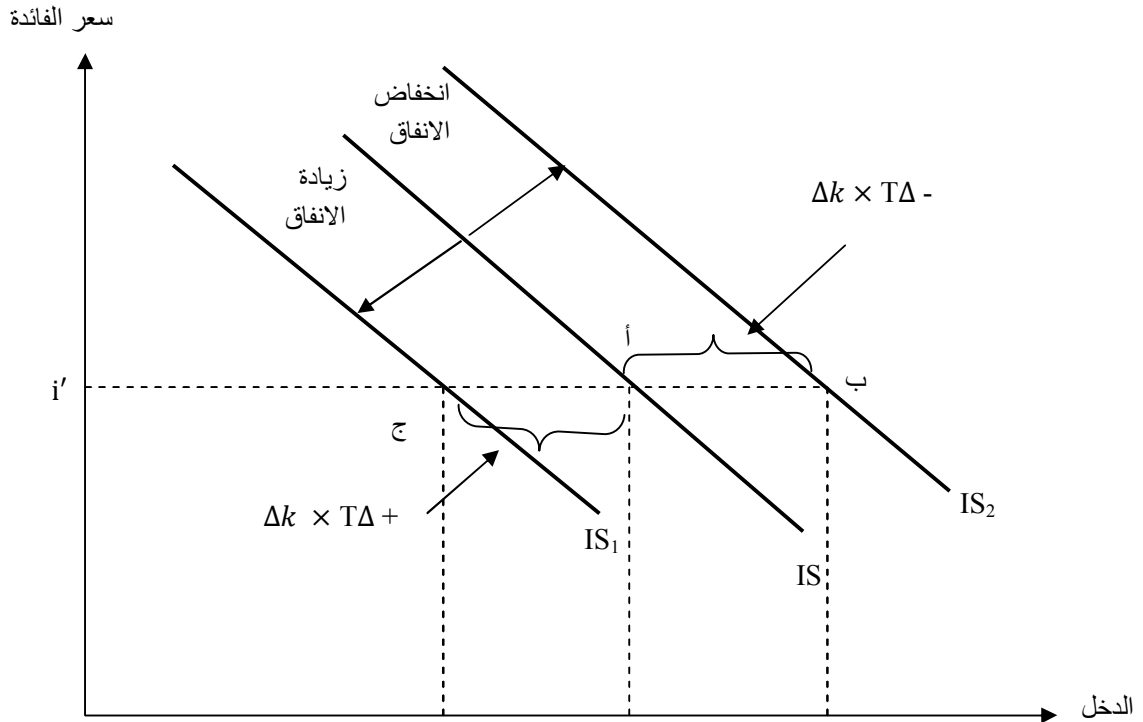
الضريبة.

(1): إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

ويؤدي ما سبق إلى حدوث انتقال في منحنى (IS) إلى اليسار بمقدار $k\Delta \times T \Delta$ موازيا للمنحنى الأصلي. ويحدث العكس في حالة انخفاض الضريبة حيث يزيد الدخل بمقدار $\Delta k \times T \Delta$ ويعني ذلك انتقال منحنى (IS) إلى اليمين موازيا لنفسه بالمقدار السابق.

ويبين الشكل التالي أثر التغير في الضرائب على منحنى (IS):

الشكل (2-3): أثر التغيرات في الضريبة على موقع منحنى (IS)



المصدر: إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص: 177.

ويتضح من خلال الشكل السابق أن التغير في الضريبة يؤثر على مركز منحنى (IS) دون أن يؤثر

على ميله.

ثالثاً: أثر تغير الإنفاق الحكومي والضريبة معاً على مركز منحنى (IS)⁽¹⁾

إذا حدثت زيادة في كل من الإنفاق الحكومي والضريبة معاً بنفس المقدار، أي قامت الدولة بإتباع سياسة الميزانية المتوازنة وكما علمنا سابقاً فإن سياسة الميزانية المتوازنة لها تأثير إيجابي على الدخل وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار $\Delta k \times G \Delta =$ وزيادة الضريبة تؤدي إلى انخفاض

⁽¹⁾ إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص: 178.

الدخل بمقدار $\Delta T \times k \Delta$ وبما أن مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضريبة فإن الزيادة في الدخل بسبب زيادة الضريبة ولذلك فإن سياسة الميزانية المتوازنة سيكون لها تأثير إيجابي على الدخل، ولذلك فإنه عادة ما يشار إلى سياسة الميزانية المتوازنة سياسة توسعية بمعنى أن زيادة (G) و (T) معا بنفس المقدار تؤدي إلى حدوث زيادة في الدخل.

الأثر النهائي لسياسة الميزانية المتوازنة هو انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين في حالة زيادة (G) و (T) معا بنفس المقدار.

المطلب الثاني: التوازن في سوق النقد (LM)

لا يمكن التوصل إلى حالة توازن واحدة ووحيدة لسوق السلع والخدمات (أي عدم وجود قيمة وحيدة وواحدة للمتغيرين Y و I) وبالتالي لا يمكن التوصل إلى حالة التوازن الكلي والسبب في ذلك هو أن لسوق النقد دورا في تحديد التوازن الكلي.

ويتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود Ms مع الطلب عليها Md ويعبر عن هذا التوازن بمنحنى LM، حيث يشير L إلى الطلب على النقود و M إلى عرض النقود. إن منحنى LM يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد، أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

أولاً: الطلب على النقود

قدم كينز في نظرية النقود ثلاث دوافع للطلب على النقود⁽¹⁾:

- **دافع المعاملات:** وافترض فيه أن النقود تطلب لغرض تمويل المعاملات المؤكدة، وأن هذا الطلب على النقود دالة طردية في الدخل.

$$dM1 = F(Y)$$

- **دافع الاحتياط:** وافترض فيه أن النقود تطلب لغرض تمويل المعاملات غير المؤكدة (الطارئة)، وأن هذا النوع من الطلب على النقود هو أيضا دالة طردية في الدخل وقام بضم نوعي الطلب معا.

$$dM2 = F(Y)$$

- **دافع المضاربة:** وافترض فيه أن النقود تطلب لغرض تمويل عمليات المضاربة سعيا وراء جني أرباح من صحة توقعات المضاربين، هذا الطلب على النقود هو دالة عكسية في سعر الفائدة.

⁽¹⁾ محمد عزت غزلان، الاقتصاد الكلي (الحسابات-النظرية-السياسة)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 2002، ص ص: 120-121.

$$dM3 = F(Y) = rg$$

وبالتالي الطلب الكلي على النقود هو دالة تجميعية بسيطة صيغتها:

$$dM = dM_1 + dM_2 + dM_3$$

ثانيا: عرض النقود

إن مستوى المعروض النقدي يتحدد من طرف البنك المركزي ولا يجوز لأية جهة إصدار النقود أن يحتكر هذه المهمة، إن المكونات الرئيسية للنقود هي العملة الورقية والمعدنية التي في حوزة الأفراد والودائع تحت الطلب، كما يمكن للبنوك أن تخلق النقود عن طريق منح القروض وذلك بفتح ودائع تحت الطلب للعملاء، وعليه فإن عرض النقود هو متغير خارجي معطى ومنه: $M0 = \overline{M0}$

تعني المعادلة أعلاه أن مقدار المعروض النقدي ثابت ولا يتأثر بسعر الفائدة ولا بد أن نفرق بين عرض النقود الحقيقي وعرض النقود الاسمي، حيث أن الأول يعكس القدرة الشرائية الحقيقية للأرصدة النقدية المعروضة ونحصل عليه بقسمة عرض النقود الاسمي على المستوى العام للأسعار $\frac{M0}{P}$ ، أما الاسمي فهو مقدار النقود المعروضة بغض النظر عن تغير المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

ثالثا: التحليل الرياضي لبناء نموذج (LM)

نحصل على شرط التوازن في سوق النقود عند وضع دالة الطلب على النقود مساوية إلى عرض النقد، وعند أي مستوى معين من الدخل وعرض النقود M نحصل من معادلة التوازن في سوق النقود على سعر الفائدة الذي عنده يتحقق شرط التوازن في سوق النقود.

$$Md = Ms$$

حيث:

Md : الطلب على النقود

Ms : عرض النقود

واستناد إلى كينز فالطلب على النقود يكون للأغراض الثلاثة التالية⁽²⁾:

- الطلب على النقود لغرض الصفقات وهو دالة تابعة للدخل:

$$Md1 = F(y) = \alpha_1 y$$

- الطلب على النقود لغرض الحياطة و هو دالة تابعة للدخل أيضا:

$$Md2 = F(y) = \alpha_2 y$$

⁽¹⁾: محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 234.

⁽²⁾: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 238-240.

- الطلب على النقود لغرض المضاربة وهو دالة تابعة للفائدة:

$$Md3 = F(y) = -gr$$

وبما أن التوازن يتحقق عندما يساوي الطلب على النقود مع عرض النقود أي:

$$Ms = Md1 + Md2 + Md3$$

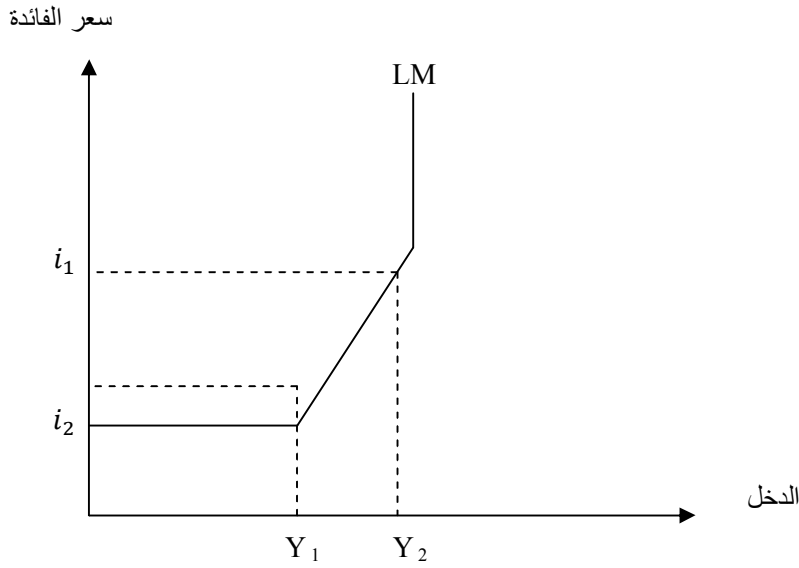
$$Mo = \alpha y - gr \quad \text{حيث} \quad \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

وهذه العلاقة تمثل معادلة عرض النقود والطلب عليه، وبالتالي فإن معادلة (LM) هي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (y-i) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد.

رابعاً: التحليل البياني لنموذج (LM)

بيانياً يتم التعبير على منحنى (LM) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2-4): التمثيل البياني لنموذج (LM) (الدخل بدلالة سعر الفائدة)



المصدر: فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 201.

يمثل الشكل أعلاه منحنى (LM) والذي يوضح العلاقة بين مستويات متعددة للدخل التوازني وما يقابلها من أسعار الفائدة وبالشكل الذي يتحقق معه التساوي بين عرض النقود والطلب عليها وبالتالي تحقيق التوازن في سوق النقد⁽¹⁾.

⁽¹⁾ فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 201.

وكما يتضح من الشكل فإن منحنى (LM) يأخذ شكلاً أفقياً عند مستوى سعر فائدة منخفض ويصبح انحداره موجبا بين المستوى المنخفض والمستوى المرتفع لسعر الفائدة ثم يأخذ شكلاً عمودياً بعد بلوغ سعر الفائدة مستوى مرتفع معين، والتفسير الاقتصادي لذلك: هو أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة، ويترتب على ذلك ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات حتى يتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود لأن مستوى عرض النقود معطى، وإذا افترضنا أن المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات ثابت، فإن زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي، وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل الكلي في سوق النقد، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة يرتفع الدخل الكلي.

المطلب الثالث: التوازن المتزامن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (IS-LM)

الفرع الأول: تحديد التوازن في السوقين بيانياً

بعد أن درسنا كيف يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وكيف يتحقق التوازن في سوق النقد كل بصورة منفصلة عن الآخر، سندرس في هذا المطلب آلية حصول التوازن العام عن طريق دراسة التوازن المشترك في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، وسنرى كيف يتفاعل سوق النقد مع سوق السلع والخدمات مما يكون من نتيجته تحديد مستوى معين للنتائج التوازني وسعر معين للفائدة هو السعر التوازني.

حيث ابتدأ "جون هيكس" نموذجاً بتركيز الإهتمام على العلاقة المشتركة بين مجموعتين من المتغيرات: الأولى وتمثل الرابطة الدالية بين كل من الادخار S والاستثمار I وذلك من خلال العلاقة التي تربط الادخار بالدخل وتربط الاستثمار بمعدل الفائدة.

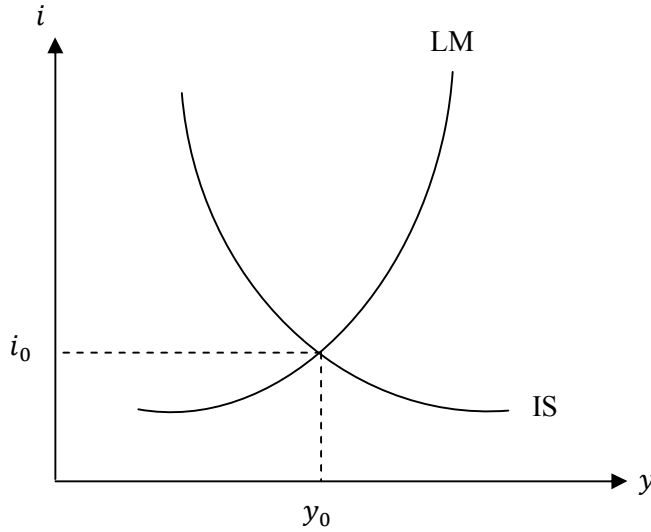
أما الثانية فتمثل الرابطة الدالية بين كل من الطلب على النقود Md العرض من النقود Ms، وذلك من خلال العلاقة التي تربط الطلب على النقود بكل من مستوى الدخل ومعدل الفائدة في ظل كمية محددة من العرض النقدي.

وكانت نتيجة هذه الرؤيا للعلاقات المشتركة بين مجموعة المتغيرات السابقة الحصول على المنحنى

IS والمنحنى LM⁽¹⁾.

(1): أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 127.

الشكل (2-5): نموذج هيكس للتوازن الاقتصادي العام (IS-LM)



المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 134.

ويوضح الشكل (2-5) حالة التوازن الاقتصادي العام وذلك بجمع المنحنى IS والمنحنى LM في رسم واحد، وتحدد نقطة التقاطع بين المنحنيين قيمة كل من الدخل y_0 ومعدل الفائدة i_0 اللذين يتطلبهما التوازن العام في جميع الأسواق، فالقيمة المزدوجة من $(i_0 - y_0)$ هي الشرط الضروري والكافي لتحقيق التوازن آنيا بين الادخار والاستثمار من ناحية وبين الطلب على النقود والعرض عليها من ناحية أخرى⁽¹⁾، ومن الواضح أنه يتبدل المستوى التوازني للدخل ومعدل الفائدة في كل مرة يحصل فيها إنتقال للمنحنى (IS) أو المنحنى (LM)، وبالتالي هناك مستوى معين يتقابل فيه كل من الدخل وسعر الفائدة وعنده يتساوى في الوقت نفسه كل من الإيداع S والإستثمار I ($I=S$) والطلب على النقود وعرضها، ويعتبر سعر الفائدة I_0 المقابل للنقطة E سعر التوازن النهائي⁽²⁾.

الفرع الثاني: أثر السياسة المالية على توازن سوقي السلع والخدمات والنقد

تستخدم الدولة سياستها المالية للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة بغرض إحداث آثار مرغوب فيها أو تجنب آثار غير مرغوب فيها على مستوى النشاط الإقتصادي، ففي فترات الكساد تعمد الدولة إلى إتباع سياسة مالية توسعية بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الإقتصادي وفي فترات التضخم تعمد الدولة إلى استخدام سياسات مالية إنكماشية بهدف تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم، إلا أن

⁽¹⁾: المرجع السابق، ص: 127.

⁽²⁾: بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

التفاعل بين التغيرات في السوق المالي والسوق النقدي قد تحد من فعالية السياسة المالية في إحداث الآثار المرغوبة فيها.

وتتمثل السياسات المالية في سياسة الإنفاق الحكومي والضرائب التي تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الإقتصادي.

وتتبع الدولة سياسة مالية توسعية في فترات الكساد بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الإقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار (سياسة ميزانية متوازنة).

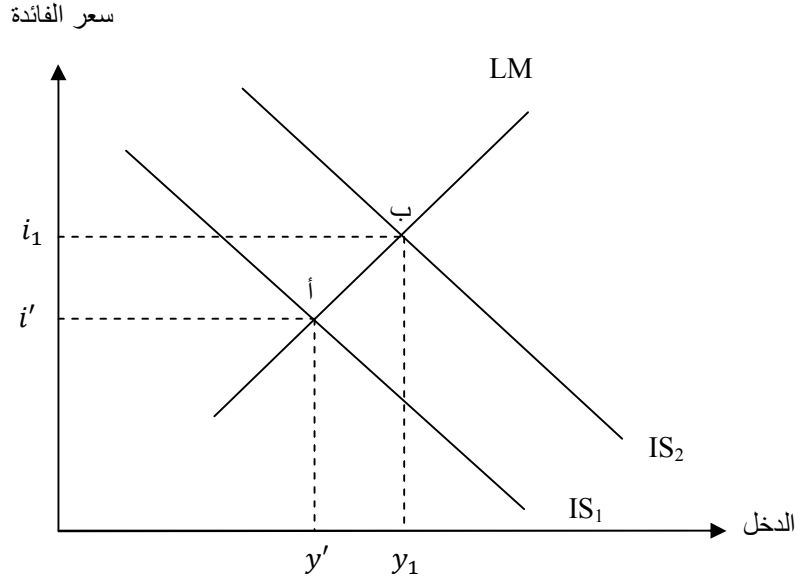
وفي فترات التضخم تقوم الدولة بإتباع سياسة مالية إنكماشية بغرض تخفيض مستوى الدخل والنشاط الإقتصادي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو تخفيض كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار، ويمكن إيضاح أثر السياسات المالية على النشاط الإقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني على النحو الآتي⁽¹⁾:

أولاً: أثر السياسات المالية التوسعية على توازن سوقي السلع والخدمات والنقد

يترتب على قيام الدولة بإتباع سياسة مالية توسعية انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين مع بقاء وضع منحنى (LM) كما هو (حيث يتأثر LM بالسياسات النقدية فقط) ويوضح الشكل الآتي أثر انتقال منحنى (IS) إلى اليمين على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني.

(1): إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 203-206.

الشكل (2-6): أثر السياسة المالية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقد



المصدر: إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص: 205.

ويتضح من الشكل رقم (2-6) ما يلي⁽¹⁾:

- 1- يتحدد المستوى التوازني للدخل عند النقطة (أ) حيث الدخل التوازني (\bar{Y}) وسعر الفائدة التوازني $= (i)$ ؛
- 2- يترتب على السياسة المالية التوسعية انتقال منحنى (IS) من (IS1) إلى (IS2)؛
- 3- يتحدد المستوى التوازني الجديد عند النقطة (ب) حيث يزيد الدخل في $\bar{Y} \leftarrow Y1$ و يرتفع سعر الفائدة من $(i) \leftarrow (i1)$.
- 4- يترتب على السياسة المالية التوسعية زيادة كل من الدخل وسعر الفائدة.

ثانياً: أثر السياسة المالية الانكماشية على توازن سوقي السلع والخدمات والنقد

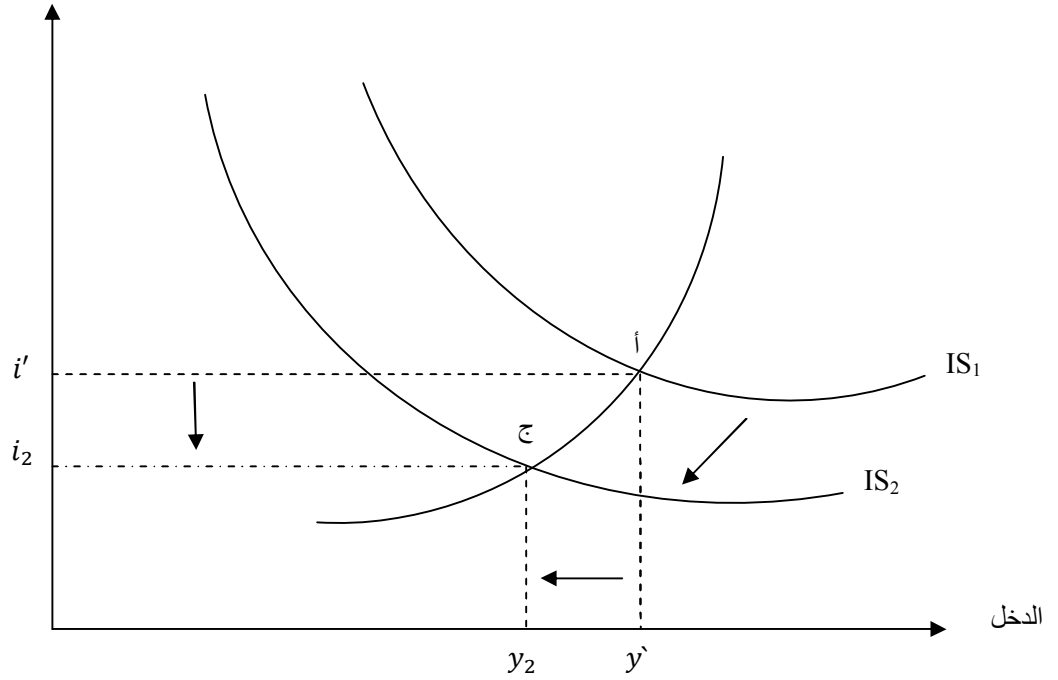
يترتب على السياسة المالية الانكماشية انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليسار، ويمكن الاستعانة بالشكل

الآتي لبيان أثر السياسة المالية الإنكماشية على وضع التوازن في سوقي الإنتاج والنقد.

⁽¹⁾: إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص: 204.

الشكل (2-7): أثر السياسة المالية الانكماشية على توازن سوقي الإنتاج والنقد

سعر الفائدة



المصدر: إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص: 206.

ويتضح من الشكل رقم (2-7) أن السياسة المالية الانكماشية تؤدي إلى حدوث انخفاض في مستوى الدخل وسعر الفائدة، فانتقال منحنى (IS) إلى اليسار من (IS1) إلى (IS2) ترتب عليه انتقال نقطة التوازن من (أ) إلى (ج) حيث⁽¹⁾:

- انخفاض مستوى الدخل من $Y' \leftarrow Y_2$.

- انخفاض سعر الفائدة من $i' \leftarrow i_2$.

ومن خلال الشكل السابق توصلنا إلى أن:

السياسة المالية يصاحبها تغيير في المستوى التوازني للدخل وسعر الفائدة في نفس اتجاه تغيير السياسة المالية حيث:

- يزيد كل من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني في حالة إتباع سياسة مالية توسعية.

- ينخفض الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني في حالة إتباع سياسة مالية إنكماشية.

(1): المرجع السابق، ص: 206.

ويعني ذلك أن السياسة المالية لها أثرا نقديا يتمثل في التأثير على سعر الفائدة حيث يزيد سعر الفائدة في حالة إتباع سياسة مالية توسعية وينخفض في حالة إتباع سياسة مالية إنكماشية، ويؤكد ذلك على التفاعل المتداخل بين سوقى الإنتاج والنقود.

المطلب الرابع: فعالية السياسة المالية في ظل نموذج (IS-LM)

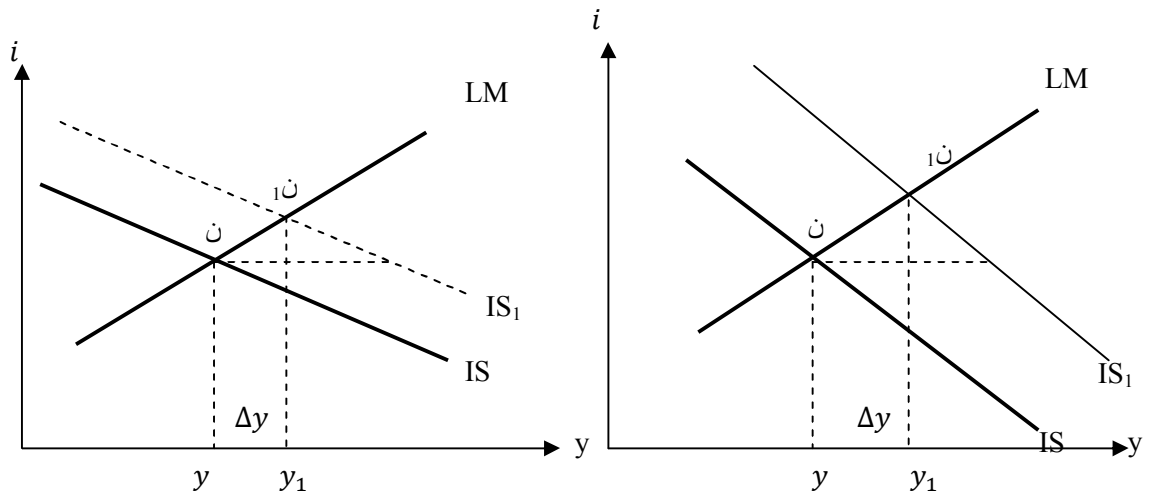
ونقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية على التأثير في مجمل النشاط الإقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات وذلك باستخدام أدواتها⁽¹⁾، وسنقوم في هذا المطلب بدراسة فعالية السياسة المالية على ميل المنحنيين (LM) و (IS).

أولاً: فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحى IS قليل المرونة (كبير الانحدار أو الميل)⁽²⁾

وتكون السياسة المالية قليلة الفعالية في حالة كون المنحنى IS كبير المرونة (قليل الانحدار أو الميل) وبعبارة أخرى فإن فعالية السياسة المالية التوسعية ترتبط عكسيا بدرجة مرونة منحنى IS فتزداد فعالية تلك السياسة كلما قلت مرونة منحنى IS وتقل فعالية تلك السياسة كلما زادت مرونة منحنى IS. ويمكن توضيح ما سبق عن طريق الاستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل (2-8): فعالية السياسة المالية التوسعية على مرونة منحنى (IS)

سياسة مالية كبيرة الفعالية
سياسة مالية قليلة الفعالية
(منحنى IS قليل المرونة)
(منحنى IS كبيرة المرونة)



المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص: 286.

(1): ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص: 454.

(2): عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص: 285-288.

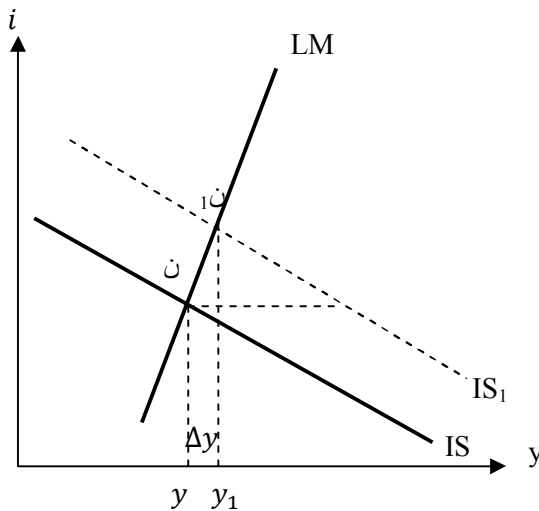
في الجزء رقم 1 من الشكل السابق نجد أن منحنى IS قليل المرونة، ونتيجة لإتباع سياسة مالية توسعية انتقل منحنى IS بالكامل جهة اليمين حيث توضح نقطة التوازن الجديدة (ن1) زيادة الدخل التوازني من (Y) إلى (Y1) بالمقدار (YΔ)، بينما في الجزء رقم (2) من الشكل السابق ونتيجة لإتباع السياسة المالية التوسعية فإن الدخل التوازني قد ازداد من (Y) إلى (Y1) بالمقدار (YΔ)، ومن الواضح أن YΔ في الجزء الأول أكبر من YΔ في الجزء الثاني، ومن ثم فإن السياسة المالية التوسعية تكون كبيرة الفاعلية في حالة كون منحنى IS قليل المرونة بينما تكون قليلة الفاعلية في حالة كون منحنى IS كبير المرونة⁽¹⁾.

ثانياً: فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى LM كبير المرونة (قليل الميل أو الانحدار)

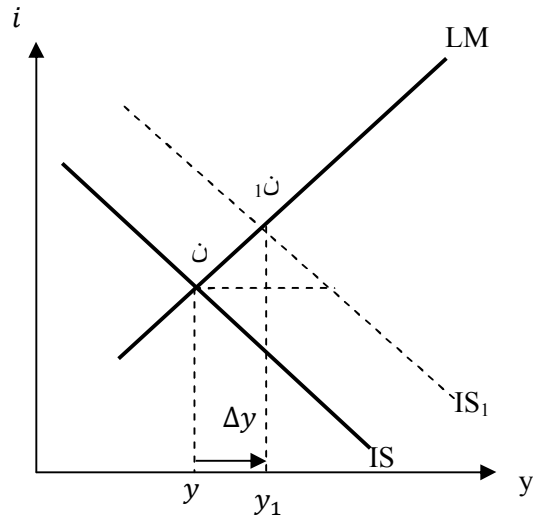
وتكون السياسة المالية التوسعية قليلة الفاعلية في حالة كون منحنى LM قليل المرونة (كبير الميل أو الانحدار)، وبعبارة أخرى فإن فاعلية السياسة المالية التوسعية ترتبط طردياً بدرجة مرونة منحنى LM، فتزداد فاعلية السياسة المالية كلما زادت درجة مرونة منحنى LM، في حين تقل فاعلية السياسة المالية كلما قلت درجة مرونة منحنى LM، ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل البياني التالي:

الشكل (2-9): فعالية السياسة المالية التوسعية على مرونة منحنى (LM)

سياسة مالية قليلة الفاعلية
(منحنى LM قليلة المرونة)



سياسة مالية كبيرة الفاعلية
(منحنى LM كبير المرونة)



المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007، ص: 286.

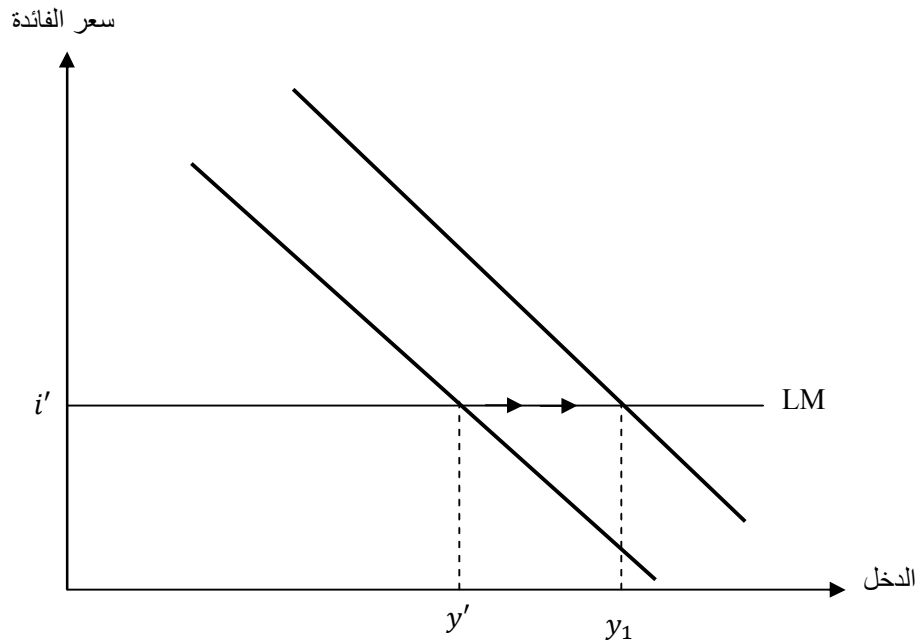
⁽¹⁾: عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، المرجع السابق، ص: 286.

في الجزء الأول من الشكل السابق، نجد ظان اتباع سياسة مالية توسعية في حالة كون منحنى LM كبير المرونة سيؤدي لزيادة الدخل التوازني من (Y) إلى (Y_1) بالمقدار $Y\Delta$ ، وفي الجزء الثاني من الشكل السابق نجد أن اتباع نفس السياسة المالية التوسعية، ولكن فيه حالة كون منحنى LM قليل المرونة، سيؤدي لزيادة الدخل التوازني من (Y) إلى (Y_1) بالمقدار $Y\Delta$ ، ومن الواضح أن زيادة الدخل في حالة كون منحنى LM كبير المرونة أكبر من زيادة الدخل في حالة كون منحنى LM قليل المرونة، مما يعني أن السياسة المالية التوسعية في الحالة الأولى أكثر فاعلية من الحالة الثانية.

ثالثاً: فعالية السياسة المالية في حالة ميل منحنى (LM) معدوم أي أن منحنى (LM) لا نهائي المرونة (حالة متطرفة)

ويأخذ ميل منحنى (LM) هذه القيمة المتطرفة في المنطقة الكينزية حيث يكون الطلب على النقود بغرض المضاربة لا نهائي المرونة. ويكون ذلك في فترات الكساد الشديد حيث يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له⁽¹⁾.

الشكل (2 - 10): فعالية السياسة المالية في حالة ميل منحنى (LM) معدوم



المصدر: إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص: 213.

(1): إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، 212.

وبالتالي فإن إتباع سياسة مالية توسعية وحدثت زيادة في مستوى الدخل لا تؤدي إلى أي تغيير في سعر الفائدة كما يوضحه الشكل السابق، حيث يظل سعر الفائدة عند (i) وبالتالي لن يظهر أي أثر للمزاحمة ويظل الإستثمار الخاص كما هو ولن يتأثر بزيادة الإنفاق الحكومي، ويعني ذلك أن السياسة المالية تكون سياسة كاملة الفعالية حيث يزداد الدخل في هذه الحالة بمقدار يعادل الأثر الكامل للمضاعف حيث:

$$k \Delta \times G \Delta = Y \Delta$$

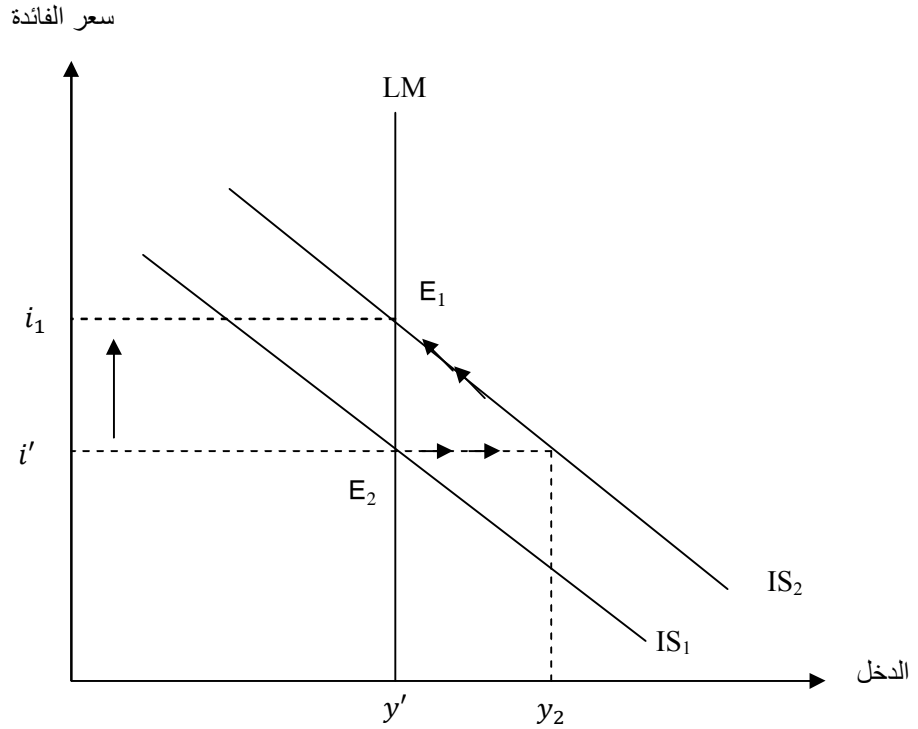
وحقيقة الأمر أن المنطلق وراء هذا التحليل يرجع إلى أن الاقتصاد القومي يكون في هذه الحالة في حالة كساد شديد ويعاني من بطالة في الموارد المتاحة ولذلك تقوم الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي وتعمل على تشغيل الموارد المتاحة المعطلة دون أن تؤثر على نشاط الاستثمار الخاص⁽¹⁾.

رابعاً: فعالية السياسة المالية في حالة منحنى (LM) عديم المرونة ويكون منحنى (LM) رأسياً (حالة متطرفة)

يبين الشكل رقم (2- 11) أن إتباع سياسة مالية توسعية في هذه الحالة وانتقال منحنى (IS) إلى اليمين من (IS₁) إلى (IS₂) أدى إلى انتقال نقطة التوازن من (أ) إلى (ب) ولذلك فإن الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة فقط من (i إلى i_1)، في حين ظل مستوى الدخل ثابت عند (Y) ويعني ذلك أن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ويكون أثر المزاحمة كاملاً، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تتم بالكامل على حساب نقص الاستثمار الخاص ويعني ذلك أن السياسة المالية تعمل فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص.

(1): إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص: 213.

الشكل (2- 11): فعالية السياسة المالية في حالة ميل منحنى (LM) عديم المرونة



المصدر: إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص: 214.

ويحدث ذلك في فترات الرواج الشديد حيث يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل ويكون الناتج القومي مساويا لناتج العمالة الكاملة (الناتج المحتمل) وهو أقصى ناتج يمكن الوصول إليه باستخدام الموارد المتاحة ولذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين ($G\Delta +$) ستؤدي إلى طرد قدر من الاستثمار الخاص ($I\Delta -$) بمقدار مماثل لتحل محله حيث⁽¹⁾:

$$(I\Delta -) = (G\Delta +)$$

ولذلك فإن أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل في هذه الحالة يساوي الصفر وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار $G\Delta$ تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار $Y\Delta$ وهذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من i إلى i' وبالتالي يحدث انخفاض في الاستثمار الخاص بمقدار $(I\Delta -)$ مساوي تماما ل $(G\Delta +)$ ويوضح ذلك وجهة النظر الكلاسيكية في أنه طالما أن الاقتصاد القومي يكون في حالة توظيف كامل فإن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية⁽²⁾.

⁽¹⁾: المرجع السابق، ص: 215.

⁽²⁾: نفس المرجع، ص: 215.

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية في ظل الاقتصاد المفتوح (Mundell-Fleming)

لقد شهدت الاقتصاديات الوطنية إنفتاحا كبيرا خلال الفترة الأخيرة مما أثر على فعالية السياسة الاقتصادية في هذه الدول حيث تفقد هذه السياسة جزءا من أثرها في الاقتصاديات المفتوحة إذا ما قارناها بالاقتصاديات المغلقة⁽¹⁾. ويختلف الاقتصاد المغلق عن الاقتصاد المفتوح في كون الاقتصاد المغلق وكما درسناه سابقا لا توجد له علاقات خارجية وفي ظلّه ميزنا بين نوعين من الأسواق هما سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقد (LM)، بينما الاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد التي توجد له علاقات إقتصادية حرة مع الدول الأخرى وتشمل هذه العلاقات عموما: صادرات وواردات السلع والخدمات، تحركات خارجية وداخلية لرؤوس الأموال المادية والنقدية، تحركات خارجية وداخلية لرأس المال البشري، نقل التكنولوجيا⁽²⁾، هذه العلاقات باختلاف أنواعها تسجل في ميزان المدفوعات وبالتالي يتم إضافة سوق آخر إلى التحليل السابق لمنحنى IS-LM وهو سوق الصرف الأجنبي (PB) لتحديد التوازن الداخلي والخارجي الذي يعكس التوازن في ميزان المدفوعات، ويمكن تحليل فعالية السياسة المالية في اقتصاد صغير مفتوح في التأثير على النشاط الاقتصادي في المدى القصير عن طريق نموذج (ماندل - فليمنج).

وفي هذا الإطار سيتم تحليل فعالية السياسة المالية في ظل افتراضات مختلفة كنظم أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال، وذلك بعد إدراج التغيرات الرئيسية اللازمة لتمديد نموذج IS-LM على اقتصاد مفتوح.

المطلب الأول: الشكل الأساسي لنموذج (ماندل - فليمنج)

يعتبر نموذج "ماندل-فليمنج" نتيجة أبحاث كل من الاقتصادي "روبرت ماندل" والاقتصادي "ماركوس فليمنج" سنة 1962، وهو نموذج مطور لنموذج IS-LM الذي يعتبر نموذجا خاصا بإقتصاد مغلق لا توجد فيه حركة سلع وخدمات ولا حركة رؤوس أموال، وطور هذا النموذج من طرف "ماندل" و"فليمنج" بافتراض حرية حركة رؤوس الأموال ومن ثم أثر تقلبات قيمة العملة على تحديد الدخل التوازني.

ويأخذ نموذج "ماندل-فليمنج" سعر الفائدة الدولي كأساس لحركة رؤوس الأموال بين الدول، ومن ثم فإن سعر الفائدة المحلي يؤثر على قيمة العملة من خلال وضعيته مقارنة مع سعر الفائدة الدولي⁽³⁾.

(1): وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2010، ص: 192.

(2): عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

(3): بوددخ كرم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص: 159.

الفرع الأول: توازن سوق السلع والخدمات في ظل الإقتصاد المفتوح

استناداً إلى شرط توازن سوق السلع والخدمات في النموذج الأساسي الذي قدمه ماندل-فليمنج، فهو يتمثل في افتراضات مثل وجود موارد معطلة وثبات العوائد بالنسبة لنطاق الإنتاج وثبات الأجور النقدية، وهي الإفتراضات التي ينتج عنها في ظل النموذج الكينزي انكماش عميق (أي يكون العرض الكلي تام المرونة).

ويتم الحصول على التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال المعادلة التالية:

$$Y=D=A (i-y) +T (Q-y) +G$$

حيث تكون $iA > 0$; $1 > yA > 0$; $T_0 > 0$; $yT < 0$ ؛ لذلك فإن الناتج المحلي Y يتحدد من خلال الطلب الكلي D ، حيث تكون مكونات الطلب هي الاستيعاب المحلي A (أو الإنفاق المحلي) والذي يعد دالة سالبة في سعر الفائدة (عن طريق الاستثمار وربما عن طريق الاستهلاك) كما يكون دالة موجبة في الدخل (لاحظ أن الميل الحدي للإستيعاب أو الإنفاق يقع بين الصفر والواحد الصحيح)، كذلك نجد أن ميزان التجارة T (أو صافي الصادرات) والذي يعتمد على الدخل وعلى مؤشر تنافسية الدولة $Q = \frac{SP^*}{P}$ وحيث إننا نفترض في الوقت الراهن أن مستوى الأسعار المحلية ثابت وأن مستوى الأسعار الأجنبية ثابت استناداً إلى افتراض الدولة الصغيرة، وكذلك نستطيع التعبير عن P^* ، P بالواحد الصحيح، ولذلك فإن التنافسية تتحدد ببساطة من خلال سعر الصرف الإسمي، إن افتراض أن المقدار QT موجب يعكس حقيقة أن شرط مارشال-ليرنر يتحقق بشكل مستمر في النموذج المستخدم، والعلاقة الموجودة في المعادلة تعبر عن علاقة سوق السلع والخدمات IS في اقتصاد مفتوح⁽¹⁾.

الفرع الثاني: توازن سوق النقد في ظل الإقتصاد المفتوح

يحدث التوازن في سوق النقد المحلية عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، ويتم التعبير عن الطلب على النقود على النحو التالي:

$$\frac{M_d}{P} = L = L (i-y) \quad ; iL < 0 , yL > 0$$

وتشير رموز المعادلة إلى ما يلي:

DM : الطلب على الأرصدة النقدية الإسمية؛

P : سعر الناتج المحلي (من المفترض أن يكون ثابت)؛

(1): سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص:

L : الطلب الحقيقي على الأرصدة النقدية المقابلة للأرصدة الإسمية (من المفترض أن يعتمد على سعر الفائدة المحلي i و الدخل المحلي الحقيقي y).

والاستجابة المفترض وجودها في الطلب على النقود نحصل عليها من المشتقات الجزئية L_i, yL وهي تتمتع بالإشارات التقليدية.

أما عرض النقود M فنحصل عليه من المعادلة التالية:

$$M = D + P$$

حيث:

D: المكون المحلي في الرصيد النقدي.

P: حجم احتياطات الصرف الأجنبي معبرا عنها بالعملة المحلية.

ويمكن اشتقاق التغيرات في عرض النقود من خلال التغيرات التي تحدث في كل من P, D أي أن:

$$M = D + F$$

ويستخدم الرمز Δ للإشارة إلى المعامل التفاضلي الأول، حيث أن المقدار $F\Delta$ يعبر عن ميزان المدفوعات، فإن اختلال ميزان المدفوعات يمكن أن يكون له مستتبعات مهمة على المعروض النقدي، لذلك تشكل المعادلة أهمية محورية بالنسبة للمنهج النقدي في ميزان المدفوعات، ويتم تعريف توازن سوق النقد على أنه الحالة التي يكون فيها الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية معادلا للعرض النقدي من الأرصدة الحقيقية. لذلك فإن:

$$L = \frac{M}{P}$$

وتعبر هذه المعادلة عن العلاقة التقليدية للسوق النقدية⁽¹⁾.

الفرع الثالث: توازن ميزان المدفوعات PB في ظل الاقتصاد المفتوح

ينصرف التوازن الخارجي إلى توازن ميزان المدفوعات، حيث يعرف هذا الأخير بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة⁽²⁾.

وهناك حسابان مهمان في ميزان المدفوعات وهما: الحساب الجاري وحساب رأس المال.

(1): المرجع السابق، ص: 131-132.

(2): بوهزة محمد، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور الاقتصادي الجزائر للفترة 2001-2009، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص: 20.

1- الحساب الجاري: هو عبارة عن دالة صافي الصادرات، حيث أن الواردات هي دالة الدخل المحلي وسعر الصرف الحقيقي بينما الصادرات فهي دالة الدخل الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي⁽¹⁾.

$$NX = NX (y, fy, Q)$$

مع ثبات العوامل الأخرى تؤدي الزيادة في الدخل المحلي إلى رفع الواردات وبالتالي يتدهور الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

2- حساب رأس المال: فهو يعتمد على حركة رؤوس الأموال، حيث حاول كل من ماندل وفليمنج تمديد النموذج الكينزي على الاقتصاد المفتوح ليشمل تدفقات رؤوس الأموال⁽²⁾. وقد لاحظنا أن صافي تدفقات رؤوس الأموال بين NKI يظهر كتجاوب للفروقات بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية لما كانت التوقعات حول تغيرات سعر الصرف الثابتة⁽³⁾. وقاما بنمذجة حساب رأس المال لميزان المدفوعات بدلالة من الشكل⁽⁴⁾:

$$NKI = V (r - fr) = r(r)$$

حيث r و fr هما سعري الفائدة المحلي والخارجي على الترتيب، ويتدفق رأس المال على البلد المحلي في ظل سعر فائدة خارجي معطى fr وحركة تامة لتنتقل رؤوس الأموال كلما كان سعر الفائدة المحلي أكبر من سعر الفائدة الخارجي أي $r > fr$ ، حيث أن⁽⁵⁾:

$$\frac{NKI}{r} = V > 0$$

يمثل ميزان المدفوعات PB مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال، وبالتالي شرط توازن ميزان المدفوعات في ظل نموذج (ماندل-فليمنج) نستطيع أن نحصل عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$PB = NX(y, yf, Q) + NKI(r - rf)$$

وهي تمثل معادلة منحنى (PB) وبمعرفة سعر الصرف الحقيقي Q تصبح المعادلة $PB = 0$ دالة تربط بين (r) و (y) ، حيث يعبر منحنى (PB) عن مستويات سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات (مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال يساوي صفر)⁽⁶⁾.

(1) : Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd. Licensees of Pearson Education in South Asia, New Delhi, 2008, P: 307.

(2) : Brian Snowdon, Howard R. Vane, **Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State**, op. cit, p: 125.

(3) : تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 218.

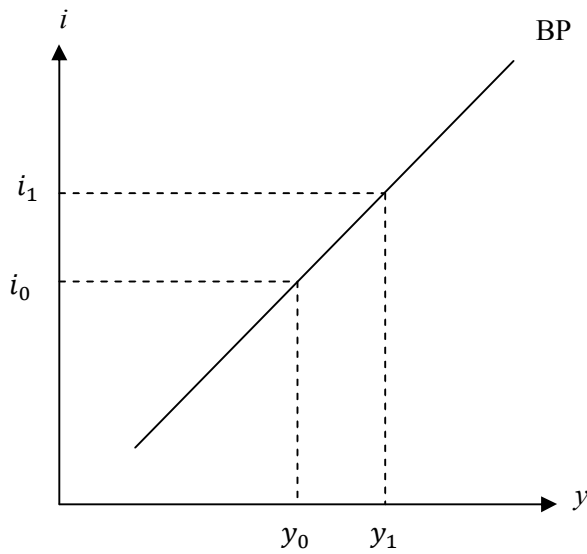
(4) : Errol D'Souza, op. cit, p: 307.

(5) : تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

(6) : Brian Snowdon, Howard R. Vane, op. cit, p: 125.

ومن المتوقع أن تظهر علاقة طردية بين (r) و (y) ذلك لأن زيادة الدخل مع ثبات العوامل الأخرى من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز يحتاج إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية بهدف جذب قدر كافي من رأس المال الأجنبي لإستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، أي أن زيادة الدخل سوف تحتاج إلى زيادة سعر الفائدة حتى يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن منحنى (PB) يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة⁽¹⁾، أما بيانها فيتم التعبير عن التوازن في ميزان المدفوعات (PB) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2-12): التوازن في ميزان المدفوعات (PB)



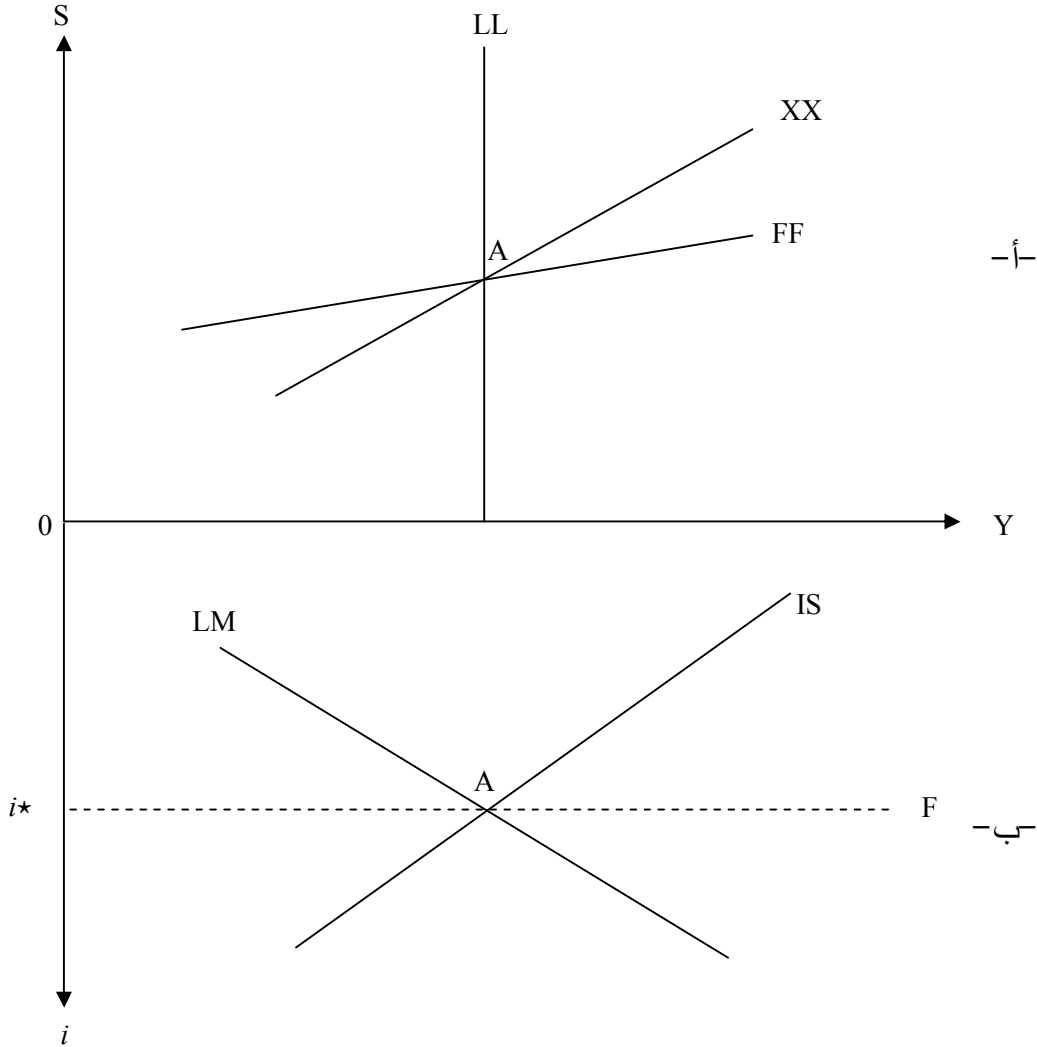
المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر ولتوزيع، الجزائر، 2009،

ص: 319.

(1): أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 254.

المطلب الثاني: آلية عمل نموذج (ماندل-فليمنج)

الشكل (2-13): نموذج "ماندل-فليمنج"



المصدر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية،

2007، ص: 134.

يوضح الشكل رقم (2-13) كيفية عمل نموذج (ماندل-فليمنج)⁽¹⁾، ففي الجزء أ- من الشكل نجد أن المنحنى XX يعبر عن المحل الهندسي لأسعار الصرف ومستويات الدخل التي من خلالها يتحقق التوازن في سوق السلع، والمنحنى المذكور ذو ميل موجب لأنه عند مستوى الناتج الأعلى ومع وجود ميل حدي للإنفاق أقل من الواحد الصحيح سوف يؤدي ذلك إلى وجود زيادة في المعروض من السلع، وهو ما يتطلب حدوث إنخفاض في سعر الصرف (أو ارتفاع في قيمة S) للحفاظ على توازن سوق السلع (سعر الصرف

⁽¹⁾ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

المرتفع- أي إنخفاض قيمة العملة- سوف يؤدي إلى تحسين ميزان التجارة مما يؤدي إلى تحول الطلب اتجاه السلع المحلية) وفوق المنحنى XX توجد زيادة الطلب على السلع المذكورة، ويمثل المنحنى LL من المحل لقيم $y.S$ التي تتسق مع توازن السوق النقدية وبالنسبة لسعر فائدة معين سوف يكون هناك مستوى واحد للدخل يتحقق عند توازن سوق النقد (علما أن مستوى الأسعار ثابت)، وعلى يمين المنحنى LL ينبغي حدوث إنخفاض في الدخل، حيث يتحقق التوازن في سوق النقد على حين ينبغي أن يرتفع إذا كان الدخل أقل من LL بصورة مؤقتة.

وفي الجزء ب- من الشكل (2-13)، نجد أن المنحنى IS يعبر عن المحل الهندسي لأسعار الفائدة والدخل التي يتحقق من خلالها التوازن في سوق السلع، والمنحنى LM يشير إلى المحل الهندسي لسعر الفائدة والدخل Y الذي يتسق مع التوازن في سوق النقد.

ويعبر المنحنى FF عن التوليفات بين y, i التي تتسق مع وضع التوازن في ميزان المدفوعات، ففي الجزء ب- من الشكل رقم (2-13) نجد أن منحنى التوازن الخارجي تام المرونة يشكل تبيانا لإفترض القدرة التامة لرأس المال على التنقل لذلك يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن فقط عندما يكون سعر الفائدة المحلي i معادلا لسعر الفائدة الأجنبي i^* ، وإذا حدث لأي سبب من الأسباب، إن كان i أعلى من i^* ، فإن صافي تدفق رأس المال للداخل من المحتمل أن يكون لا نهائي مما يؤدي إلى إغراق الحساب الجاري (وتحديدا ميزان التجارة)، ويكون المنحنى FF في المسافة $s.y$ ذا ميل موجب (صاعد)، حيث أن حدوث زيادة في الدخل تؤدي إلى تدهور حالة الميزان الجاري مما يستدعي حدوث زيادة في الدخل تؤدي إلى تدهور حالة الميزان الجاري، مما يستدعي حدوث زيادة في قيمة S (أي انخفاض في قيمة العملة) للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، ويتم رسم المنحنى FF في المسافة S-Y ليعبر عن المعدل المبدئي لتدفق واردات رأس المال⁽¹⁾.

وفوق المنحنى FF يتواجد فائض في ميزان المدفوعات بينما يكون هناك عجز تحت هذا المنحنى، وإذا حدثت زيادة في التدفقات الصافية لرأس المال للخارج نجد أن المنحنى FF في المسافة S-Y سوف ينتقل للأعلى، بحيث يكون التحسن الحادث في ميزان التجارة قادرا على تمويل التدهور الذي يحدث في حساب رأس المال، ويكون المنحنى XX أكثر إنحدارا من المنحنى FF، فإن ذلك يعكس الإستقرار المفترض وجوده

(1): المرجع السابق، ص: 135.

في النظام، لذلك نجد في الجزء أ- أنه عند نقطة X سوف يتواجد عجز في ميزان المدفوعات وزيادة في الطلب على السلع المحلية، ويتم علاج كلتا الحالتين عن طريق حدوث إرتفاع في الإنتاج المحلي. ولكن إذا كان المنحنى FF أكثر إنحدارا من المنحنى XX وكان الإقتصادي في حالة إختلال عند نقطة مثل X، فإن التحركات التي شهدتها كل من Y،S سوف تؤدي إلى دفع النظام بعيدا عن نقطة التوازن A، ومفاد ذلك هو وجود فائض في المدفوعات وزيادة في المعروض من السلع، إن وجود الأخيرة سوف يبقي التوازن المبدئي تابعا عند النقطة A في الشكل رقم (2-13)⁽¹⁾.

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية في ظل نموذج (IS, LM, BP)

أولاً: فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت (IS, LM, BP)

إن الطريقة المثلى التي يشتغل بها نموذج (IS-LM-BP) في تحديد التوازن تكون أكثر تعقيدا من تحليل نموذج (IS-LM)، فالفكرة المعتمدة على تقاطع منحنى (IS-LM) في تحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني كما هو معروف في الاقتصاد المغلق لم تعد بالشروط الكافية لحدوث التوازن في نموذج الاقتصاد المفتوح، حيث أنه إذا كان تقاطع (IS) مع (LM) يقع فوق منحنى (BP) يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي سوف يرتفع مخزون النقود، إن ارتفاع مخزون النقود يعني أن منحنى (LM) سوف ينتقل نحو اليمين بحيث يرتفع مستوى الدخل وينخفض معه سعر الفائدة وبالتالي يتوسع الاقتصاد عبر منحنى (IS)، يستمر التحرك في (LM) إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا تقاطع كل منحنى (IS) و (LM) في نقطة تقع تحت منحنى (BP) فإن ذلك يعبر عن وجود عجز في ميزان المدفوعات، حيث ينخفض مخزون النقود ويتحرك منحنى (LM) نحو اليسار ليتبعه تدهور في الدخل وارتفاع في سعر الفائدة المحلي ويتراجع الاقتصاد عبر المنحنى (IS) إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة (BP)، (IS) و (LM) في نقطة توازن جديدة تعبر عن اختفاء ذلك العجز⁽²⁾، وبالتالي في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يتم تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال انتقال منحنى (LM).

(1): المرجع السابق، ص: 136.

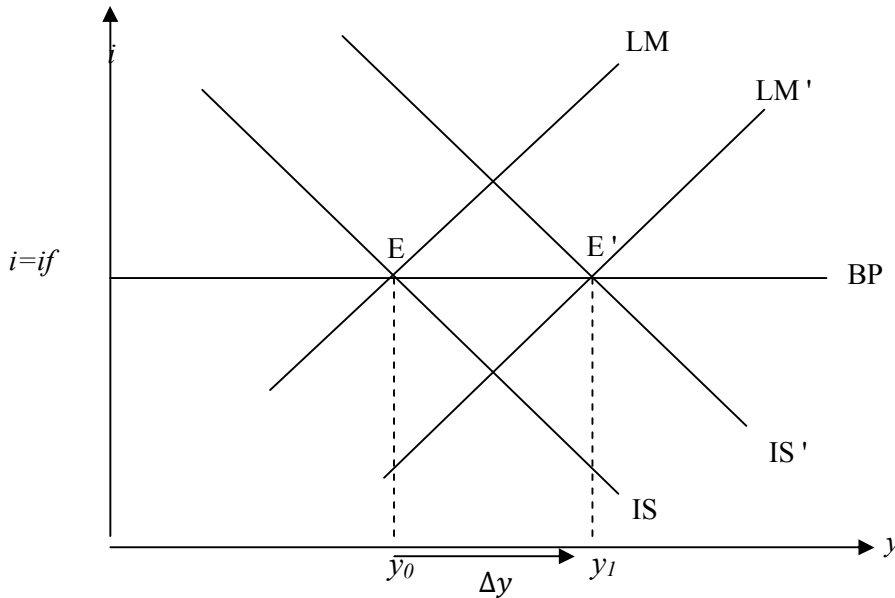
(2): تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 222-223.

1- السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال يكون منحني (BP) أفقيا عند مستوى $r=if$ ، حيث يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحني (IS) نحو اليمين نتيجة لإرتفاع الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل، إن ارتفاع أسعار الفائدة يشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي يظهر فائض في ميزان المدفوعات، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وبالتالي تتراكم احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي والتي تساهم بذلك في زيادة عرض النقود، حيث يتحرك منحني (LM) في هذه الحالة نحو اليمين مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الدخل مرة أخرى وانخفاض سعر الفائدة، ويتم التوصل إلى حالة التوازن عندما يكون عرض النقود قد ارتفع بشكل كاف ليجعل سعر الفائدة يعود من جديد إلى مستواه الأصلي $r=if$ ، ومنه يتضح في هذه الحالة أن عرض النقود قد أصبح متغيرا داخليا وليس خارجيا لأن سعر الفائدة أصبح مثبتا بفعالية⁽¹⁾.

وبالتالي تكون السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال كاملة الفعالية، حيث يكون للتوسع المالي في هذه الحالة أثر المضاعف الكامل مع عدم وجود أي أثر لمزاحمة الإستثمار الخاص.

الشكل (2-14): فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال



المصدر: معط الله أمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 92.

⁽¹⁾: المرجع السابق، ص، 224.

2- السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال قد لا يعود سعر الفائدة المحلي بعد تعرضه لصدمة مثل التوسع أو الانكماش المالي إلى مستواه الأصلي في نهاية المطاف، كما أنه في هذه الحالة قد لا يكون المستوى الأصلي لسعر الفائدة المحلي مساويا لسعر الفائدة الأجنبي.

يوضح الشكل (2-14) آثار التوسع المالي على مستوى الدخل وميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية، حيث أنه في كلا الجزأين (a) و (b) من هذا الشكل يكون الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن عند النقطة (E) التي يتحقق عندها تقاطع المنحنيات الثلاثة BP, LM, IS، إن إتباع سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليمين من IS إلى IS1 وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة المحلي (تحسين حساب رأس المال) وارتفاع مستوى الدخل في الأجل القصير من Y إلى Y1 (تدهور الحساب الجاري)، ويمكن ملاحظة من خلال الجزأين (a) و (b) من الشكل (2-14) أن الحصيلة الصافية للتوسع المالي على وضعية ميزان المدفوعات تعتمد أساسا على ميل المنحنيين (LM) و (BP).

في الجزء (a) من الشكل (2-14) يكون منحنى (LM) أشد انحدارا من منحنى (BP) نظرا لأن تدفق رؤوس الأموال يكون أكثر استجابة للتغيرات في سعر الفائدة بالمقارنة بالطلب على النقود، حيث تكون حركة انتقال رؤوس الأموال في هذه الحالة قوية ولكنها ليس بحركة تامة.

ففي هذا الجزء يتقاطع المنحنيين IS و LM عند النقطة E1 التي تقع فوق منحنى (BP)، مما يدل على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ($BP > 0$) نتيجة لظهور تدفقات هائلة لرؤوس الأموال ونظرا لعدم إمكانية تعقيم الفائض في الأجل الطويل، تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف إلى أن ينخفض سعر الفائدة ويعود مرة أخرى إلى المستوى الذي يوافق توازن ميزان المدفوعات أي $(BP=0)$ ⁽¹⁾.

إن هذا التوسع النقدي يضغط على التوسع المالي الأصلي ويجعله أكثر فعالية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) نحو اليمين من LM إلى LM' مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني مرة أخرى إلى Y2، حيث يتحقق التوازن في المدى الطويل عند النقطة E2 أين يكون $(BP=0)$ كما يكون كل

(1): معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 92.

من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن، ويمكن ملاحظة أن السياسة المالية في هذه الحالة تكون عالية الفعالية في رفع مستوى الدخل التوازني.

بينما في الجزء (b) من الشكل (2-14) يكون منحنى (BP) يكون أشد انحدارا من منحنى (LM)، حيث يكون تدفق رؤوس الأموال أقل استجابة للتغيرات في سعر الفائدة مقارنة بالطلب على النقود وبالتالي تكون حركة انتقال رؤوس الأموال في هذه الحالة ضعيفة، ففي هذا الجزء يتقاطع المنحنيين IS و LM عند النقطة E1 التي تقع أسفل وعلى يمين منحنى (BP) أي في المنطقة التي يكون فيها $(BP < 0)$ ، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة نتيجة للتوسع المالي قد أدى إلى تدفقات محدودة لرؤوس الأموال والتي ساهمت في خلق فائض في حساب رأس المال، ولكن هذا الفائض يعتبر غير كافي لتمويل العجز في الحساب الجاري الناتج عن زيادة مستوى الدخل الحقيقي مما أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات $(BP < 0)$.

في هذه الحالة يمكن المحافظة على الدخل عند مستوى Y1 إذا كان البنك المركزي مستعدا لتمويل نتيجة العجز في ميزان المدفوعات وتعقيم أثره على عرض النقود المحلي، أما في الأجل الطويل وفي ظل غياب التعقيم تنخفض احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية وبالتالي ينخفض عرض النقود مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليسار من LM إلى LM' كما هو موضح في الجزء (b) من الشكل.

انخفاض عرض النقود يرفع من سعر الفائدة إلى مستوى أعلى مما يؤدي إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال وبالتالي يستمر تحسن حساب رأس المال في حين أن مستوى الدخل التوازني في الأجل الطويل ينخفض من Y1 إلى Y2 ولكنه يعتبر أعلى من ذلك السائد في البداية Y0، حيث ينخفض العجز التجاري وبالتالي يتحسن الحساب الجاري مما يحقق أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات، وللوصول إلى نقطة التوازن الجديدة E2 حيث تكون الأسواق الثلاثة "سوق السلع والخدمات، سوق النقد، سوق الصرف الأجنبي" في حالة توازن يجب أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى جذب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال كافية لإلغاء الزيادة في الواردات (أي تمويل العجز في الحساب الجاري)، بحيث يبقى $(BP = 0)$ ⁽¹⁾.

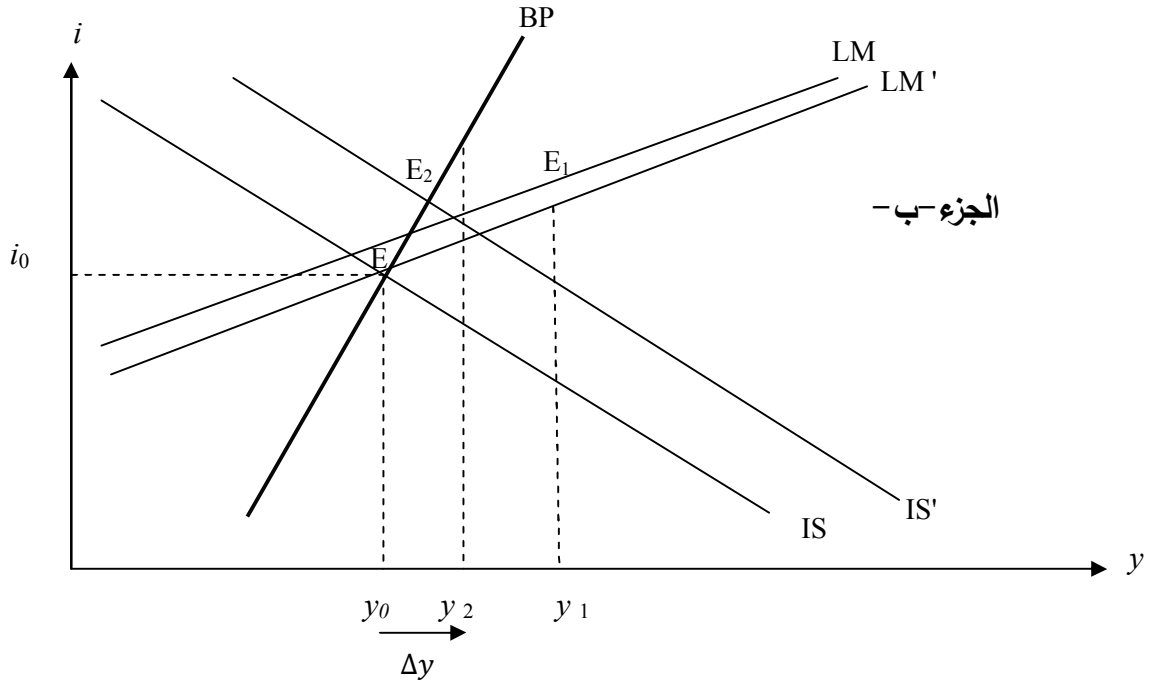
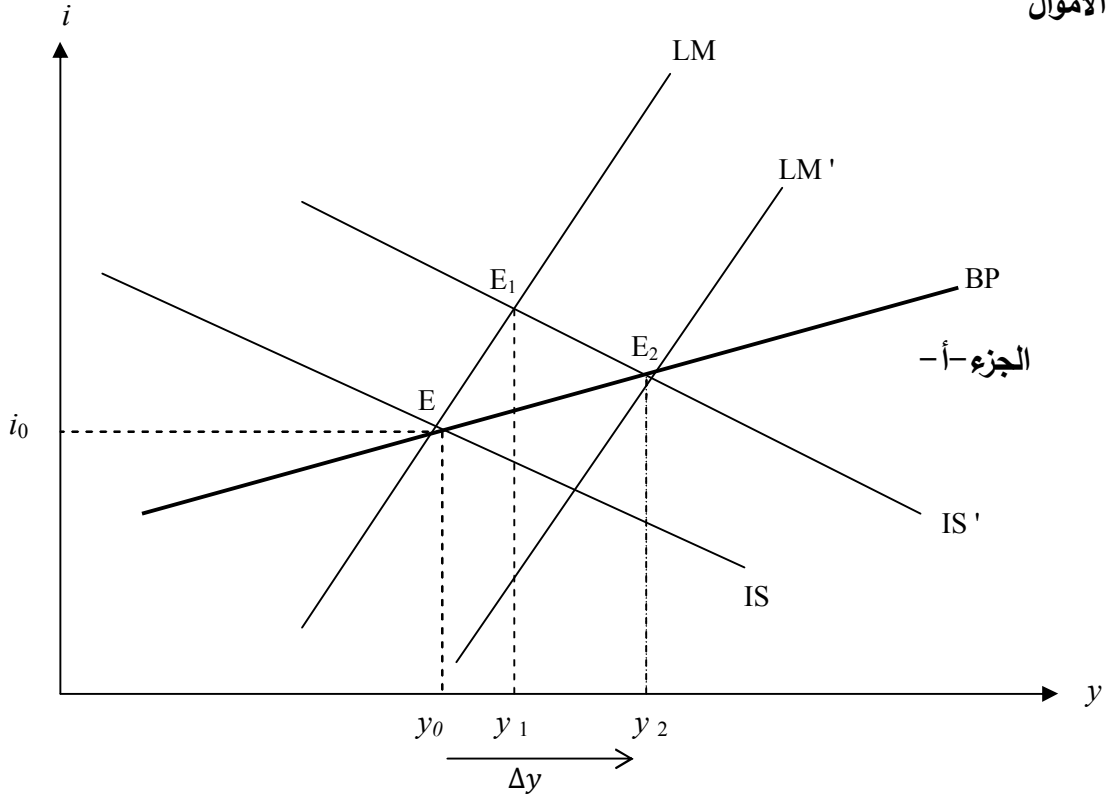
وبالتالي تكون السياسة المالية في هذه الحالة قليلة الفعالية في رفع مستوى الناتج أو الدخل الحقيقي⁽²⁾.

(1): المرجع السابق، ص: 94.

(2): نفس المرجع، ص: 94.

الشكل (2-15): فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنفل رؤوس

الأموال



المصدر: معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير

في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 94.

وبصفة عامة في ظل نظام سعر الصرف الثابت تكون السياسة المالية عالية الفاعلية كلما كانت درجة استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول الكبيرة.

ثانياً: فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن (IS , LM, BP)

يتضح مما سبق أن ثبات أسعار الصرف يجعل موقف العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يؤثر مباشرة في العرض النقدي المحلي وذلك من خلال انخفاض عرض النقود في حالة العجز وزيادته في حالة الفائض، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية غير مستقلة عن موقف ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، ولكن في ظل مرونة أسعار الصرف فإنه من المتوقع أن ينعكس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات مباشرة في المستوى التوازني لسعر الصرف بدلا من العرض النقدي حيث يميل سعر الصرف إلى الإرتفاع في حالة العجز في ميزان المدفوعات الذي يعكس في الحقيقة وجود فائض طلب على العملات الأجنبية، ومن المفترض أن يستمر الإرتفاع في سعر الصرف حتى يتم إستعادة التوازن في ميزان المدفوعات ومن ناحية أخرى، فإن ظهور فائض في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف التوازني حيث يعكس ذلك وجود فائض عرض من العملات الأجنبية، ويفترض أيضا أن يستمر الإنخفاض في سعر الصرف حتى يتم استعادة التوازن في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

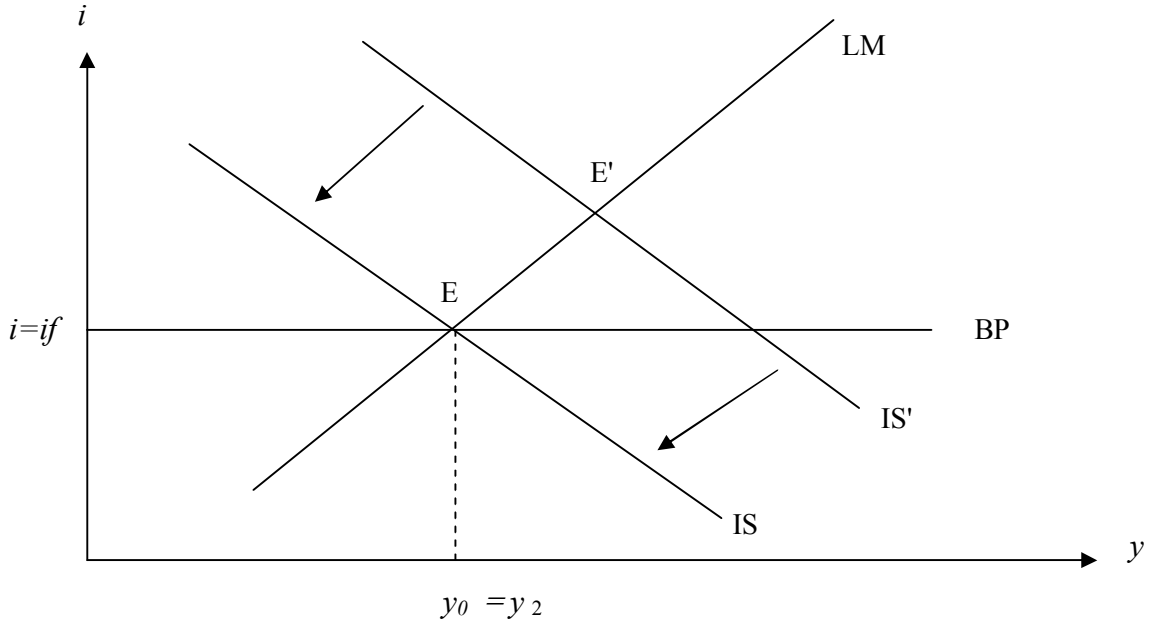
1- السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتتقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة التامة لتتقل رؤوس الأموال أين يكون منحنى (BP) أفقيا تكون السياسة المالية عديمة الفعالية في التأثير على مستوى الناتج الحقيقي والعمالة كما هو موضح في الشكل (2-17)، حيث يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من IS إلى IS'، مما ينتج عنه توازن مؤقت عند النقطة E' التي تقع فوق منحنى (BP) وبالتالي يرتفع كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة في الأجل القصير، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجذب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل مرونة أسعار الصرف فإن هذا الفائض في ميزان المدفوعات لن يغير العرض النقدي المحلي وإنما سوف يتسبب في انخفاض سعر الصرف الإسمي أي تحسن قيمة العملة المحلية، يؤدي هذا التحسن إلى تدهور الحساب الجاري نتيجة لإنخفاض الصادرات وزيادة الواردات مما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) وعودته إلى اليسار معبرا عن انخفاض الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي يعود التوازن إلى وضعيته الأصلية عند النقطة E، ففي هذه الحالة لا يكون للسياسة المالية التوسعية أي أثر على مستوى الدخل نظرا لوجود

(1): أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 272-273.

مزاحمة تامة، فالطلب العام هنا لا يزاحم الإستثمار الخاص المحلي وإنما يزاحم صافي الطلب الخارجي على صادرات البلد.

الشكل (2-16): فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر: معط الله أمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 96.

2- السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال تعتمد فعالية السياسة المالية في التأثير على كل من الناتج والعمالة وعلى ميل المنحنيين (LM) و (BP) كما هو موضح في الجزأين (a) و (b) من الشكل (2-18).

ففي الجزء (a) من الشكل أين يكون منحنى (LM) أشد انحدارا من منحنى (BP) معبرا عن وجود حركة قوية لإنئقال رؤوس الأموال، يكون الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن عند النقطة E حيث تتقاطع المنحنيات الثلاثة IS, LM, BP، فإذا قامت الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي حيث أن عملية تمويل هذا الإنفاق تتم بطريقة لا تؤثر على العرض النقدي (أي أن منحنى (LM) يبقى ثابتا)، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليمين من IS إلى IS' حيث يتقاطع المنحنيين IS' و LM عند النقطة E1 التي تقع فوق منحنى (BP) مما يدل على ظهور فائض في ميزان المدفوعات نظرا لوجود تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الدولية تجدها أسعار الفائدة المرتفعة، وبالتالي يظهر فائض في عرض العملات

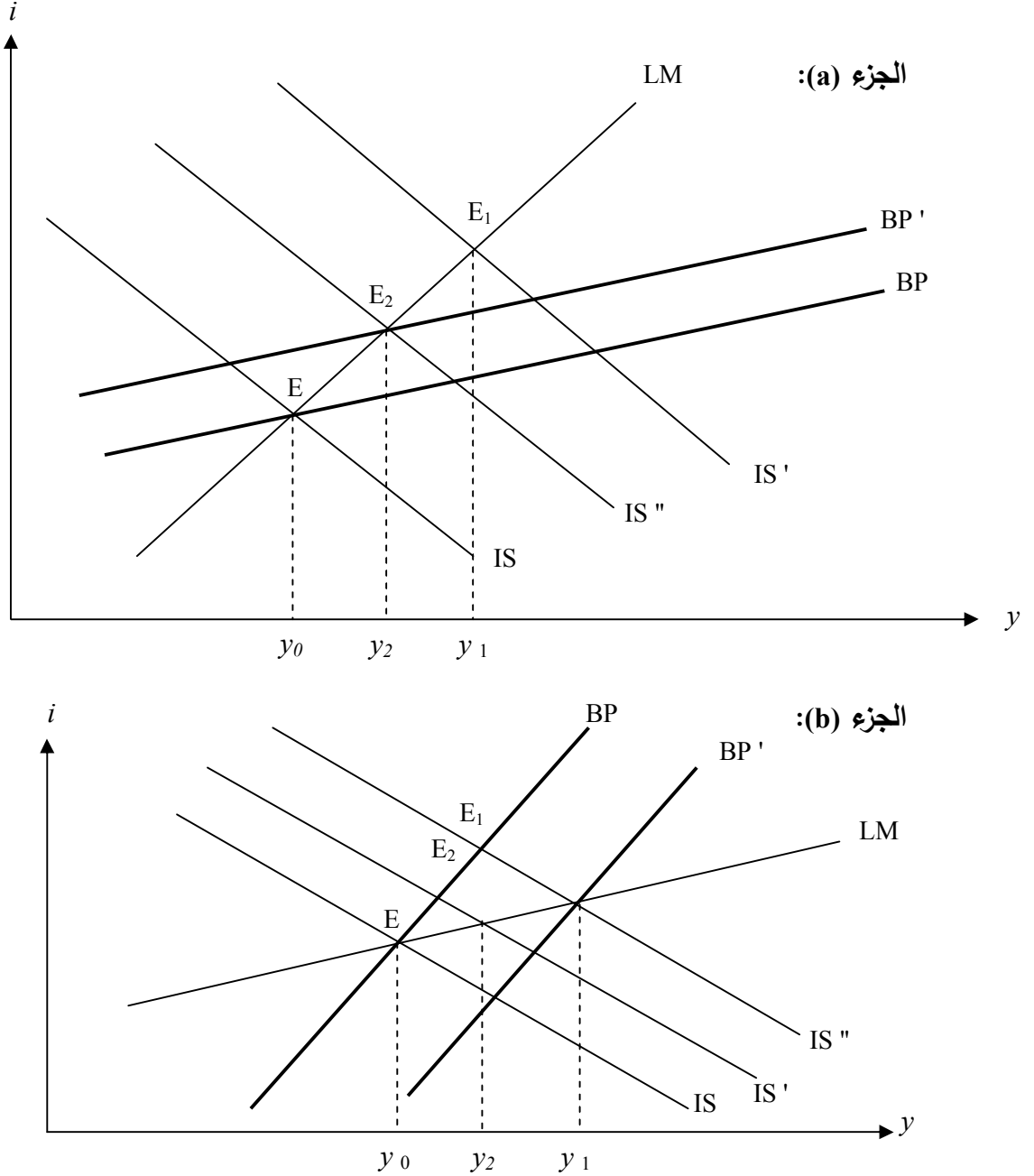
الأجنبية يؤدي إلى تحسن القيمة الخارجية للعملة الوطنية أي انخفاض سعر الصرف الإسمي، مما يتسبب في انتقال المنحنيين IS' و BP نحو اليسار، حيث تظهر حالة توازن جديدة عند النقطة $E2$ التي يتقاطع عندها كل من BP' , IS , LM .

وبالتالي تكون السياسة المالية في هذه الحالة قليلة الفعالية في التأثير على الإنتاج والعمالة ذلك لأن انخفاض سعر الصرف يحد من آثار التوسع المالي على الطلب الكلي.

أما الجزء (b) من الشكل (2-18) والذي يمثل حالة حركة ضعيفة لإنتقال رؤوس الأموال حيث يكون منحنى (BP) أشد انحداراً من منحنى (LM) ، يكون الاقتصاد كذلك مبدئياً في حالة توازن عند النقطة E حيث تتقاطع المنحنيات الثلاثة BP , LM , IS ، يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليمين من IS إلى IS' حيث يظهر عجز في ميزان المدفوعات (فالمنحنيين IS' و LM يتقاطعان عند النقطة $E1$ التي تقع تحت منحنى (BP))، نظراً لوجود تدفقات محدودة لرؤوس الأموال غير كافية لتمويل العجز في الحساب الجاري الناجم عن الزيادة الكبيرة في الواردات مع زيادة مستوى الدخل، وبالتالي يظهر فائض في الطلب على العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الإسمي أي تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يتسبب في انتقال المنحنيين IS' و BP نحو اليمين حيث يتم التوصل إلى توازن جديد على طول منحنى (LM) عند النقطة $E2$ التي تتقاطع عندها المنحنيات الثلاثة IS و LM و BP' مما يساهم في رفع مستوى الدخل إلى $Y2$ ، كما هو موضح في الجزء (b) من الشكل (2-18) ففي هذه الحالة تصبح السياسة المالية كبيرة الفعالية في تحقيق مستوى أعلى من الإنتاج والعمالة نظراً لأن ارتفاع سعر الصرف يحفز آثار التوسع المالي المحلي على الطلب الكلي⁽¹⁾.

(1): معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95-97.

الشكل (2-17): فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لتدفق رؤوس الأموال



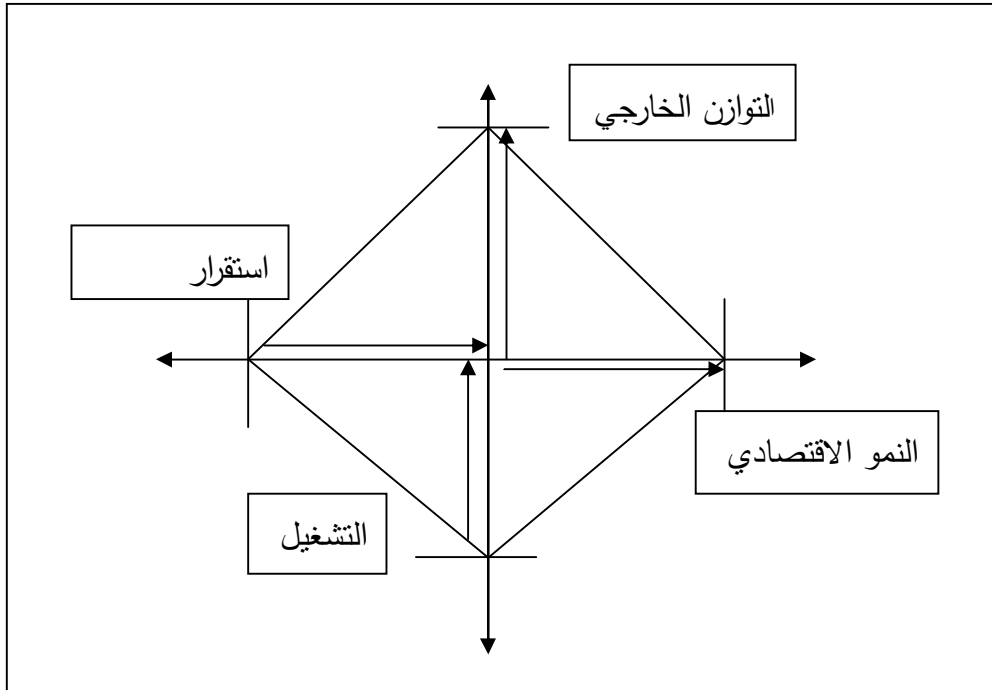
المصدر: معط الله أمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 98.
وبصفة عامة في ظل نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة.

المبحث الرابع: أثر السياسة المالية على متغيرات الإستقرار الإقتصادي (متغيرات المربع السحري لنيكولاس كالدور)

يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا إستطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصطلح عليه بـ "مربع كالدور"، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها الإقتصادي نيكولاس كالدور "Nicholas Kaldor" سنة 1960، وأصبحت تعرف بالمربع السحري⁽¹⁾ "Le Carré Magique" الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأساسية التي يجب على أي سياسة اقتصادية عقلانية الاستناد إليها وهي⁽²⁾:

- تحقيق الحد الأعلى من النمو الإقتصادي؛
- تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض معدل البطالة؛
- تحقيق الإستقرار في سياسة الأسعار؛
- تحقيق التوازن في العلاقات مع العالم الخارجي أي ميزان المدفوعات.

الشكل (2-18): المربع السحري لنيكولاس كالدور



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 20.

⁽¹⁾: Cristian de Boissieux, *Principes de politique économique* (Paris: Economica, 1980), p:35.

⁽²⁾: حيان أحمد سلمان، المربع السحري والإيقاع الإقتصادي، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق-سوريا،

يلخص لنا الشكل (2-19) الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذو الأربعة مؤشرات هي معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، رصيد ميزان الحسابات الخارجية. ووفقا لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع اكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنة على محور الزمن للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة، أو يكون تحقيق بعضها على حساب الأخر التي تمثل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي بلد وفيما يلي سنقوم بدراسة أثر السياسة المالية على كل متغير على حدى⁽¹⁾.

المطلب الأول: أثر السياسة المالية على تحقيق العمالة الكاملة

لم تعد مشكلة البطالة في الوقت الراهن مشكلة العالم الثالث فقط بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي ومطمحا هاما للسياسة المالية التي تسعى من خلال أدواتها البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعاً العمل.

ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

$$\text{إجمالي السكان} = \text{النشطين} + \text{غير النشطين}$$

وينقسم السكان النشطون اقتصادياً إلى عاملين وإلى عاطلين.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل: كل فرد قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه ويقبله عند

مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى ومنه فإن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{مجموع السكان النشطين}}$$

ولقد قسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أنواع هي:

1- البطالة الاحتكارية: هي البطالة الناتجة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم الطلب الكلي وتحدث عندما

تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج القومي الإجمالي.

(1): وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

2- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة الناشئة عن التغيرات الثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل المتاحة.

3- البطالة الهيكلية: وهي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد القومي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغيير الإنفاق الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة ومنه يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار⁽¹⁾.

إن وصول اقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر ذلك أن هناك قدرا من البطالة يوجد في كل لحظة ولا يمكن زهابه، فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية ويسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وبالتالي يعبر هذا المعدل عن السير العادي لسوق العمل وهو غير قابل للضغط.

❖ دور السياسة المالية في تحقيق العمالة

عندما تم التأكد أن التغير في السياسة المصرفية لم يكن فعال، تبني الكثير من الإقتصاديين سياسات الأشغال العامة وألوية منح إنفاق حكومي كحل، وأنه على السياسة المالية أن تمتص الإدخارات من خلال النفقات الحكومية المستمدة من الأموال المقترضة⁽²⁾.

أولاً: تخفيض الضرائب كتدبير مالي

إن التخفيض في معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق بترك النقود في أيدي الأفراد للإستهلاك والإستثمار، وتخفيض الضرائب مؤسس بصفة أولية على إعتبار أنه لو لم تستعمل الموارد كاملة فليست الضرائب مطلوبة لتقليل الإنفاق الخاص، وبالتالي إذا نشأ في إقتصاد قوي تدفع نحو الكساد، إن

(1): محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 164.

(2): محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015، ص: 44.

تشجيع الأسواق يمكن أن يتم بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم متوقع فيمكن محاربه بزيادة الضرائب.

إذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فإن الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار أو برنامج يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة.

ثانيا: زيادة النفقات الحكومية

إن طريقة السياسة المالية لمعالجة الكساد التي اتبعتها الدول النامية في السابق كانت عبارة عن برنامج زيادات متنوعة في النفقات الحكومية مصممة لرفع مستوى الإنفاق الإجمالي في الإقتصاد، ويتم ذلك في صور متعددة فيمكن توزيعها كمنح مباشرة للمستهلك لا تضم بذاتها شراء موارد بل تقدم كأموال للأفراد لإنفاقها، وكذلك المعاشات وغيرها من أشكال الإعانات.

إن التوسع المباشر في العمالة الكاملة ينشأ عندما تقوم الحكومة من خلال الضرائب، الإقتراض والإنفاق، وهذا النوع يزيد من النشاط الإقتصادي، ويمكن التأثير على العمالة الكاملة بعمل غير مباشر من خلال تشجيع الإستثمار الخاص، والصعوبات في تشجيع الإستثمار الخاص كوسيلة لتوفير العمالة الكاملة تكمن في عدم الإنفاق حول كيفية تشجيع الإستثمار وليس حول الرغبة فيه، ويوجد الكثير من هذا الخلاف لأن الإستثمار الخاص سوف يتأثر بأي عمل من الأعمال الحكومية.

المطلب الثاني: أثر السياسة المالية في ضبط التضخم

إن عدم التحكم في معدل التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخما زاحفا إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح ولا يوجد هناك أي إتفاق حول ماهية التضخم لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الإرتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية وارتفاع التكاليف، وإزالة اللبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه مثل تضخم الأسعار وتضخم الأجور وتضخم الأرباح وتضخم التكاليف، ومن أبرز تعاريف التضخم: التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة زيادة في كمية النقود، غير أن هذا التعريف العام هو محاولة لجمع مختلف تعاريف الإقتصاديين التي تصب كلها في المظهر العام للتضخم وهو الإرتفاع المتواصل للأسعار⁽¹⁾.

(1): بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص:

من بين الوسائل التي تستخدمها السياسة المالية في ضبط التضخم: السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك القرض الحكومي⁽¹⁾.

أولاً: دور السياسة الضريبية في ضبط التضخم

تعتبر الضريبة إذن من الوسائل المهمة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق التحويلات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار وتقليل المسافة بين الحجم النقدي والأموال الحقيقية، ولكن عند إستخدام السياسة الضريبية في تحقيق هذا الهدف بصفة خاصة ينبغي مراعاة قيود العبء الضريبي.

ويزداد دور السياسة الضريبية أهمية لقاء إحداث تخفيضات هامة في النفقات الحكومية أحياناً، وبالتالي يكون أكثر التدابير المالية فعالية لمقاومة التضخم في جانب الدخل هو السياسة الضريبية التي يبدو أن لها أعظم احتمالات النجاح، حيث أن الضرائب لها أثر إنكماشى أكبر من مصادر الإيرادات الأخرى. والضريبة على الدخل تخفض الضغوط التضخمية عن طريق الإقتطاع من الأفراد قوة شرائية كانت ستنتفق لولا ذلك، والكثير من الإقتصاديين يفضلون الإعتماد على تغيير المتحصلات الضريبية كحل أولي ضد الإنكماش أو التضخم، وجوهر عمل السياسة الضريبية في هذا المجال أنه إذا نشأت قوى تدفع نحو الكساد فإن تشجيع الأسواق يمكن أن يتوفر بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم سائداً فيمكن محاربه بزيادة الضرائب، ولا يمكن للتغيرات الضريبية أن تحارب كلا من التضخم والكساد في آن واحد، وإذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فإن الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار أو برنامج يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة، وهذا لا يعني أن الهيئات النقدية والمالية لا تستطيع أن تحارب التضخم أو الكساد بواسطة التغيرات الضريبية.

وتظهر قدرة الضريبة في معالجة التضخم أن الضريبة ذات أثر إنكماشى، فلو كان المقصود بالتضخم الفرق الذي يحدد عدم كفاية العرض الحقيقي في مواجهة الطلب الفعلي وفائض التدفقات النقدية عن التدفقات الحقيقية، فإن الضريبة بتقليلها للطلب سواء بواسطة الإقتطاع من الدخل أو زيادة الأسعار تتجه لعلاج ذلك وافترض أنها لن تكون مقيدة للتوزيع في ظروف مثل التي يعاد فيها خلق طلب معادل في شكل أو آخر، في هذه الحالة فإن الحقيقة المالية تعني أن الضريبة مرتبطة مع النفقات العامة والتي يمكن أن تكون بغير تأثير

(1): السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الإجتماعية وضبط التضخم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص: 554.

على الفارق التضخمي ويمكن أيضا زيادته لو أن إعادة التوزيع خلقت طلبا إضافيا أعلى من الذي ألغى بواسطة الضريبة، ولكن يلاحظ على التحليل السابق أنه لا يؤخذ في حسابه الظواهر النفسية، فالتضخم ليس فارقا بين الكميات الكلية فقط بل إنه ظاهرة ديناميكية تنتج عن تصرفات الأفراد.

ثانيا: دور الإنفاق العام في ضبط التضخم⁽¹⁾

بما أن إجمالي الإنفاق هو السبب الأول للتضخم فإن التخفيض في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية، وعندما تتضمن السياسة المالية التي تستهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي تغييرا في مستوى الإنفاق فإن نتائج توزيع الدخل تكون قوية أيضا، وعندما تستخدم السياسة الإنفاقية في تحقيق الإستقرار فإن ذلك لا يعتبر صنفا غير منظم من النفقات ولكنه يعتبر إنفاقا على بعض المشروعات التي يؤثر كل منها على بعض الأشخاص أكثر من بعضها الآخر و بطرق مختلفة، ومع ذلك فإن أخطر أنواع التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي، حيث لا يمكن فيه تخفيض الأصناف الكبيرة من الإنفاق إذا كانت الأهداف المعتمدة ذات أهمية أو لا في مثل هذه الفترات.

لذلك فإن وجود تضخم يجعل من الأهمية إعادة فحص برامج الإنفاق لإستبعاد التبديد في إدارة الأنشطة وإيقاف البرامج التي كانت لها مبررات في فترات التوظيف المنخفض ولكنها ليست مضمونة في التوظيف الكامل.

ويمكن تقليل الضغوط التضخمية إذا تم القيام بمشروعات من أنواع معينة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، ويمكن للمنح أن تقلل الضغوط التضخمية بزيادة إنتاج السلع الإستراتيجية كما يمكن أن تعطي لمنتجات السلع الإستهلاكية والتخطيط الضروري لإستخدام الناتج لبرامج الإنفاق لتقوية حجم الطلب، وهذه البرامج لا يمكن تحسينها لأنها عندئذ سوف لا تكون قادرة على تحقيق هدف الإستقرار بينما تخدم هدف توفير رأس مال إجتماعي جوهري ومفيد.

إن الهدف الرئيسي للإنفاق في حالة الكساد سوف يكون للتأثير على إجمالي الناتج الوطني والتوظيف بشكل كامل، وهذا يعني أن طلب الحكومة يتمثل في سد جزء من الفجوة المختلفة من عجز الطلب الخاص، ولكي يكون الإنفاق ذا فعالية فيتعين أن يوجه في المقام الأول إلى:

- القطاعات الإقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة؛

(1): المرجع السابق، ص:555.

- القطاعات التي يكون فيها الميل لإعادة الإنفاق مرتفعا نسبيا، وقد يحدث أنه بالرغم من وجود كساد عام فإن قطاعات معينة من الاقتصاد تظل قوية.

ثالثا: أثر القرض الحكومي وسداده⁽¹⁾

إن الإقتراض الحكومي وتسديد الدين لا يشكلان في حد ذاتهما أدوات تثبيت مستقلة عن أدوات الضرائب والإنفاق، ويعتبر الإقتراض وتسديد الدين نتيجة لمدى إستخدام أدوات الضرائب والإنفاق. ويمكن لأشكال الإقتراض ومصادر الأموال المستغلة معالجتها بشكل مستقل للتأثير على حجم الطلب وبالمثل فإن قرار سداد الدين أو عدم سداده من الفائض الجاري يؤثر في ضبط التضخم، كما أن إختيار حائزي الدين الذين يدفع لهم تقديم فرص لتعديل الظروف الإقتصادية بشكل مستقل عن إستخدام سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق.

المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للناتج والمداخيل وثروة الأمة وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو نتيجة إختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الانتاج⁽²⁾.

ويمكننا التعبير عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام = مجموع الإستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

وبالتالي فإن النمو الإقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا وهذا ما يميز إقتصاديات الدول المتقدمة ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني والناتج ثلاث مجتمعات إقتصادية وتمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما ومدى إتساع النمو، كما تجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بالمقارنة بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج، القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الانتاجية

(1): المرجع السابق، ص: 556.

(2): عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 34.

لكل عوامل الإنتاج وبصفة خاصة العمل ومن هنا فإن الناتج المحلي الخام الكامن هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامل.

ويمكننا الحصول على معدل النمو لدولة ما خلال فترة زمنية معينة من خلال العلاقة التالية:

$$R = (PIB_t - PIB_{t-1}) / PIB_{t-1}$$

حيث:

PIB_t : الناتج المحلي الخام خلال الفترة t .

PIB_{t-1} : الناتج المحلي الخام خلال الفترة $t-1$.

وفي جميع الإقتصاديات تلعب مكونات الطلب الكلي دورا أساسيا في تحديد معدل النمو حيث أن

القاعدة الأساسية في الإقتصاد الكلي هو ضرورة تساوي الإستخدامات مع الموارد وفق المعادلة التالية:

$$Y + M = C_m + C_{ad} + I + S + X$$

$$Y = C_m + C_{ad} + I + S + (X - M)$$

حيث:

Y : الناتج

C_m : الاستهلاك العائلي (الخاص)

C_{ad} : الاستهلاك العام

I : الاستثمار الخاص

M : الواردات

S : التغير في المخزون

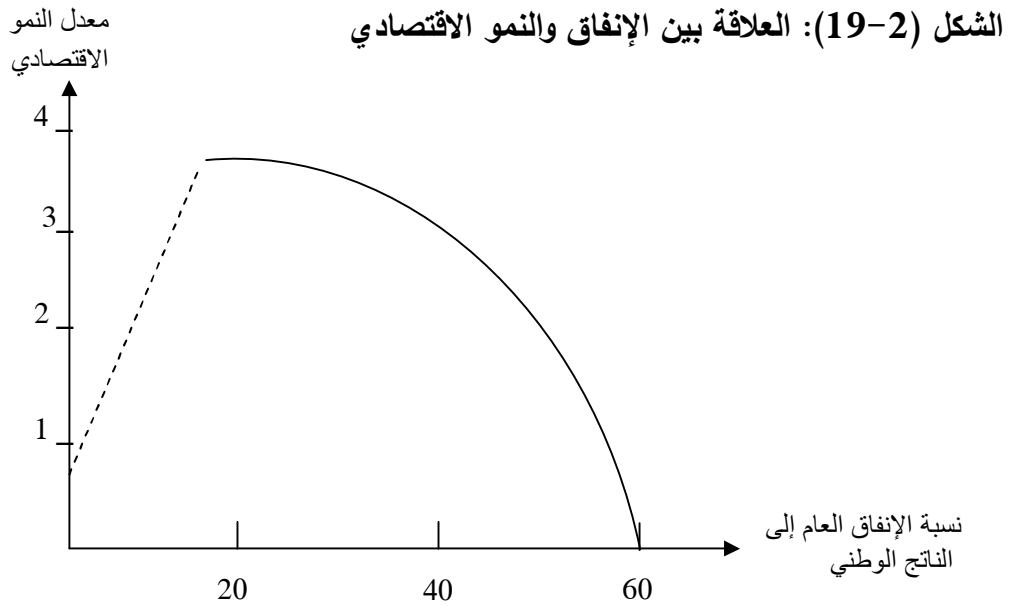
X : الصادرات

حيث حققت مجموعة من الدول النامية قدرا لا بأس به من النمو الإقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي ازدهر فيها الإقتصاد العالمي 1945-1970، وفي ظل هذا الإزدهار استفادت هذه البلدان من إنتعاش التجارة الخارجية وما رافقها من نمو إقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها، ولكن مع حلول فترة الثمانينيات اعتمدت الدول النامية على النمو المتزايد للنفقات العامة سواء في مجال الإنفاق العام الجاري أو الإستثماري، والذي يمكن قياسه بنسبة هذا الإنفاق إلى الناتج الإجمالي المحلي، مما نتج عنه في المقابل زيادة حجم ومعدلات الضرائب ليساهم ذلك في الإيرادات السيادية

للدولة بالشكل الذي يواكب نمو النفقات العامة والذي تم تمويله عن طريق زيادة حجم الدين العام الداخلي، بل وأيضاً باستخدام طريقة التمويل التضخمي مما أدى إلى تحويل قدر مهم من الموارد والمدخرات المتاحة من القطاع الخاص إلى الحكومة والقطاع العام وإضعاف حجم الإستثمارات الخاصة المنفذة.

ومن هنا يتضح لنا دور السياسة المالية في التأثير على النمو الإقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية وعلى رأسها الإستقرار الإقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وإنخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام، وفي حالة تغيير كل من الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه⁽¹⁾.

ويمكن إظهار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الشكل التالي⁽²⁾:



المصدر: محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص: 80.

⁽¹⁾: أمال أبو بكر أطبيقية، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في ليبيا منذ عام 1992، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، معهد البحث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2011، ص: 28.

⁽²⁾: محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 80.

ويظهر من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الإقتصادي يكون منخفضاً جداً وغير بعيد من الصفر، لأن الإقتصاد بحاجة بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، الدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيراً إلى تزايد معدل النمو الإقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الإقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حوالي 15%، وبعدها فإن أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الإقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي تكون موجبة إذ كان يعبر عنها في شكل التغيير السنوي، وعموماً فإن أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني من الدراسة: الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

المطلب الرابع: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات ومؤشراته

إن ميزان المدفوعات عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وتشمل الصفقات على الصادرات والواردات و تدفقات رأس المال المختلفة⁽¹⁾. ومن المؤشرات الاقتصادية لتحليل ميزان المدفوعات مايلي⁽²⁾:

1- نسبة الإحتياطي الأجنبي إلى الديون

وتعبر عن مدى قدرة الإقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة لذا فإن إرتفاع هذه النسبة يدل على وفرة في السيولة الخارجية، لأن الإحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على إستقرار أسعار الصرف ويستخدم لمواجهة الإختلالات الظرفية إلا أن الإرتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال وبالتالي فهو تضييع لفرص إستثمارها.

(1): عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

(2): وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

- الطاقة الإستراتيجية للإقتصاد

و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$Cm = [(X + F) - (D + P)] / B$$

حيث:

Cm: الطاقة الكلية للإسترات

X: الصادرات

F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض وتحويلات)

P: تحويلات نحو الخارج

D: خدمات الدين كمدفوعات

B: متوسط سعر الوحدة من الواردات

- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات

استنادا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط فإنه بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الإقتصاد القومي خطر التوقف عن التسديد، ولهذا تحرص الدولة على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%⁽¹⁾.

ثانيا: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات⁽²⁾

الهدف المطلوب من السياسة المالية هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات، إن الصلة بين تدني الواردات هي مؤمنة بواسطة الميل الحدي للإستيراد، تدل هذه العلاقة على النسبة التي على أساسها تكون كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع المستوردة بمقدار ما يكون هذا الميل ثابتا وإيجابيا وعليه يدل دون أي غموض على أن تدني (أو كبح إرتفاع) الدخل الوطني يمارس تأثيرا معيدا لتوازن الميزان التجاري.

على السلطات العامة في سبيل كبح الدخل الوطني أن تستعمل أدوات السياسة المالية، وسوف نركز إهتمامنا على سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق العام.

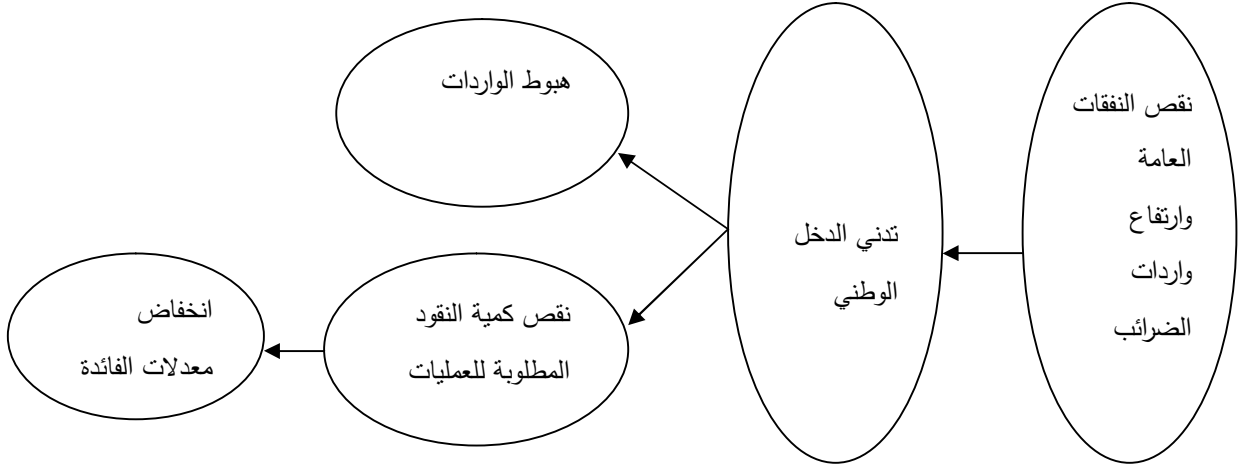
(1): عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

(2): سميرة فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 420.

1- استعمال سياسة الضرائب

سوف يتم الاستعانة بالشكل التالي لتبيان أثر السياسة الضريبية.

الشكل (2-20): استعمال سياسة الضرائب



المصدر: سميرة فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، 420.

يصور الرسم البياني أساليب تأثير سياسة الضرائب والإنفاق العام، تتجسد هذه السياسة بإنقاص النفقات العامة (كما هو مألوف بإنقاص تزايدها لأنه من الصعب إنقاص المبلغ الإجمالي للنفقات العامة من سنة لأخرى)، أو بزيادة الواردات من الضرائب.

يولد إنقاص النفقات العامة وزيادة واردات الضرائب انخفاض في الدخل الوطني الذي يجر معه تأثيرين⁽¹⁾:

- تخفيض الواردات بواسطة الميل الحدي للإستيراد.
- هبوط الطلب على العملة لداعي العمليات الذي يولد هبوطاً في معدلات الفائدة في أصل خروج محتمل لرؤوس الأموال.

يتمارس تخفيض الواردات تأثير إيجابي على إعادة توازن الميزان التجاري، لكن خروج رؤوس الأموال يولد على العكس تأثير سلبي على ميزان المدفوعات.

2- أسلوب الإستيعاب (الإمتصاص)

كما هناك إتجاه آخر فيما يتعلق بدور السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والذي يعتمد على أسلوب الإستيعاب (الإمتصاص) والنتائج أساساً من التحليل الكينزي، ويعود استخدام مصطلح

(1): المرجع السابق، ص: 420.

الإستيعاب إلى سنة 1952 من طرف مجموعة من الإقتصاديين، ويقوم هذا الأسلوب على عدة مبادئ أهمها⁽¹⁾:

إن معادلة الدخل في إقتصاد مفتوح تأخذ الشكل التالي: $Y = C + I + X - M$

بحيث:

Y: الإنتاج أو الدخل

M: الواردات من السلع والخدمات

X: الصادرات من السلع والخدمات

C: الإستهلاك الخاص

I: الإستثمار المحلي الخاص

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ إجراءات أو سياسات تغير الإنفاق العام عن طريق السياسة المالية.
- يهتم الأسلوب بسوق السلع ويهمل سوق النقد وسوق رأس المال، فهو يهتم بالميزان التجاري والذي يعبر عن الأداة التي من خلالها يتأثر ميزان المدفوعات.
- يركز الأسلوب على المتغيرات المشكلة لمعادلة الدخل الوطني لدى كينز.
- كما يقوم الأسلوب على جملة من الإفتراضات، أهمها:
- يمكن للإقتصاد أن يتوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل؛
- ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية وأسعار الفائدة؛
- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري وليس المخزونات أي بمعنى وجود حركية في الإقتصاد؛
- وجود إحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية.

تحليل الأسلوب⁽²⁾

انطلاقاً من معادلة الدخل: $Y = C + I + X - M$ (01)

نلاحظ أن المعادلة تتكون من شقين أساسيين هما:

$$A = C + I \text{(2)}$$

$$B = X - M \text{(3)}$$

وبحيث أن:

⁽¹⁾: برينه إسيمون، أصول الإقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، القاهرة، 1989، ص: 414.

⁽²⁾: محفوظ فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

A: هي الطلب الداخلي (الإستيعاب) وتمثل الإستهلاك الخاص والحكومي بالإضافة إلى الإستثمار
B: تمثل الطلب الخارجي

وعليه من المعادلة (01)، (02)، (03) نجد أن: $Y = A + B$(04)

ومن المعادلة (04) نجد:

$$B = Y - A \text{(05)}$$

ومن هنا يمكن التمييز بين ثلاث حالات:

- 1- الطلب الخارجي أكبر من الصفر ($B > 0$): أي أن الدخل (Y) أكبر من قيمة الطلب المحلي (A).
- 2- الطلب الخارجي أقل من الصفر ($B < 0$): أي أن الدخل (Y) أقل من قيمة الطلب المحلي (A).
- 3- الطلب الخارجي يساوي الصفر ($B = 0$): أي تساوي الدخل الوطني (Y) مع قيمة الإستيعاب (A).

مما سبق نخلص أن سبب الإختلال في الميزان التجاري ومن ورائه إختلال ميزان المدفوعات هو إختلال ما بين الدخل (Y) والطلب الداخلي أو الإستيعاب (A).

كيفية مواجهة الإختلال وفق هذا الأسلوب

عادة ما يأخذ ميزان المدفوعات إحدى الحالتين التاليتين:

- 1- حالة عجز ميزان المدفوعات: بمعنى أن الدخل أقل من الطلب الداخلي ($Y < A$).

ولتصحيح هذا الوضع أمام الدولة صاحبة العجز يتم عن طريق سياسة مالية تستهدف التأثير على إحدى المتغيرين إما الدخل أو الطلب الداخلي وهذا كما يلي:

- زيادة الدخل أي إتباع سياسة مالية توسعية تمكن من زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج، وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم الزيادة في الدخل.

- العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة مالية إنكماشية والتي تؤدي إلى التأثير على الإستهلاك والإستثمار، كأن تقوم مثلا برفع الضرائب أو الرسوم.

- 2- حالة الفائض في ميزان المدفوعات: أي أن الدخل أقل من الطلب الداخلي ($Y > A$)، وفي هذه الحالة يمكن التصرف أيضا من خلال المتغيرين السابقين أي الدخل والطلب الداخلي، وذلك بما يلي⁽¹⁾:

- التأثير على الدخل الوطني من خلال قيام القائمين على السياسة المالية بإتباع سياسة إنكماشية، ويتم ذلك عن طريق تخفيض مستويات الإنتاج، وبالتالي يتقلص حجم الصادرات وينخفض مستوى الدخل؛

(1): المرجع السابق، ص: 61.

- التأثير على الطلب الكلي بزيادته أي تطبيق سياسة توسعية، وذلك بتشجيع الأفراد على الإستثمار والإستهلاك؛
- يعتبر هذا الأسلوب خطوة متقدمة من حيث قدرته على تسليط الضوء على جوانب التحليل الكلي لإحداث التسوية أو التصحيح في ميزان المدفوعات عن طريق التسوية في الميزان التجاري، إلا أن هذا الأسلوب تعثره مجموعة من النقائص نذكر منها⁽¹⁾:
- اعتماده على النموذج الكينزي البسيط؛
- إهمال الجوانب الأخرى المكونة لميزان المدفوعات والإقتصار على الميزان التجاري؛
- عدم واقعية بعض الفرضيات التي يبنى عليها الأسلوب مثل ثبات الأسعار ووجود كميات كافية للدفع الخارجي.

(1): المرجع السابق، ص: 61.

الخلاصة:

إن تحديد فعالية السياسة المالية من عدمها يعتبر موضوعا متشعبا حيث لاقى أهمية بالغة من قبل الاقتصاديين، بحيث تعد السياسة المالية المحرك الرئيسي والداعم الأساسي للإستقرار الإقتصادي في أي دولة من الدول ومن أجل تحقيق هذا الأخير لابد من وجود وضوح رؤيا للأهداف التي يراد الوصول إليها وبعد ذلك يتم وضعها في خطط ترتبط بزمن محدد ومؤشرات معينة.

ففي ظل الاقتصاد المغلق خلصنا أن فعالية السياسة المالية تتعدم في ظروف الرواج الشديد والعمالة الكاملة حيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص كاملا، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوم وإستنتاجنا أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الاستثمار لسعر الفائدة وتكون كذلك أكثر فعالية في حالة مرونة دالة الطلب على النقود لسعر الفائدة.

أما في ظل الإقتصاد المفتوح خلصنا إلى أن فعالية السياسة المالية تكون فعالة في حالة حركة قوية لرؤوس الأموال في ظل نظام الصرف الثابت وسياسة مالية غير فعالة في حالة حركة ضعيفة لرؤوس الأموال في نظام الصرف الثابت، أما في حالة نظام الصرف المعوم تكون فعالية السياسة المالية فعالة في حالة حركة ضعيفة لرؤوس الأموال وتكون غير فعالة في حالة حركة قوية لرؤوس الأموال.

وتعتبر متغيرات المربع السحري لنيكولاس كالدور من بين الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية وفي نفس الوقت فهي تمثل مؤشرات تنافسية في الدول، حيث تسعى كل الدول سواء المتقدمة منها أو النامية إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال سياساتها المختلفة من أجل الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، خفض البطالة والعمل على تحقيق التوظيف الكامل وكبح التضخم.

وفي الأخير وبعد التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية الخاصة بالسياسة المالية وكذلك النماذج الأساسية للإستقرار الإقتصادي، يتم الإنتقال في الفصل الثالث إلى دراسة علاقة السياسة المالية والاستقرار الإقتصادي وتحليل وضعيتها في الجزائر.

تمهيد

إن الجزائر من بين الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية في تشجيع النمو الاقتصادي بشكل عام والاستقرار الاقتصادي بشكل خاص، حيث شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين إختلالات متعددة وذلك لانخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة النفطية الحادة سنة 1986، هذا ما أحدث عدة إختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما دفع بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على القروض وتمديد آجال الدفع مقابل تطبيق برامج إصلاحات صارمة، والمتتبع لتطور السياسة المالية في الجزائر يلاحظ بأنها مرت بمرحلتين أساسيتين مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي كانت عبارة عن برامج تقشفية والتي امتدت من 1989-1998، كان الهدف منها إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والمرحلة الثانية تمثلت في برامج توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إبتداء من 2001 والتي كانت تهدف إلى إعادة الإنعاش وتحفيز النمو الاقتصادي. إن هذه التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري حفرتنا على دراسة أثر أدوات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1990-2014، ولإلمام بجوانب هذا الفصل إرتأينا إلى تقسيم فصلنا إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

المبحث الثاني: تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية 1990-2014

المبحث الأول: مسار الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

قبل التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتھا السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 سنخرج باختصار إلى أهم المراحل التي مرت عليها منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1989: واجهت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال وضعا مؤلما من جراء الحرب والتخريب الاستعماري الذي دمر معظم الهياكل الاقتصادية، كما أن المنظمة الاقتصادية آنذاك كانت خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، حيث كان ما يقارب 85% من الصادرات موجهة لفرنسا و80% من الواردات تأتي منها، وللتخلص من هذه الوضعية شرعت الدولة الجزائرية على وقف العمل بالمنهج الرأسمالي وتعويضه بالمنهج الاشتراكي معتمدة في ذلك على التأميم وتبني التخطيط المركزي كأداة لتحقيق الأهداف التنموية وطموحات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال والقضاء على التخلف، وعليه قامت الدولة برسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965 إلى غاية سنة 1980 تم تنفيذها عن طريق الاستثمارات الضخمة المرتكزة أساسا على الصناعة الثقيلة لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى تمثلت في المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 الذي كان الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة، والمخطط الرباعي الأول 1970-1973 الذي حددت فيه اتجاهات التخطيط نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات متبوعا بالمخطط الرباعي الثاني 1974-1979 الذي سلك نفس الاتجاه في الاستثمار حيث تم الاهتمام بالصناعة وإكمال المشاريع المتبقية من المخطط السابق⁽¹⁾، وقد حكم على هذه التجربة بأنها مكلفة وقليلة الفعالية ومولدة للتبذير.

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي شرعت الدولة بتغيير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات بتطبيق مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 متوخية منهما تحقيق اللامركزية وديموقراطية الاقتصاد، لكن الدولة في الواقع لم تتمكن من تنفيذ مجمل المشاريع التي تضمنها المخطط الخماسي الثاني بسبب انخفاض أسعار

(1): العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، 1990-2013، ص

البتروول⁽¹⁾، وهذا ما أدى إلى اعتماد برنامج موسع للإصلاحات طيلة الفترة 1989-2014 والتي ستكون موضوع دراستنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1989-1995

عرفت فترة الثمانينات أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 مما أثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية باعتبار أن إيرادات الجزائر تعتمد على المحروقات، هذا الوضع أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بعد أن استنفدت جميع الطرق في الحصول على أموال خارجية وذلك بعقد عدة اتفاقيات معه.

الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول* من 1989/05/31 إلى 1990/05/30

كانت بداية تعاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي نهاية الثمانينات وتحديدًا سنة 1988 والتي شهدت أحداثًا أثرت سلبًا على الاقتصاد الجزائري نتيجة الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية وذلك على حساب الاستثمار والتشغيل فعمت البطالة وضعفت المرودية، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات حيث انخفضت قيمتها من 12.27 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي بنسبة 43%⁽²⁾.

وفي ظل هذه الظروف لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الأول ماي 1989 حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية، وسارت في هذا المنهج مع علمها لصعوبة شروطه خاصة الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقروض⁽³⁾، الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية.

(1): أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

(2): إكرام سياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2011، ص: 182.

* يطلق عليه أيضا برنامج التثبيت الاقتصادي الأول.

(3): القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل المتعلق بالنقد والقروض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، صادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

* وحدة حقوق السحب الخاصة DTS تعادل ما قيمته 1.456234 دولار أمريكي.

سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، وقدم صندوق النقد الدولي حوالي 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة* DTS في إطار اتفاق "Stand By" وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990، وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر بـ 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخل الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية⁽¹⁾.

نتائج برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني الأول

إن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الأول إنجرت عنه مجموعة من النتائج من بينها⁽²⁾:

- سجل الميزان الكلي للميزانية رصيدا سالبا قدر بـ -1.8% سنة 1989 بالمقارنة مع سنة 1990 حيث سجل رصيد موجب قدر بـ 3.6%.

- بلغت الاحتياطات الرسمية سنة 1991 ما يقارب 0.9 بليون دولار لترتفع الى 1.6 بليون دولار سنة 1992.

- بلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 423 بليون دج سنة 1989 بينما ارتفعت إلى 844 بليون دج سنة 1991.

الفرع الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل إستقرار الاقتصاد الجزائري مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 3 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أبريل 1991، واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي⁽³⁾:

- إصلاح المنظومة المالية؛

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛

(1): أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص 236.

(2): كريم النشاشيبي، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص: 21-22.

(3): سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009-2010، ص ص: 48-49.

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
 - تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات؛
- حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ 6 مليار دولار سنتي 1990 و 1992.

• نتائج برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

- تحقيق فائض في الميزان التجاري سنة 1993 بلغ حوالي 4.3 مليار دولار وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول حيث بلغت قيمة الصادرات 1.73 مليار دولار وقيمة الواردات 8.03 مليار دولار.
- انتقال المديونية الخارجية من 859.26 مليار دولار سنة 1989 إلى 25.28 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991، وذلك بسبب ارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى حوالي 1 مليار دولار لنفس الفترة حيث التهمت أكثر من 80% من قيمة الصادرات.
- ارتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 رغم تطبيقها لسياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي من 6% عام 1991 إلى 8% عام 1994⁽¹⁾.

الفرع الثالث: برنامج الاستعداد الائتماني الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995

- إن الفترة التي تلت تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني الثاني أثبتت فشل الدولة الجزائرية في تجاوز الاختلالات الاقتصادية خاصة في ظل الأوضاع السياسية الصعبة خلال تلك الفترة، مما دفع بها إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي لإصلاح الوضع السيئ الذي آل إليه الاقتصاد الجزائري وأبرمت معه اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث بشكل علني على عكس الاتفاقيين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سرية تامة، وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار إعادة الجدولة للديون الخارجية⁽²⁾، وقد تمحورت أهداف هذا الإتفاق حول مايلي⁽³⁾:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن؛

(1): إيمان حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

(2): سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

(3): إيمان حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنحة مساعدة مالية مقدرة ب 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 1037 مليون دولار، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد ب 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.

• نتائج برنامج الاستعداد الائتماني الثالث

- تم تخفيض قيمة العملة المحلية ب 40.17% في أفريل 1994 أي بمعدل 1 دولار=36 دينار إذ فقدت أكثر من 60% من قيمتها خلال سنة واحدة، كما رافق هذا التخفيض ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية قدر ب 40% والمحروقات ب 15% و هذا يترجم تقليص الدعم لتخفيض عجز الميزانية⁽¹⁾.
- عدم تحقيق النمو المقدر ب 3%، حيث وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4% ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5% إضافة إلى انخفاض الإنتاج في قطاع المحروقات بسبب بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة إلى 2.5%؛
- وصول معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% متوقعة في البرنامج؛
- تخفيض مديونية الدولة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار؛
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدر في البرنامج⁽²⁾.

المطلب الثاني: اتفاق التصحيح الهيكلي 1995 - 1998

إن تدهور الوضع في الجزائر وفشلها في تحقيق التنمية في السنوات السابقة من خلال الإصلاحات التي قامت بها انعكست على المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مما جعلها تعيش حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي لجأت الجزائر إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي، حيث وجهت رسالة

⁽¹⁾: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص: 141-142.

⁽²⁾: إيمان حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

نية في 30 مارس 1995 إلى صندوق النقد الدولي وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام اتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي في ماي 1995 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي وهذا لمدة 03 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998، وافق صندوق النقد الدولي على إتفاق القرض الموسع مع الجزائر الممتد خلال الفترة 1995-1998، و ذلك بعد نهاية تنفيذ إتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994 - مارس 1995) بشكل مرض، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس ولندن، بموجب هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق⁽¹⁾.

الفرع الأول: التعريف ببرنامج التعديل الهيكلي

يأتي هذا البرنامج كخطوة ثانية ضمن إتفاقيات التصحيح الهيكلي من أجل المحافظة على مستوى تشغيل دائم ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، حيث تضمن هذا الاتفاق إستفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53.3% من عائدات الصادرات سنة 1994، والتي عاودت الإرتفاع ثانية لتصل إلى 84% سنة 1995، مما اضطرت الجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون العمومية مرة أخرى مع نادي باريس لحوالي 7 مليار دولار و 3.2 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن⁽²⁾.

الفرع الثاني: مشروعية صندوق النقد الدولي اتجاه الحكومة الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي

إن تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي ألزمها القبول بشروط صندوق النقد الدولي فيما يخص إحداث تغييرات على مستوى الاقتصاد الكلي نذكرها في⁽³⁾:

1- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لا بد أن تكون بغرض تشجيع الادخار و ليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني المحلي؛

(1): معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 239.

(2): طالب سميرة، واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي 1986-1998، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص: 131.

(3): زايد عبد العزيز، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 64.

- 2- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار بتخفيض دعمها من 5% إلى 0.6% سنة 1995؛
- 3- تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996 والذي لا يتحقق إلا بضمان معدل نمو سنوي للنتائج المحلي الإجمالي قدره 5% خارج قطاع المحروقات؛
- 4- تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضيق الفجوة بين الرسمي والموازي منه والعمل على تسويته تمهيدا لإنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة تكون لديها الحرية في عرضها أمام زبائنها؛
- 5- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص.

الفرع الثالث: أهداف برنامج التعديل الهيكلي

يعتبر برنامج التعديل الهيكلي الأوسع والأشمل بين البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر فترة الإصلاح خلال 3 سنوات ومن بين أهداف هذا البرنامج نذكر ما يلي⁽¹⁾:

- 1- تحقيق نمو إقتصادي في إطار الإستقرار المالي و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات؛
- 2- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره والمرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك؛
- 3- التخفيف من الإجراءات الجمركية والضريبية لاستمرار تحرير التجارة الخارجية؛
- 4- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي حيث سينخفض العجز من 9.6% خلال الفترة 1994-1995 إلى 2.2% خلال الفترة 1997-1998؛
- 5- توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي؛
- 6- إحداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل.

الفرع الرابع: الإجراءات الموضوعية للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي بما فيها الإجراءات المصاحبة

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ومنها:

- 1- إصلاح المنظومة المالية: إن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق جعل الجزائر تعمل على إدخال تغييرات جذرية على المنظومة المالية وقد اتخذت الإجراءات التالية⁽²⁾:
- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار؛

⁽¹⁾: عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص: 68-69.

⁽²⁾ : Rapport Préliminaire sur les Effets Economiques et Sociaux de P.A.S; Bulletin officiel N06; Douzième Session; Page:192.

- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997 من رفع الضريبة على الأرباح المعاد إستثمارها من 5% إلى 33% بالنظر إلى توحيد إزدواجية ضريبة الشركات، وإلغاء كل الإعفاءات على الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة؛
- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة؛
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، إن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4% لسنة 1997؛
- إستبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها بـ 1200 دج؛
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح⁽¹⁾.

2- الإصلاح النقدي والمالي: حيث ارتكز برنامج التعديل في هذا الجانب على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة أي تكاليف النقود إضافة إلى تنظيف القطاع المالي.

3- تحرير الأسعار: بدأت الجزائر تحرر معظم الأسعار ومنها الأسعار الفلاحية الوسيطة ومواد البناء، كما ألغت مراقبة هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوزم المدرسية والأدوات) في سنة 1994، أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح، الزيت، اللوزم المدرسية وعلى هذا الأساس نجد أن بين الفترة 1994-1996 ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبترولية إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتجات قبل 1990 يسودها نظام الأسعار المدعمة.

4- التجارة الخارجية: إن تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي حيث ركزت الجزائر⁽²⁾ اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء إحتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد في متناول المتعاملين الإقتصاديين الخواص.

5- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية: تبنته الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية

⁽¹⁾: مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وأثار، منتديات الإكليل، تاريخ الدخول: 2017/04/28 على الساعة

11:00 سا. www.alikilil.com

⁽²⁾: التعليم رقم 625 المؤرخة في 18/08/1992 الصادرة من مصالح وزارة المالية.

والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة⁽¹⁾.

6- قطاع الفلاحة: من بين البرامج الموصوفة للجزائر هو الاهتمام بهذا القطاع ويتجلى ذلك من خلال برنامج الحكومة لسنة 1997⁽²⁾.

7- قطاع السكن.

المطلب الثالث: برامج الإنفاق الحكومي المدعمة للنمو الاقتصادي 2001-2014

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر مند بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنمية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا هذه السياسة والتي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي خصص لها ما يقارب 432 مليار دولار تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وقد تم تجسيدها من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج 7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغا قياسيا نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل بجانب تعزيز الهياكل القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية⁽³⁾.

وفي هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

(1): المرسوم التنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

(2): برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997، ص: 88.

(3): علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 28/25 جانفي 2015.

الجدول (3-1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

| النسبة المئوية | المجموع | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | السنوات القطاعات |
|----------------|---------|------|-------|-------|-------|----------------------------|
| 40.1 % | 210.5 | 2 | 37.6 | 70.2 | 100.7 | أشغال كبرى وهيكل قاعدية |
| 38.8 % | 204.2 | 6.5 | 53.1 | 72.8 | 71.8 | تنمية محلية وبشرية |
| 12.4 % | 65.4 | 12 | 22.5 | 20.3 | 10.6 | قطاع الفلاحة والصيد البحري |
| 8.6 % | 45 | - | - | 15 | 30 | دعم الإصلاحات |
| 100 % | 525 | 20.5 | 113.9 | 185.9 | 205.4 | المجموع |

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص: 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

أن قطاع الأشغال الكبرى وهيكل القاعدية قد خصصت له أكبر نسبة من إجمالي مبلغ البرنامج أي ما يقدر بـ 210.5 مليار دج، وسعت من خلاله الحكومة إلى إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية بغية توفير مناصب عمل جديدة وبالتالي تقليص نسبة البطالة ورفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية من خلال الاستثمار في مجال الهيكل القاعدية، بينما خصص مبلغ 204.2 مليار دج لقطاع التنمية المحلية والبشرية وهذا ما يؤكد سعي الحكومة إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق التوازن الجهوي ورفع معدلات التنمية البشرية وتخفيض نسبة الفقر في المجتمع، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد أيضا من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000 وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فقد قدر بـ 45 مليار دج وقد وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج وتهدف إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

• نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، وقد تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يلي⁽¹⁾:

(1): زمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 204

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛
 - نمو اقتصادي مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003؛
 - تراجع في البطالة من 29% إلى 24%؛
 - انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.
- إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليس باختيار سهل بالنسبة لبلد كالجزائر، ومع هذا فلقد خرجت بسلام من هذه التجربة إزاء مقرضي المال إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدرت بـ 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003⁽¹⁾.

لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأنه أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة⁽²⁾.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

لقد شكلت الإنتخابات الرئاسية لـ أبريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل إلتزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الإقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الإلتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للإنتفاح على الإقتصاد العالمي⁽³⁾.

(1): عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف، 2008.

(2): زيمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

(3): نفس المرجع، ص: 205.

أولاً: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها⁽¹⁾:

1- تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الإقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الإقتصاد الوطني.

2- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي.

3- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، لأن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة النذرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

4- رفع معدل النمو الإقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ثانياً: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، ويشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كالتالي:

⁽¹⁾: صالحى نجية، مخناش فتيحة، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مداخلة ضمن ملتقى أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي المستدام، جامعة سطيف1، 11-12/3/2013، ص: 6.

الجدول (3-2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

| البرنامج | المبالغ المخصصة للبرنامج | نسبة مئوية من إجمالي البرنامج |
|--|--------------------------|-------------------------------|
| 1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكن: | 1908.5 | 45.5% |
| - السكن | 555 | |
| - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني | 399.5 | |
| - برنامج البلدية للتنمية | 200 | |
| - تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية | 250 | |
| - تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز | 192.5 | |
| - باقي القطاعات | 311.5 | |
| 2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: | 1703.1 | 40.5% |
| - قطاع الأشغال العمومية والنقل | 1300 | |
| - قطاع المياه | 393 | |
| - قطاع التهيئة العمرانية | 10.15 | |
| 3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: | 337.2 | 8% |
| - الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري | 312 | |
| - الصناعة وترقية الاستثمار | 18 | |
| - السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف | 7.2 | |
| 4- برنامج تطوير الخدمة العمومية: | 203.9 | 4.8% |
| - العدالة والداخلية | 9.9 | |
| - المسالمة والتجارة وباقي الإدارات العمومي | 88.6 | |
| - البريد والتكنولوجيا الحديثة للإتصال | 16.3 | |
| 5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال | 50 | 1.2% |

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة الشلف-الجزائر، 2012، ص: 254.

يبين الجدول رقم (3-2) أن القطاعات المستفاد من البرنامج التكميلي تتمثل في⁽¹⁾:

- 1- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دج، ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي؛
- 2- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج، أي 40.5% من إجمالي البرنامج؛
- 3- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: إستفادت من 337.2 مليار دج، وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج؛
- 4- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية، وتصل قيمته 203.9 إلى مليار دج أي ما يعادل نسبة 4.8% من إجمالي البرنامج التكميلي؛
- 5- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دج أي ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي.

الفرع الثالث: برنامج توظيف النمو 2010-2014

أعلنت الرئاسة الجمهورية يوم 2010/05/24 عن انطلاق البرنامج الخماسي الإقتصادي والإجتماعي للفترة ما بين 2010-2014، ويأتي هذا البرنامج بعد انتهاء مدة البرنامج الخماسي السابق 2004-2009 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة وهو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال⁽²⁾:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
 - انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.
- والملاحظ أن برنامج توظيف النمو خصص له مبلغ إجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الإقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الإهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الإقتصادي من

(1): المرجع السابق، ص: 255.

(2): بيان إجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/5/24 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص ص:

خلال تعميق تنوع الإقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للإندماج بشكل كامل مع الإقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي:

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- ترميم الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

وقد أولى برنامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى بما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية وهي التعليم والصحة والعيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الإستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الإقتصادية وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3-3): الجهود المالية للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة: مليار دج

| المبلغ | البرامج |
|-------------|--|
| 9386 | التنمية البشرية |
| 379 | الخدمة العمومية |
| 6447 | المنشآت القاعدية |
| أكثر من 895 | الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية |
| 250 | البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال |

المصدر: بيان إجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/5/24 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص: 8-21.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أن السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أعطى مكانة متزايدة الأهمية للتنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني حيث تم تخصيص قرابة 10000 مليار دج للتنمية البشرية، وتم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة

في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها هذا البرنامج ووجه مبلغ 379 مليار دج خصيصا إلى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنه وسائل العمل بقطاع العدالة، وكذلك تم تخصيص ميزانية شاملة بقيمة 6447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية لفك العزلة عن كل المناطق وتعزيز المنشآت الأساسية، كما خصص كذلك غلفا ماليا فاق 895 مليار دينار لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية لأنه سيعرف إصلاحات كبرى خلال السنوات الخمس باعتباره يشكل قاعدة اللامركزية، وفي إطار استكمال مكتسبات المخططات السابقة خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 2010-2014 مبلغا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال، وبالتالي فإن تحرير الجزائر من تبعيتها للمحروقات جعلها تفرض نفسها أكثر وذلك مرهون لا محالة بترقية إقتصاد قائم على المعرفة تحظى فيه الجامعة بدور محوري.

المبحث الثاني: تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

إن السياسة المالية ما هي إلا البرنامج الذي تخطه وتتفذه الدولة مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث التوازن في الإقتصاد، ولذلك سنتعرض في هذا المبحث إلى تحليل التطورات التي عرفتها كل من سياسة الإيرادات العامة، سياسة النفقات العامة وسياسة الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2014.

المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر عنصر أساسي لمحور النشاط الإقتصادي والمالي للدولة كما تعد الأداة الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة، ويقودنا الحديث عن الإيرادات العامة إلى التركيز على أهم الأحداث ذات الصلة بالنظام الضريبي الجزائري، إذ شهد هذا الأخير منذ الاستقلال وخاصة انطلاقا من سنة 1988 عدة تغييرات زادت عمقا من الإصلاحات التي شرع فيها سنة 1992 والتي أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري.

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

يصنف القانون المتعلق بقوانين المالية إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى مايلي⁽¹⁾:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
 - مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
 - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
 - الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
 - التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
 - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
 - المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافطة الأسهم التي تسندها لها الدولة.
- ويتفحص الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين⁽²⁾:

أولاً: الإيرادات الإجبارية (الإيرادات الضريبية)

أ- الجباية العادية: تتكون من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

- 1- **الضرائب المباشرة:** وتتضمن الضرائب التي تستهدف الدخل (الضرائب على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات)، الضرائب التي تستهدف رؤوس الأموال والثروات (حقوق التسجيل والطابع).
 - 2- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون من الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على بعض المنتجات كالرسم على استهلاك الكحول والتبغ.
- ب- **الجباية البترولية:** وتتكون من الرسوم والأتاوى المنصوص عليها في قانون المحروقات.

ثانياً: الإيرادات الاختيارية (الإيرادات غير الضريبية)

وتضم أربعة أنواع من القطاعات هي:

(1): القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.

(2): حروشي جلول، **الضغط الضريبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص ص: 88-89.

- 1- **الدومين:** هو عبارة عن إيرادات أملاك الدولة المتمثلة في حصيدلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم.
- 2- **الإيرادات المختلفة للميزانية:** كإيرادات بيع المجلات والمنشورات وبعض الرسوم التي تتحصل عليها من المرافق كالمتاحف والمناطق الأثرية.
- 3- **الإيرادات النظامية:** المتمثلة في الإيرادات المتعلقة بمقابل المخالفات والغرامات.
- 4- **الإيرادات الاستثنائية:** المتمثلة في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول والهبات المقدمة من الخارج.

الفرع الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992

قبل التطرق إلى تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة سنعرض أولاً إلى أهم الإصلاحات الضريبية التي عرفتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق ولقد كان أهمها الإصلاح الضريبي لسنة 1992 والذي أسفر عن بنية جديدة للنظام الضريبي يعتمد على العناصر التالية:

• الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية:

ويدخل هذا ضمن الاتجاهات العالمية الرامية إلى تعزيز لا مركزية الحكم من جهة، تمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية، وفي مايلي نستعرض أهم الضرائب التي تضمنها الإصلاح الضريبي لعام 1992 وهي ثلاث ضرائب أساسية تتمثل في:

1- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

أسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحدد وفقاً لأحكام المواد من 85 إلى 98⁽¹⁾.

2- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

لقد تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر بموجب القانون 36/90 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 حيث نصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات

(1): المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2013.

وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات⁽¹⁾.

3- الرسم على القيمة المضافة (TVA)

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

• الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية⁽³⁾

وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية سنة 1986، ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص:

- مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي؛
- الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا تعتمد الممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة؛
- أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

(1): المادتين 135 و136 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة لسنة 1991.

(2): ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 02، 2003، ص ص: 24-32.

(3): آمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص: 258.

الجدول (3-4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: مليار دج

| مجموع الإيرادات | نوع الإيرادات | | | | السنوات |
|--------------------|------------------------|------------------|--------------------|--------------------|---------|
| | الإيرادات غير الجبائية | الجبائية العادية | الجبائية البترولية | الإيرادات الجبائية | |
| 152500 | 5200 | 71100 | 76200 | 147300 | 1990 |
| 248900 | 4700 | 82700 | 82700 | 244200 | 1991 |
| 311864 | 9200 | 108864 | 108864 | 302664 | 1992 |
| 313949 | 13262 | 121469 | 121469 | 300687 | 1993 |
| 477181 | 78831 | 176174 | 176174 | 398350 | 1994 |
| 611731 | 33591 | 241992 | 241992 | 378140 | 1995 |
| 825157 | 38557 | 290603 | 290603 | 786600 | 1996 |
| 926688 | 47890 | 314013 | 314013 | 878778 | 1997 |
| 774511 | 66127 | 329828 | 329828 | 708384 | 1998 |
| 950496 | 75608 | 314767 | 314767 | 874888 | 1999 |
| 1578161 | 55422 | 349502 | 349502 | 1522739 | 2000 |
| 1505526 | 150899 | 398238 | 956389 | 1354627 | 2001 |
| 1603188 | 177388 | 482896 | 942904 | 1425800 | 2002 |
| 1974466 | 164566 | 524925 | 1284975 | 1809900 | 2003 |
| 2229899 | 163789 | 580411 | 1485699 | 2066110 | 2004 |
| 3082828 | 174520 | 640472 | 2267836 | 2908308 | 2005 |
| 3639925 | 205041 | 720884 | 2714000 | 3434884 | 2006 |
| 3687900 | 209300 | 766750 | 2711850 | 3478600 | 2007 |
| 2902448 | 221759 | 665289 | 1715400 | 2680689 | 2008 |
| 3275362 | 201750 | 1146612 | 1927000 | 3073612 | 2009 |
| 3074644 | 275000 | 1297944 | 1501700 | 2799644 | 2010 |
| 3403108 | 424810 | 1448898 | 1529400 | 2978298 | 2011 |
| 3804500 | 301160 | 1983890 | 1519450 | 3503340 | 2012 |
| 3895315 | 248396 | 2031019 | 1615900 | 3646919 | 2013 |

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014

| | | | | | |
|---------|--------|---------|---------|---------|-------------|
| 3927748 | 258562 | 2091456 | 1577730 | 3669186 | 2014 |
|---------|--------|---------|---------|---------|-------------|

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS حوصلة إحصائية (1962-2011)، تاريخ الدخول 2017/4/30 على الساعة 17:00.

<http://www.ons.dz>

وزارة المالية، تاريخ الدخول 2017/5/1 على الساعة 16:00. <http://www.mf.gov.dz>

الجدول (3-5): مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة 1990-2014

الوحدة: نسبة مئوية

| السنوات | الإيرادات الكلية | الجباية البترولية | نسبة المساهمة |
|-------------|------------------|-------------------|---------------|
| 1990 | 152500 | 76200 | 49.97 |
| 1991 | 248900 | 161500 | 64.88 |
| 1992 | 311864 | 193800 | 62.14 |
| 1993 | 313949 | 179218 | 57.08 |
| 1994 | 477181 | 222176 | 46.56 |
| 1995 | 611731 | 336148 | 54.95 |
| 1996 | 825157 | 495997 | 60.10 |
| 1997 | 926688 | 564765 | 60.94 |
| 1998 | 774511 | 378556 | 48.87 |
| 1999 | 950496 | 560121 | 58.92 |
| 2000 | 1578161 | 1173237 | 74.34 |
| 2001 | 1505526 | 956389 | 63.52 |
| 2002 | 1603188 | 942904 | 58.81 |
| 2003 | 1974466 | 1284975 | 65.07 |
| 2004 | 2229899 | 1485699 | 66.62 |
| 2005 | 3082828 | 2267836 | 73.56 |
| 2006 | 3639925 | 2714000 | 74.56 |
| 2007 | 3687900 | 2711850 | 73.53 |
| 2008 | 2902448 | 1715400 | 59.10 |
| 2009 | 3275362 | 1927000 | 58.83 |
| 2010 | 3074644 | 1501700 | 48.84 |

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014

| | | | |
|-------|---------|---------|------|
| 44.94 | 1529400 | 3403108 | 2011 |
| 39.93 | 1519450 | 3804500 | 2012 |
| 41.48 | 1615900 | 3895315 | 2013 |
| 40.16 | 1577730 | 3927748 | 2014 |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (3-4).

الفترة 1990-2000: من خلال الجدول (3-4) نلاحظ أن الإيرادات الكلية في الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى غاية سنة 1997، فقد بلغت الإيرادات الكلية في سنة 1999 حوالي 152500 مليار دج، وفي سنة 2007 وصلت إلى 926688 مليار دج، أما سنة 1998 فقد سنة فقد شهدت تراجعا في الإيرادات الكلية حيث بلغت 774511 مليار دج، لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنتي 1999 و 2000، وهذا راجع بالأساس إلى الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة، فخلال الفترة 1990-1997 قامت الحكومة بتوسيع الرسم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل و زيادة الوعاء الضريبي.

أما الجدول رقم (3-5) فيوضح الهيمنة التي تحظى بها الجباية البترولية في الهيكل الضريبي حيث يلاحظ أن نسبة مشاركة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات الكلية هي نسبة كبيرة خلال كل السنوات وهي تتجاوز 50% إذا تم غض النظر عن سنتي 1990 و 1998 التي لم تتجاوز فيهما نسبة المشاركة 48% في حين سجلت سنة 2000 نسبة كبيرة قدرت ب 34.74% وبالتالي تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا ترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية.

الفترة 2001-2014: من خلال معطيات الجدولين (3-4) و(3-5)، نلاحظ أن الإيرادات الكلية في تزايد مستمر خلال الفترة 2001-2007 حيث بلغت قيمتها سنة 2001 1505526 مليار دج بينما سجلت سنة 2007 3687900 قيمة مليار دج أي بزيادة معتبرة قدرها 2182374 مليار دج، ويرجع هذا التحسن في إجمالي الإيرادات بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي شهده سوق النفط خلال هذه الفترة، حيث بلغ سعر البرميل سنة 2001 23.01 دولار أمريكي في حين بلغت قيمته سنة 2007 74.40 دولار أمريكي.

أما في سنة 2008 فقد عرفت الإيرادات الكلية تراجعاً في قيمتها حيث سجلت قيمة 2902448 مليار دج وذلك تأثراً بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً فقد عاودت الارتفاع مرة أخرى ابتداءً من سنة 2009 أين سجلت قيمة 3275362 مليار دج أي بزيادة وصلت قيمتها إلى 372914 مليار دج، وما يمكن ملاحظته خلال الفترة 2001-2009 الهيمنة الواضحة للجباية البترولية على حساب الجباية العادية حيث ساهمت بنسبة كبيرة في تشكيل الإيرادات الكلية وبلغ متوسط نسبة مساهمتها 65.95%.

استمر الارتفاع المسجل في الإيرادات الكلية إلى غاية سنة 2014 حيث وصلت قيمتها 3927748 مليار دج وهذا نتيجة لارتفاع الجباية البترولية من جهة وارتفاع في الجباية العادية من جهة أخرى خلال الفترة 2009-2014 كما هو مبين في الجدول رقم (3-4)، ولقد هيمنت هذه الأخيرة على الجباية البترولية خلال السنوات 2012، 2013، 2014، حيث بلغت قيمتها سنة 2014 2091456 مليار دج مقارنة بالجباية البترولية التي حققت 1577730 مليار دج خلال نفس السنة ويرجع ذلك إلى عودة الصدمة البترولية سنة 2014.

وبما أن نسبة مشاركة الإيرادات البترولية كبيرة تتجاوز 50% نحاول معرفة أسباب ارتفاع الإيرادات البترولية وذلك من خلال معرفة أسعار النفط.

الجدول (3-6): تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: دولار أمريكي

| السنوات | سعر البرميل |
|---------|-------------|
| 1990 | 24.34 |
| 1991 | 21.04 |
| 1992 | 20.03 |
| 1993 | 17.50 |
| 1994 | 16.19 |
| 1995 | 17.41 |
| 1996 | 17.47 |
| 1997 | 21 |
| 1998 | 12.85 |
| 1999 | 13.22 |

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014

| | |
|--------|------|
| 28.07 | 2000 |
| 23.01 | 2001 |
| 24.03 | 2002 |
| 28.02 | 2003 |
| 38.06 | 2004 |
| 54.4 | 2005 |
| 65.4 | 2006 |
| 74.4 | 2007 |
| 99.97 | 2008 |
| 62.2 | 2009 |
| 80.2 | 2010 |
| 112.9 | 2011 |
| 111.51 | 2012 |
| 109.38 | 2013 |
| 100.2 | 2014 |

المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي للفترة (1990-2004)، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 405.

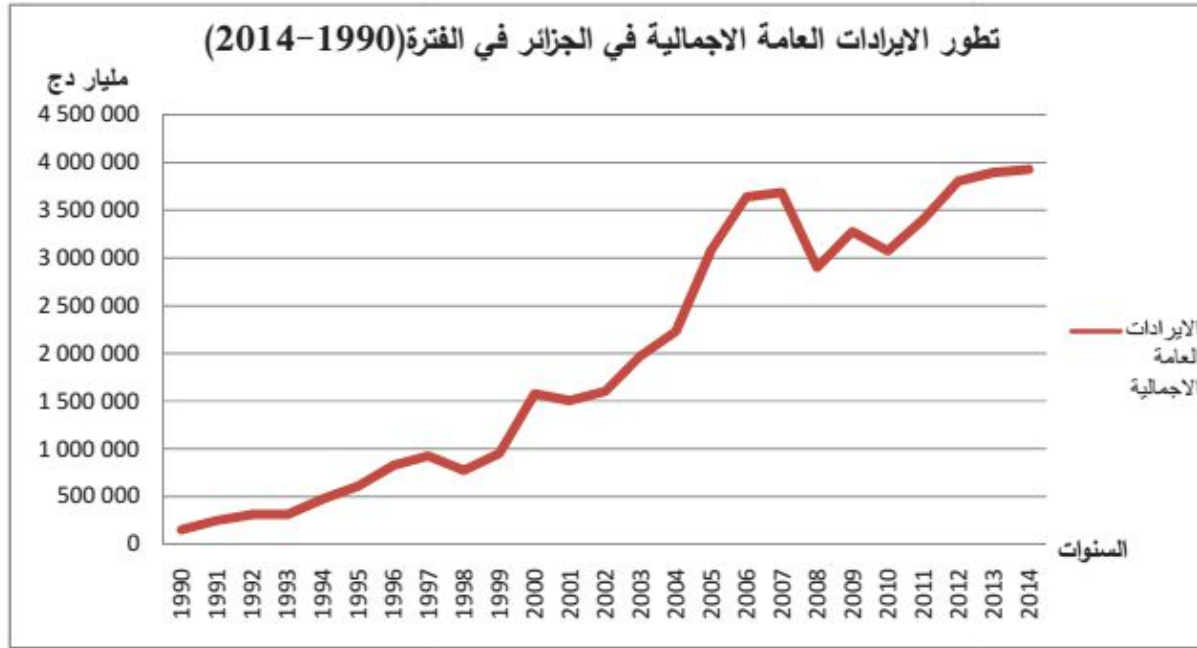
التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002، 2003، 2008، 2010، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط غير مستقرة وتشهد ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة 1990-2000 وذلك لوجود عدة عوامل تؤثر في تحديدها، الأمر الذي له انعكاسات على الجباية البترولية بصفة خاصة وإيرادات الميزانية العامة بصفة عامة، فنلاحظ أنه في سنة 1990 كان سعر البرميل من البترول يقدر بـ 24.34 وفي سنة 1998 انخفض إلى أقل من 13 دولار أمريكي، بينما نلاحظ خلال سنتي 1999 و 2000 ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل 13.22 دولار أمريكي سنة 1999 ليصبح في سنة 2000 28.07 دولار أمريكي، وما يمكن ملاحظته أنه يصعب التنبؤ بأسعار النفط الأمر الذي دفع الدولة إلى انتهاج إصلاحات ضريبية التي تعرف نوعا من الاستقرار مقارنة بالجباية البترولية⁽¹⁾.

(1): أريا عبد الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار-حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص: 69.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن سعر البرميل انخفض سنة 2001 إلى 23,31 دولار للبرميل الواحد ليعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2002 واستمر في الارتفاع خلال باقي السنوات ليصل إلى 112,9 دولار أمريكي سنة 2011 ثم سجل انخفاضا طفيفا خلال سنوات 2012 و 2013 و 2014 بمقدار 111,51 و 109.38 و 100,2 دولار أمريكي على التوالي⁽¹⁾.

الشكل (3-1): تطور الإيرادات الإجمالية في الجزائر في الفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول (3-4).

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية في الجزائر

تحظى النفقات بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة وهذه الأخيرة أشار إليها المشرع الجزائري باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة المدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار، والجزائر كغيرها من الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها الحكومية في إطار الميزانية العامة.

الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى:

1- نفقات التسيير ونفقات التجهيز: إستنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نوعين: مصاريف التسيير ومصاريف الإستثمار (المواد من 24 إلى 42).

⁽¹⁾: المرجع السابق، ص: 73.

أولاً: نفقات التسيير

وهي الإعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على إنفراد طبقاً لقانون المالية للسنة المعينة فكل وزارة لها إعتماد مالي خاص بها، ثم تأتي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة) لتوزيع هذه الإعتمادات داخل كل وزارة معينة⁽¹⁾.

وتجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

- 1- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب من الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.
- 2- **تخصيصات السلطات العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري الخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- 3- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.
- 4- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الإجتماعي والإقتصادي وعمليات التضامن.

⁽¹⁾: أعرم يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014

الجدول (3-7): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية.

| المبالغ (دج) | الدوائر الوزارية |
|-------------------|---|
| 2.712.507.000 | رئاسة الجمهورية..... |
| 955.926.000.000 | مصالح الوزير الأول..... |
| 540.708.651.000 | وزارة الدفاع الوطني. |
| 30.617.909.000 | وزارة الداخلية والجماعات المحلية..... |
| 72.365.637.000 | وزارة الشؤون الخارجية..... |
| 87.551.455.000 | وزارة العدل..... |
| 41.050.228.000 | وزارة المالية..... |
| 4.452.530.000 | وزارة الطاقة والمنجم..... |
| 233.232.749.000 | وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار..... |
| 24.260.117.000 | وزارة الفلاحة والتنمية الريفية..... |
| 241.274.980.000 | وزارة الشؤون الدينية والأوقاف..... |
| 38.922.265.000 | وزارة المجاهدين..... |
| 13.148.714.000 | وزارة الموارد المائية..... |
| 19.405.864.000 | وزارة النقل..... |
| 19.449.647.000 | وزارة الأشغال العمومية..... |
| 2.405.141.000 | وزارة السكن والعمران والمدينة..... |
| 18.630.359.000 | وزارة الاتصال..... |
| 696.810.413.000 | وزارة التربية الوطنية..... |
| 270.742.002.000 | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي..... |
| 25.233.155.000 | وزارة الثقافة..... |
| 49.491.196.000 | وزارة التكوين والتعليم المهني..... |
| 135.822.044.000 | وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة..... |
| 23.801.125.000 | وزارة التجارة..... |
| 277.547.000 | وزارة العلاقات مع البرلمان..... |
| 274.291.555.000 | وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي..... |
| 365.946.753.000 | وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات..... |
| 36.791.134.000 | وزارة الشباب والرياضة..... |
| 3.680.186.000 | وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال..... |
| 3.007.737.000 | وزارة السياحة والصناعة التقليدية..... |
| 2.323.410.000 | وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية..... |
| 4.243.755.743.000 | المجموع الفرعي |
| 470.696.623.000 | التكاليف المشتركة |
| 4.714.452.366.000 | المجموع العام |

المصدر: الجدول (ب) ملحق بقانون المالية 2014.

ثانيا: نفقات التجهيز

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات الاستثمار أو التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة⁽¹⁾، مثل الزراعة، الأشغال والبناء النقل والسياحة، إن قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز تمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والاستثمار، ولا يمكن لأي عملية أن تتجزأ إلا إذا كانت مسجلة وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الإعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الاستثمار حيث تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي⁽²⁾:

1- الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة؛

2- إعانات الإستثمار والممنوحة من قبل الدولة والقطاع العام والخاص؛

3- النفقات الأخرى بالرأسمال.

والتصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر حول تأثير نشاط الدولة الاستثماري ومنه تقسم نفقات التجهيز بدورها إلى⁽³⁾:

أ- **العناوين:** لقد نص المشرع الجزائري على أنه تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار وفق ثلاث أبواب(عناوين) وهي:

- الإعانات المنفذة من قبل الدولة؛

- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

ب- **القطاعات:** يحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول(ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية وذلك ما يوضحه

⁽¹⁾المرجع السابق، ص ص: 48-49.

⁽²⁾ المادة 35 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقانون المالية المؤرخ في 1984/7/7.

⁽³⁾ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص ص: 198-199.

الجدول الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2014 بحيث تظهر القطاعات والإعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

الجدول (3-8): نموذج لميزانية التجهيز (توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات).

| القطاعات | رخص البرامج | اعتمادات الدفع |
|--|---------------|----------------|
| الصناعة..... | 2.972.000 | 2.820.500 |
| الفلاحة والري..... | 229.135.500 | 203.520.500 |
| دعما لخدمات المنتجة..... | 34.455.000 | 29.347.000 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية..... | 920.347.600 | 781.640.900 |
| التربية والتكوين..... | 231.721.400 | 243.865.900 |
| المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية..... | 219.301.600 | 236.615.100 |
| دعم الحصول على السكن..... | 116.384.500 | 127.536.000 |
| مواضيع مختلفة..... | 510.000.000 | 360.000.000 |
| المخططات البلدية للتنمية..... | 65.000.000 | 65.000.000 |
| المجموع الفرعي للاستثمار | 2.329.317.600 | 2.050.345.900 |
| دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)... | - | 661.368.310 |
| البرنامج التكميلي لفائدة الولايات..... | 130.000.000 | 70.000.000 |
| احتياطي لنفقات غير متوقعة..... | 285.000.000 | 160.000.000 |
| المجموع الفرعي للعمليات برأس المال | 415.000.000 | 891.368.310 |
| مجموع ميزانية التجهيز | 2.744.317.600 | 2.941.714.210 |

المصدر: الجدول (ج) الملحق بقانون المالية 2014.

ج- القطاعات الفرعية، الفصول، والمواد: وبدورها تقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى قطاعات فرعية وفصول و مواد مرفوقة كلها بالإعتمادات المخصصة لها.

2- نفقات المصالح والنفقات التحويلية: يقوم هذا التقسيم على أساس معيار المقابل المباشر للإنفاق الحكومي، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، أما النفقات التحويلية فهي تؤدى بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل القومي، فقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الإجتماعية للهيئات العمومية، حيث أصبح مقبولا أن يجرى الإنفاق الحكومي بدون

مقابل من أجل أهداف التنمية الإجتماعية، كالمناح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الإجتماعي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (3-9) الذي يتبين منه أن النفقات في الجزائر متزايدة كأى دولة، غير أن نسبة الزيادة تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تتخفف وذلك بحسب الظروف الإقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة.

الجدول (3-9): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014

| السنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | النفقات العامة الإجمالية | نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة | نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة |
|---------|---------------|---------------|--------------------------|--|--|
| 1990 | 88800 | 47700 | 136500 | 65.05 | 34.95 |
| 1991 | 153800 | 58300 | 212100 | 72.51 | 27.49 |
| 1992 | 276131 | 144000 | 420131 | 65.72 | 34.28 |
| 1993 | 291417 | 185210 | 476627 | 61.14 | 38.86 |
| 1994 | 330403 | 235926 | 566329 | 58.34 | 41.66 |
| 1995 | 473694 | 285923 | 759617 | 62.36 | 37.64 |
| 1996 | 550596 | 174013 | 724609 | 75.99 | 24.01 |
| 1997 | 643555 | 201641 | 845196 | 76.14 | 23.86 |
| 1998 | 663855 | 211884 | 875739 | 75.81 | 24.19 |
| 1999 | 774695 | 186987 | 961682 | 80.56 | 19.44 |

(1): لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 38.

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014

| | | | | | |
|-------|-------|---------|---------|---------|------|
| 27.33 | 72.67 | 1178122 | 321929 | 856193 | 2000 |
| 27.05 | 72.95 | 1321028 | 357395 | 963633 | 2001 |
| 29.21 | 70.79 | 1550646 | 452930 | 1097716 | 2002 |
| 31.51 | 68.49 | 1639265 | 516504 | 1122761 | 2003 |
| 33.78 | 66.22 | 1888930 | 638036 | 1250894 | 2004 |
| 39.32 | 60.68 | 2052037 | 806905 | 1245132 | 2005 |
| 41.38 | 58.62 | 2453014 | 1015144 | 1437870 | 2006 |
| 46.15 | 53.85 | 3108669 | 1434638 | 1674031 | 2007 |
| 47.08 | 52.92 | 4191053 | 1973278 | 2217775 | 2008 |
| 45.84 | 54.16 | 4246334 | 1946311 | 2300023 | 2009 |
| 40.47 | 59.53 | 4466940 | 1807862 | 2659078 | 2010 |
| 33.75 | 66.25 | 5731407 | 1934500 | 3797252 | 2011 |
| 33.49 | 66.50 | 7054350 | 2363010 | 4691340 | 2012 |
| 37.36 | 62.63 | 6635620 | 2479260 | 4156360 | 2013 |
| 36.50 | 63.49 | 7153040 | 2611000 | 4542040 | 2014 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons، حوصلة الإحصائيات 1962-2011، تاريخ الدخول 2017/04/28 على الساعة 18:00

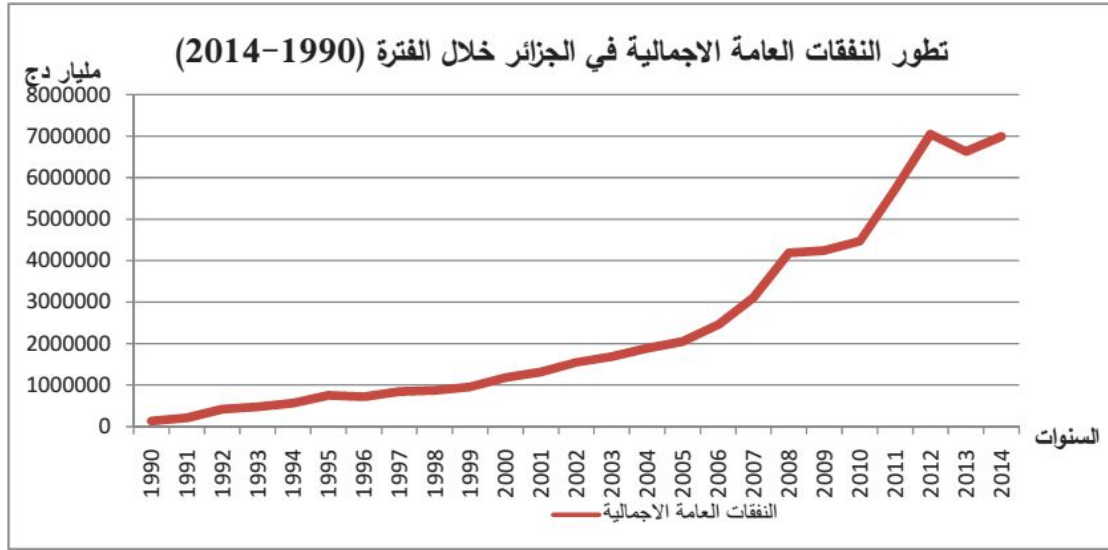
<http://www.ons.dz>

www.ons.dz/imag/pdf/ch12-finances-publiques-arabe.pdf

وزارة المالية، تاريخ الدخول 2017/04/28 على الساعة 18:30

www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget_2013.pdf

الشكل (3-2): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر في الفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-12).

وعلى هذا الأساس سنقوم بتحليل نفقات الجزائر خلال الفترة 1990-2014 عبر فترتين:

الفترة 1990-1999: في ظل هذه الفترة تميزت السياسة الإنفاقية بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز حيث تميزت الفترة من 1990-1994 باتفاقات الإستعداد الإئتماني، بينما الفترة ما بين 1995-1999 فتمثل مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، حيث نلاحظ أن زيادة النفقات العامة في الفترة من 1990-1994 كانت متواضعة نوعا ما في سنة 1990 إذ بلغت 136500 مليار دج حتى سنة 1994 بـ 566329 مليار دج ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور وكذلك تسديد المديونية العامة، أما في الفترة ما بين 1995-1999 فقد تزايدت النفقات العامة من 759617 مليار دج سنة 1995 إلى 961682 مليار دج سنة 1999، وذلك بسبب إرتفاع أسعار البترول التي عرفت إنتعاشا ملحوظا، كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الإجتماعية المتمثلة في دعم الفئات المحرومة، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة وذلك بسبب الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية، ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال وانتشار الفساد في القطاع العام، وبالتدقيق في نسب الزيادة نلاحظ إنخفاضا طفيفا سنة 1996 إلى 724609 مليار دج مقارنة بسنة 1995 ويرجع إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات

الإقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي⁽¹⁾. بالنسبة لنفقات التسيير يكشف الجدول أن هناك إختلالا هيكليا بينها وبين نفقات التجهيز، حيث نلاحظ ارتفاعا ملحوظا فيها فقد بلغت نسبة 72.51% سنة 1991 من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت أقصاها خلال سنة 1999 بنسبة 80.56% أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا، حيث ارتفعت من 88800 مليار دج سنة 1990 إلى 774695 مليار دج سنة 1999 حيث قدر معدل النمو السنوي لنفقات التسيير للفترة 1990 بـ 29.78% في المتوسط، أما بالنسبة لنفقات التجهيز رغم محدوديتها سنة 1990 والبالغة 47700 مليار دج أي بنسبة 34.95% من إجمالي النفقات العامة، نلاحظ أنها إنخفضت خلال الفترة 1990-1999 إلى أن وصلت إلى أدنى حد لها سنة 1999 بنسبة 19.44% من إجمالي النفقات العامة وهذا رغم أن قيمتها المطلقة بدأت تتزايد وتتوسع إلى غاية نهاية التسعينيات.

الفترة 2000-2014: تمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق البرامج الإستثمارية المتمثلة في برنامج توطيد النمو الإقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وخلال هذه الفترة حدثت زيادة متسارعة للإنفاق العام الذي انتقل من 1178122 مليار دج سنة 2000 إلى 1888930 مليار دج سنة 2004 وإلى 4246334 مليار دج سنة 2009، ثم إلى 7058250 مليار دج سنة 2012 وترجع هذه الزيادة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية في سنة 2006 وإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 حيث انتقلت من \$12.07 للبرميل خلال هذه السنة إلى \$27.72 للبرميل سنة 2011، وكذا قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الإقتصاد⁽²⁾. وكل هذه الارتفاعات في نسبة الإنفاق العام راجعة إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فبخصوص نفقات التسيير فقد ارتفعت سنة 2001 إلى 963633 مليار دج، وذلك نتيجة إرتفاع الأجور والرواتب والمعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي (SNMG)، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت في نفس السنة بـ 357395 مليار دج، ويرجع ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تضمنه قانون المالية التكميلي 2001، وتستمر الإرتفاعات في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز لسنوات 2003، 2002، 2004 حتى سنة 2005 وخلال هذه السنة إنخفضت نفقات التسيير وارتفعت نفقات التجهيز، وتشكل هذه التطورات بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 حيث

(1): عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1995-2013)، مذكرة نيل شهادة

الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص 119.

(2): معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

سجلت نفقات التسيير 1245132 مليار دج ويعود هذا التراجع أساسا إلى إنخفاض التحويلات الجارية وكذا إنخفاض الفوائد على الدين العام، وسجلت نفقات التجهيز 806905 مليار دج، وتتعلق نسبة الزيادة هذه بقطاعات البنية التحتية الإقتصادية الري والموارد المالية والصيد البحري، التربية والتعليم، واستمرت الإرتفاعات في النفقات العامة إلى أن بلغت النفقات الكلية في 2013 مستوى 6635620 مليار دج مقابل 7054350 مليار دج في سنة 2012، وقد خص هذا الإنخفاض في النفقات الكلية الإرتفاعات التي عرفتها النفقات الجارية أكثر مما خص نفقات رأس المال إذ أدت الإرتفاعات العالية للنفقات الجارية خلال سنتي 2011 و 2012 إلى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي، وبالعكس فقد إنخفضت النفقات الجارية في 2013 مع بقائها أعلى مما كانت عليه في 2010 ولقد انتقلت النفقات الجارية من 4691340 مليار دج في 2012 إلى 4156360 مليار دج في 2013، وقد نتج أساسا هذا الإنخفاض عن الإنخفاض في التحويلات الجارية وبقدر أقل عن انخفاض نفقات المستخدمين، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات قد احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات زيادات في الأجور وظهر انخفاض التحويلات الجارية أساسا على الإنخفاض في نفقات بند التحويلات الأخرى (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، ويقدر أقل عن الإنخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، وفيما يخص نفقات التجهيز فقد ارتفعت بقوة من 2005 إلى 2008 لتستقر بين 2008 و 2011، وبلغت 2363010 مليار دج في سنة 2012 قبل أن ترتفع إلى 2479260 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية في حين عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الإنخفاض ونحو الإرتفاع قليل الأهمية.

الفرع الثالث: تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
الجدول (3-10): حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي 1990-2014

الوحدة: مليون دج

| السنوات | النفقات العامة | الناتج المحلي الخام | نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الخام % |
|---------|----------------|---------------------|--|
| 1990 | 136500 | 554388.1 | 24.6 |
| 1995 | 759617 | 2004994.7 | 37.9 |
| 2000 | 1178122 | 4123513.9 | 28.6 |
| 2005 | 2052037 | 7561984.3 | 27.1 |
| 2010 | 4466940 | 12034399.0 | 37.1 |
| 2011 | 5731407 | 14481007.8 | 39.6 |
| 2012 | 7054350 | 16208698.4 | 43.5 |
| 2013 | 6635620 | 16643833.6 | 39.9 |
| 2014 | 7153040 | 17205106.3 | 41.6 |

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الآتية:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/ch_12-FINANCES-PUBLIQUES.Arabe.pdf

<http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget2013.pdf>

يتبين من الجدول أعلاه أن حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج الخام في حدود الثلث، حيث قدرت هذه الحصة للفترة 1990-1999 ما نسبته 32.36% في المتوسط وفي حدود 33.51% في المتوسط للفترة 2000-2011، واستقرت في نفس المستوى للفترة 1990-2011 أي ما نسبته 32.99% في المتوسط، ومع ذلك فقد ارتفعت هذه الحصة خلال هذه الفترة إلى مستوى 43.5% سنة 2012، واستقرت عند 41.6% سنة 2014، وعلى الرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من

القطاعات لا تحظى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما أنه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة خاصة رغم أن هدف النفقات في عصرنا أصبح إجتماعيا أكثر منه إقتصاديا⁽¹⁾.
أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الداخلي الخام فقد ارتفع من 135570.6 مليار دج سنة 2000 إلى 397323.6 مليار دج سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي 10.67% في المتوسط للفترة 2000-2011، حيث شهد انخفاض من 319265.2 مليار دج سنة 2008 إلى 282636.5 مليار دج سنة 2009 بنسبة 11.47%.

الفرع الرابع: علاقة النفقات العامة بالجباية بالترولية

إن الجزائر من الدول التي تأتي أكبر نسبة من إيراداتها من الجباية البترولية، مما يدفعنا إلى البحث حول العلاقة بين هذه الأخيرة والنفقات العامة وممكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3-11): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر 1990-2014

الوحدة: مليون دج

| السنوات | النفقات العامة | الجباية البترولية | نسبة الجباية البترولية للنفقات العامة |
|---------|----------------|-------------------|---------------------------------------|
| 1990 | 136500 | 76200.0 | 56 |
| 1995 | 759617 | 336148.0 | 44 |
| 2000 | 1178122 | 1173237.0 | 100 |
| 2005 | 2052037 | 2267836.0 | 111 |
| 2010 | 4466940 | 1501700.0 | 34 |
| 2011 | 5731407 | 15294000 | 27 |
| 2012 | 7054350 | 1519040.0 | 22 |
| 2013 | 6635620 | 1615900.0 | 24 |
| 2014 | 7153040 | 1577730.0 | 22 |

المصدر: نفس المراجع المعتمدة في الجدول (3-13).

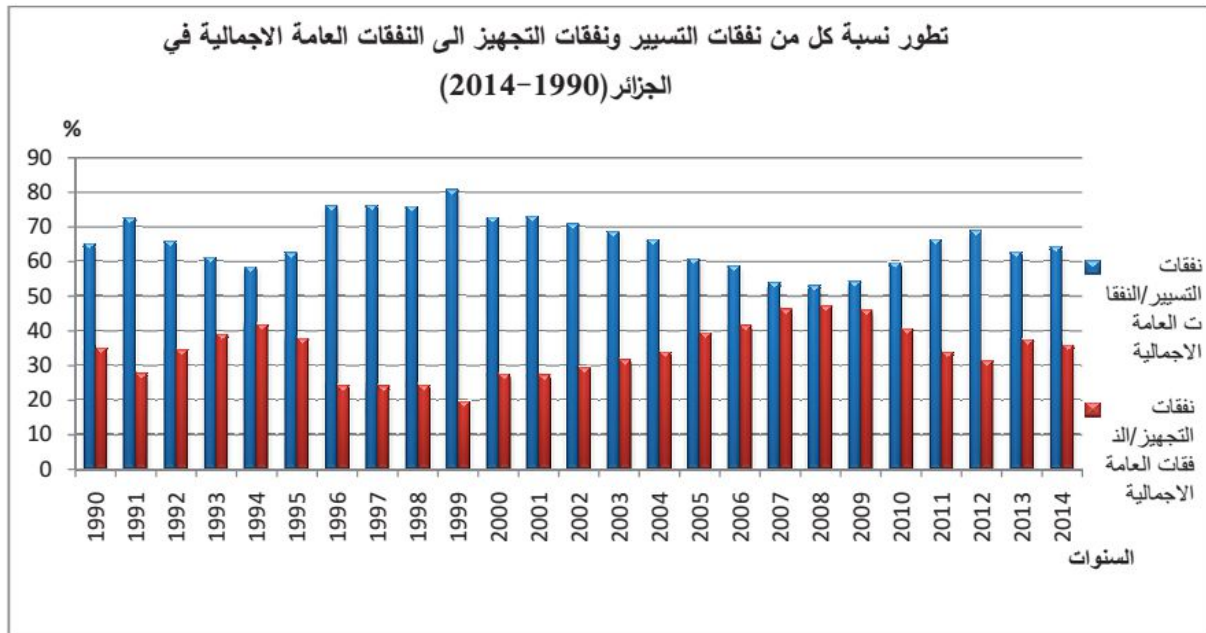
(1): بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 114.

يتضح من الجدول أن الجباية البترولية تعتبر أهم مصدر تمويل النفقات العامة في الجزائر، حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة ما يفوق 69% في المتوسط و ذلك للفترة 1990-2007، وقد بلغت نسبة التغطية للنفقات العامة إلى أقصى معدل لها خلال هذه الفترة بما يفوق 111% سنة 2006، لأن معدل نمو الجباية البترولية أكبر من معدل نمو النفقات العامة بالرغم من اتجاه الإرتفاع المستمر للنفقات العامة في هذه النسبة، بعدها بدأت النسبة في التراجع إلى أن وصلت إلى 22% سنة 2004، أما فيما يتعلق بنسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير فقد بلغت ما يفوق 96% للفترة 1990-2011، وقد ارتفعت إلى 189% سنة 2006 حتى وصلت إلى أدناها بنسبة 40.3% سنة 2011⁽¹⁾.

الفرع الخامس: تحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر 1990-2014

الشكل (3-3): تطور نسبة كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في

الجزائر 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-12).

1- تحليل تطور هيكل نفقات التسيير

لقد عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تزييدا مستمرا، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، إذ أن نفقات التسيير قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها

⁽¹⁾: العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 5/ ديسمبر 2016، ص: 209.

بنسبة 80.56% سنة 1999، وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وارتفاع الأجور والرواتب والمنح وإحداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية 1992، وبلغت نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة 65.5% في المتوسط للفترة 1990-2011، في حين سجلت نفس النسبة للفترة 1990-1999 ما يقارب 70%، لتعرف بعدها اتجاه ومنحنى تنازلي وذلك بإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز حيث وصلت إلى 63.1% في المتوسط للفترة 2000-2011 ثم انخفضت إلى مستوى 47.08% سنة 2008، أما فيما يتعلق بالقيم المطلقة فعن مبالغ نفقات التسيير تبقى في تزايد مستمر بالرغم من إختلاف معدل النمو السنوي إذ ارتفعت من 88800 مليار دج سنة 1990 إلى 856193 مليار دج سنة 2000، ثم تواصلت بالارتفاع بوتيرة أقل تسارعا حيث بلغت 1250894 مليار دج سنة 2004، حيث شهدت هذه الفترة مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية ورفع مختلف الإعانات بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تدني مستوى البطالة في 2003-2004، ثم ارتفعت إلى 3797252 مليار دج سنة 2011 وفي سنة 2012 نلاحظ ارتفاع قدر ب 4691340 مليار دج ثم تراجع طفيف في نفقات التسيير سنة 2013 قدر ب 4156360 مليار دج ثم تزداد سنة 2014 ب 4542040 مليار دج، ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وارتفاع نتيجة أصنافها والمتمثلة في التحويلات الجارية ونفقات المستخدمين وما يتعلق بمنح المجاهدين، أما ارتفاع نسبة النفقات الجارية فقد نتج عن ارتفاع التحويلات الجارية بدرجة أقل عن ارتفاع نفقات المستخدمين، وإن هذا الارتفاع في نسبة النفقات الجارية لم ينجم عن ارتفاع الخدمة العمومية بل كان ناجما عن ارتفاع التحويلات بما فيها الدعم وارتفاع دخل الموظفين وكذلك يرجع إلى قانون المالية التكميلي⁽¹⁾.

أخيرا نصل إلى أن التوسع الميزاني خلال سنوات الألفينات قد أدى إلى ظهور نوعين من التحديات الكبيرة اللذان يواجهان الاقتصاد الوطني، يتعلق الأول بقابلية إستمرارية المالية العامة على المدى المتوسط الأجل ويتعلق الثاني بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي.

2- تحليل تطور هيكل نفقات التجهيز

سجلت نفقات التجهيز ما قيمته 47700 مليار دج سنة 1990 لترتفع إلى ما يقارب 285923 مليار دج سنة 1995، بعدما شهدت تذبذب بالانخفاض لغاية سنة 1999، حتى تعاد الانطلاقة من جديد وبمعدل مرتفع لتصل إلى ما قيمته 1434638 مليار دج سنة 2007، لتعاود الارتفاع من جديد ب 1807862 مليار

(1): المرجع السابق، ص: 208.

دج سنة 2010 إلى 1934500 مليار دج سنة 2011، ثم نلاحظ تزايد متواصل سنة 2012، 2013، 2014 بما قيمته 2363010، 2479260، 2611000 مليار دج على التوالي، نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الإيرادات العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية، ومن جهة تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تتضمنه من برامج للتنمية فهذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا ترجع إلى نفقات قطاع السكن ونفقات البنية التحتية وانتهاج سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى وقد عرفت النفقات الأخرى ذات الوزن المعبر في مجموع نفقات التجهيز تطورات متباينة.

ويجدر التذكير هنا بأن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات الألفينات كان أهم عنصر في ارتفاع النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات، وعليه فإن الحفاظ على المبالغ المتوصل إليها في هذا النوع من النفقات توافقا مع إمكانيات الامتصاص المتاحة للاقتصاد الوطني لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية يستدعي كل الاهتمام⁽¹⁾.

المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة في الجزائر أداة مهمة لقياس مدى تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، كما تعد من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل وإعادة توزيع الدخل والثروات.

حيث عرف التشريع الجزائري الموازنة العامة على أساس قانون المالية من خلال اعتبار قانون 84-17 المجلس لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفت المادة 06 الميزانية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها⁽²⁾.

(1): المرجع السابق، ص: 208.

(2): المادة 06 من القانون 17/84 المجلس لقانون الميزانية في الجزائر.

كما يعرف القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلية والنفقات بالرأس مال وترخص بها⁽¹⁾.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر هي " وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية ". أما عجز الموازنة العامة فهو عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة للدولة، ويأخذ عجز الموازنة العامة شكلين:

أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة، وهذا هو الذي يصيب الدول النامية والجزائر واحدة منها، أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الإقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة، وهذا ما يظهر في إقتصاديات الدول المتقدمة وبالتالي يعد أحد عوامل الإختلال الأساسية التي تعبت بأوضاع التوازن الإقتصادي العام الداخلي.

وفي الجزائر تكبدت مالية الدولة خلال الفترة 1990-2014 عجزا مزمانا يرجع أساسا إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة أسرع تفوق معدل سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الجبائية الإقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن توازن الميزانية العامة في الجزائر قد تأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجبائية البترولية التي ساهمت في الإيرادات العامة بنسبة تزيد عن 50% خلال هذه الفترة، وقد زادت تبعية الميزانية العامة للجبائية البترولية من حدة مشكل تمويل التنمية وإشباع الحاجة الإجتماعية خاصة وقد رافق ذلك تسيير غير عقلاني للنفقات العمومية.

وللوقوف أكثر على وضع الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 نعتمد على الجدول

التالي:

(1): القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

الجدول (3-12): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

| السنوات | رصيد الموازنة العامة | الناتج المحلي الخام | النسبة إلى الناتج |
|---------|----------------------|---------------------|-------------------|
| 1990 | 16000 | 554388.1 | 2.88 |
| 1991 | 36800 | 8444999 | 4.26 |
| 1992 | -108267 | 1048200 | -10.7 |
| 1993 | -162678 | 1165999 | -13.67 |
| 1994 | -89148 | 1491500 | -6 |
| 1995 | -147886 | 2004994.7 | -7.37 |
| 1996 | 100566 | 100566 | 3.91 |
| 1997 | 87472 | 87472 | 3.14 |
| 1998 | -101189 | -101189 | -3.57 |
| 1999 | -11186 | -11186 | -0.34 |
| 2000 | 400039 | 4123513 | 9.7 |
| 2001 | 184498 | 4225113 | 4.3 |
| 2002 | 52542 | 4522773 | 1.16 |
| 2003 | 284291 | 5252321 | 5.41 |
| 2004 | 338291 | 6149116 | 5.5 |
| 2005 | 1030791 | 7561984 | 13.63 |
| 2006 | 1186911 | 8501635 | 13.96 |
| 2007 | 579231 | 9352886 | 6.19 |
| 2008 | -1288603 | 11043703 | -11.66 |
| 2009 | -970972 | 9968025 | -9.74 |
| 2010 | -1392296 | 11994563 | -11.61 |
| 2011 | -2328293 | 14588531 | -16.03 |
| 2012 | -3249850 | 16208698 | -20.5 |
| 2013 | -2740305 | 16643833 | -16.46 |
| 2014 | -2707872 | 17205106 | -15.73 |

المصدر: البنك الدولي، تاريخ الدخول، 2017/04/30 على الساعة 15:30. <http://www.banque-mondiale.org>

الفترة 1990-2000: من خلال معطيات الجدول رقم (3-12) نلاحظ أنه في سنة 1990 حقق رصيد الميزانية العامة فائض معتبر قدره 16000 مليار دج أي مانسبته 1.88% من الناتج الداخلي الإجمالي، وكان هذا نتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر خلال بداية التسعينيات والتي حققت من ورائها زيادة في الإيرادات العامة حيث بلغت هذه الأخيرة سنة 1990 152500 مليار دج منها 76200 مليار دج من الجباية البترولية وقد استمر هذا الفائض في الإرتفاع سنة 1991 ليصل إلى حدود 36800 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 4.26% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويعود ذلك في الأساس إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية والتي بلغت سنة 1991 161500 مليار دج ولكن هذا الفائض لم يستمر طويلا فقد شهدت سنة 1992 عجز في الميزانية العامة قدر بـ 10827 مليار دج أي بنسبة 10.33% من إجمالي الناتج الداخلي، وتواصل هذا العجز سنة 1993 حيث سجل 162678 مليار دج وهذا بسبب الإنخفاض الملحوظ في أسعار النفط أين بلغ سعر البرميل سنة 1993 إلى 16.19 دولار أمريكي مقابل 24.34 دولار أمريكي سنة 1990 وكذلك بسبب الإرتفاع في النفقات العامة التي بلغت قيمتها 476627 مليار دج خلال نفس السنة، وفي سنة 1994 تقلص العجز في الموازنة العامة إلى 89418 مليار دج أي ما نسبته 6% والسبب في ذلك هي الإجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، لكن هذا العجز لم يتوقف وتفاقم مجددا سنة 1995 حيث بلغ 147886 مليار دج وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من تزايد الإيرادات العامة، حيث ارتفعت النفقات العامة بنسبة 34.13% سنة 1995 بينما زادت الإيرادات العامة خلال نفس السنة بمقدار 28.20%، أما سنتي 1996 و1997 فقد شهدت الميزانية العامة فائضا قدر بـ 100566 87472 مليار دج على التوالي وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة نظرا لإرتفاع أسعار البترول إلى 17.47 و21 دولار أمريكي خلال سنتي 1996-1997 على التوالي، إلا أن الوضع لم يبقى على حاله فلقد انخفضت أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.85 دولار أمريكي واستمر أثره خلال السداسي الأول من سنة 1999 حيث بلغ 13.22 دولار أمريكي للبرميل وبالتالي قدر العجز خلال هاتين السنتين بـ 101069 و11185 مليار دج على الترتيب.

الفترة 2000-2014: عرفت السنوات الأولى من القرن الحالي تحسنا كبيرا ومهما في أوضاع المالية العامة في الجزائر، حيث ومع حلول سنة 2000 سجلت الميزانية العامة فائضا معتبرا في الرصيد الإجمالي بمقدار 400039 مليار دج والذي يمثل نسبة 9.7% من إجمالي الناتج الداخلي والسبب في ذلك يرجع أساسا إلى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع إجمالي

الإيرادات العامة إلى 1578161 مليار دج، وقد استمر هذا الفائض في رصيد الميزانية إلى غاية سنة 2007، حيث قدر بـ 579231 مليار دج، أي ما نسبته 6.19% إلى إجمالي الناتج الداخلي، أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ فائض هذا الصندوق سنة 2008 مبلغ 4280 مليار دج في شكل مخزون الإذخارات المالية للخزينة مودعة لدى البنك، لكن ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 سجلت الميزانية العامة في الجزائر رقدا سلبيا، حيث وصلت قيمة هذا العجز سنة 2009 إلى 1288603 مليار دج أي ما نسبته 11.66% إلى الناتج الداخلي الإجمالي ليصل سنة 2014 27078872 مليار دج بنسبة 15.73% إلى الناتج الداخلي الإجمالي، ويرجع السبب على العموم إلى الإنخفاض في إيرادات الجباية البترولية والإرتفاع في النفقات العامة بمعدل متسارع خلال طيلة هذه السنوات نتيجة إنخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية واستمرار الحكومة في ضخ الأموال لتمويل برامج الاستثمار المبرمجة خلال هذه الفترة.

يتضح من كل ما سبق أن نمو الميزانية العامة للدولة قد صاحبه عجزا لازما لها في معظم الفترات بالنظر لتراكم أسبابه ومن بينها⁽¹⁾:

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها؛

- اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع بها هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات أسعار النفط والتي تتعكس على إيرادات الجباية البترولية؛

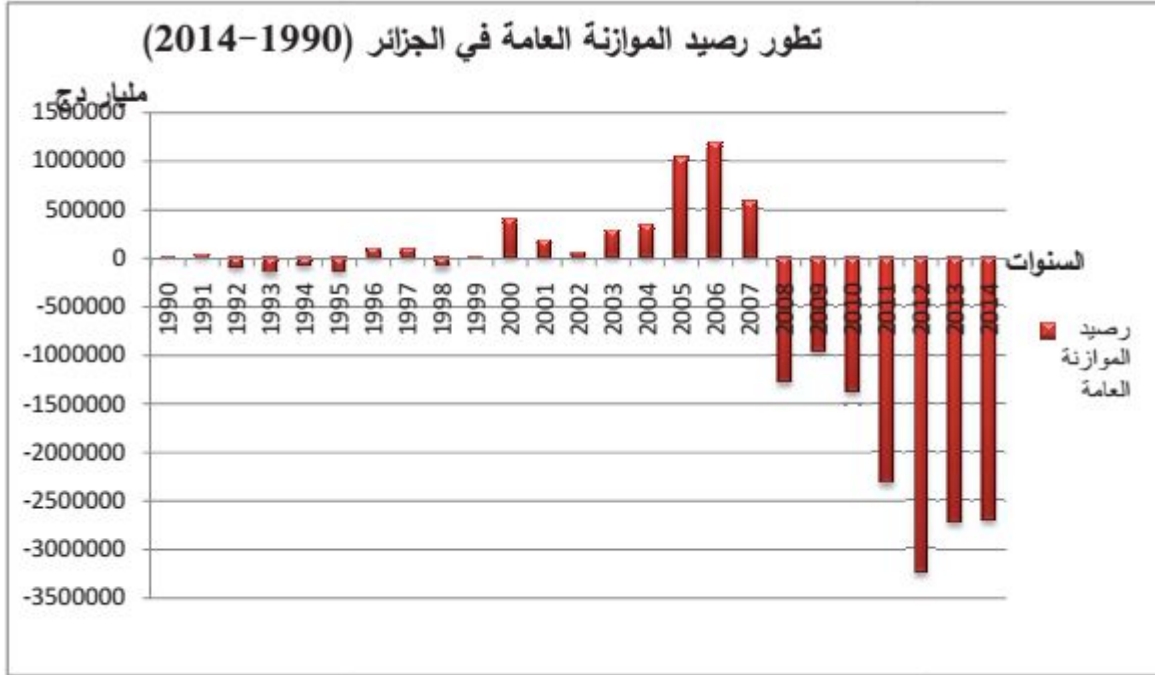
- ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي، ومن أجل إقامة نظام جبائي عصري في الجزائر أدخلت خلال سنوات التسعينات إصلاحات عامة تمثلت في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الشركات، كما أن تحسين خدمات الإدارة الجبائية ورفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة وتسيير النفقات الجبائية لقطاع المحروقات تعتبر من التحديات التي ينبغي رفعها؛

(1): لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 148-150.

خلال الفترة 1990-2014

- ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة، مما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسة القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الإقتصادي، وينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الموازنة.

الشكل (3-4): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-12).

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على متغيرات الإستقرار الإقتصادي في

الجزائر 1990-2014

بهدف الوقوف على وضع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وموقعه من الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 1990-2014 سنقوم ضمن هذا المبحث بدراسة وتحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة أساسا في: النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم اقتصادها، بحيث يعكس مقدار الزيادة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات، والمنتج لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر يدرك تبعيته الواضحة لتطورات أسعار النفط العالمية، حيث كان هذا المؤشر مرتفع في فترة السبعينات عندما كانت أسعار النفط مرتفعة لينخفض في نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986،

وفي ما يلي سنقوم بدراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014 وسنتطرق أيضا إلى أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر وضرورة تنويعها.

الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

شهدت فترة التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي مست البلاد، مما إنعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة حيث عرفت تذبذبات حادة نتج عنها عدم استقرار في الاقتصاد الوطني.

الجدول (3-13): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: نسبة مئوية%

| السنوات | معدل النمو |
|---------|------------|
| 1990 | 0.80 |
| 1991 | -1.20 |
| 1992 | 1.80 |
| 1993 | -2.10 |
| 1994 | -0.90 |
| 1995 | 3.80 |
| 1996 | 4.10 |
| 1997 | 1.10 |
| 1998 | 5.10 |
| 1999 | 3.20 |
| 2000 | 2.20 |
| 2001 | 4.61 |
| 2002 | 5.60 |
| 2003 | 7.20 |
| 2004 | 4.30 |
| 2005 | 5.90 |
| 2006 | 1.70 |
| 2007 | 3.40 |
| 2008 | 2.00 |

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

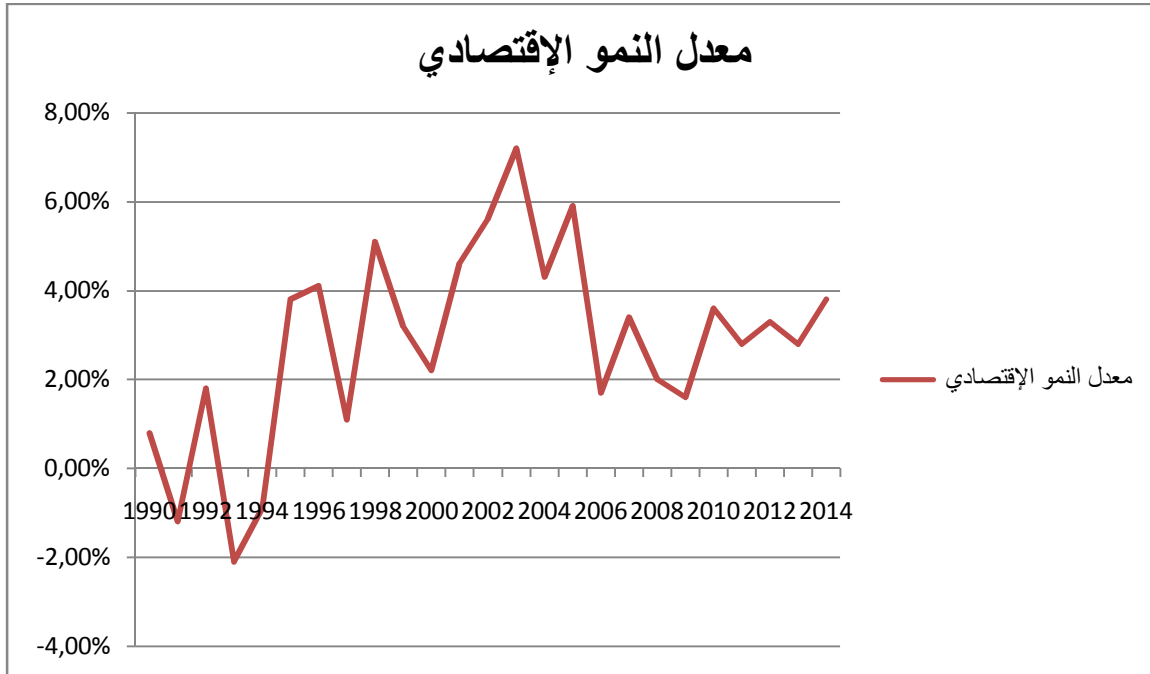
خلال الفترة 1990-2014

| | |
|------|------|
| 1.60 | 2009 |
| 3.60 | 2010 |
| 2.80 | 2011 |
| 3.30 | 2012 |
| 2.80 | 2013 |
| 3.80 | 2014 |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، تاريخ الدخول 201/05/05 على الساعة 11:00.

<http://data.albankadawli.org/country/algeria>

الشكل (3-): تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على الجدول رقم (3-13)

الفترة 1990-2014: من خلال ملاحظة الجدول نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وذلك راجع للأوضاع التي يشهدها العالم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك، وبالتالي فإنه يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي، فلقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1994 إنخفاضاً ملحوظاً حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة -0.32% وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، كما أن هذه المرحلة شهدت إنتقال الاقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق عن طريق الصدمة البترولية، هذا الإنتقال رافقه تدهور معدلات النمو الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية 1995-1997 فقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 3.44% حيث عرفت سنة 1995 إنتعاشا وبلغ 3.80% ليصل سنة 1996 إلى 4.10% ثم انخفض سنة 1997 إلى 1.10%، وأرجع الخبراء ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار وتدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بـ 24%، وكذلك إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي والذي كانت أولوياته آنذاك إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من إرتفاع معدلات التضخم.

أما الفترة 1998-1999 فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي نوعا من الاستقرار، حيث شهدت سنة 1998 ارتفاعا كبيرا في معدل النمو وصل إلى 5.10% ثم عاد وانخفض مجددا إلى 3.20%، وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة وارتفاع أسعار البترول الذي دعم مكانة الجزائر في الساحة الدولية.

الفترة 2000-2014: إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 تبين لنا أنه متذبذب من سنة لأخرى وهذا ما يدل على عدم إستدامته وتأثره بالعوامل الخارجية، فلقد سجلت سنة 2000 إنخفاضا في معدل النمو الاقتصادي قدر بـ 2.20% مقارنة بسنة 1999 أين حققت الجزائر معدل 3.20%، أما فيما يخص السنوات 2001، 2002، 2003، 2004، 2005 سجلت الجزائر معدلات قدرت بـ 4.61%، 5.60%، 7.20%، 4.30%، 5.90% على التوالي وسبب هذه الزيادة هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر سنة 2001، أما في سنة 2006 فقد انخفض معدل النمو إلى 1.70% ليعاود الارتفاع سنة 2007 إلى 3.40%، ثم انخفض مرة أخرى سنتي 2008 و2009 بتسجيله معدلات 2% و 1.60% على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

بعد هذا الانخفاض سجل معدل النمو خلال سنة 2010 ارتفاعا قدر بـ 3.60%، أما في سنة 2011 فقد انخفض مرة أخرى إلى 2.80% ليتحسن مرة أخرى خلال سنوات 2012، 2013، 2014 ويعود هذا التحسن إلى الانتعاش المالي الذي عرفته الجزائر بسبب تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي انعكس إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد توقعت السلطات الجزائرية استمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي سنتي 2015 و2016 بنسب 3.99%، 3.83% على التوالي وهذا يعني تحسن الاقتصاد الجزائري خلال السنوات المقبلة.

ومما سبق يمكن القول أن باستطاعة الجزائر تبني برامج تنموية ذاتية تمكنها من النهوض باقتصادها وتحقيقها لمعدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك بتشجيع البرامج الاستثمارية خلال السنوات المقبلة والتي من شأنها امتصاص البطالة التي تعاني منها منذ التسعينات، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي أين عرفت إنتعاشا ماليا أثر بالإيجاب على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وحققت معدلات نمو لم تكن لتحققها لو قامت باللجوء إلى مؤسسات مالية دولية كما فعلت في فترة التسعينات.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP مهم جدا لكل دولة فهو يعكس صحة إقتصاد الدولة كما يعتبر أحد أهم العوامل المحددة إذا كان الإقتصاد في حالة ركود أم لا.

الجدول (3-14): تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

| السنوات | المحروقات | الفلاحة | الصناعة | بناء وأشغال عمومية | خدمات خارج الإدارة العمومية | خدمات الإدارة العمومية |
|---------|-----------|---------|---------|-----------------------|--------------------------------|---------------------------|
| 2000 | 1616.3 | 346.2 | 294.5 | 335.0 | 832.3 | 424.5 |
| 2001 | 1443.9 | 411.5 | 313.7 | 358.9 | 957.0 | 472.3 |
| 2002 | 1477.0 | 417.2 | 336.6 | 409.9 | 1024.2 | 499.5 |
| 2003 | 1868.9 | 515.3 | 350.5 | 445.2 | 1130.0 | 553.8 |
| 2004 | 2319.8 | 580.5 | 390.5 | 508.0 | 1302.2 | 609.2 |
| 2005 | 3352.9 | 581.6 | 420.1 | 564.4 | 1518.7 | 631.9 |
| 2006 | 3882.2 | 641.3 | 444.4 | 674.3 | 1708.4 | 677.9 |
| 2007 | 4089.3 | 704.2 | 463.7 | 825.1 | 1910.7 | 782.4 |
| 2008 | 5000.1 | 722.8 | 483.0 | 967.8 | 2189.3 | 1034.3 |
| 2009 | 3109.1 | 931.3 | 570.7 | 1094.8 | 2349.1 | 1197.2 |
| 2010 | 4180.4 | 1015.3 | 617.4 | 1257.4 | 2586.3 | 1587.1 |
| 2011 | 5242.1 | 1183.2 | 663.8 | 1333.3 | 2862.6 | 2386.6 |
| 2012 | 5336.4 | 1421.7 | 728.6 | 1491.2 | 3205.6 | 2654.4 |
| 2013 | 4968.0 | 1627.8 | 765.5 | 1620.2 | 3827.4 | 2524.5 |

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014

| | | | | | | |
|--------|--------|--------|-------|--------|--------|------|
| 2715.4 | 4191.0 | 1794.0 | 837.0 | 1771.5 | 4657.8 | 2014 |
|--------|--------|--------|-------|--------|--------|------|

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2002 ، 2006 ، 2010 ، 2014 .

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه ما يلي:

- أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات حيث نلاحظ أن مساهمته فاقت مساهمة باقي القطاعات خلال جميع سنوات الدراسة ومثلت نسبة مساهمته في المتوسط 47.01%.
- يتميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارات العمومية، حيث تمثلان معا أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛
- أن قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة قد حققا أداءات متواضعة بزيادة في قيمتهما المضافة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبته المتوسطة خلال هذه الفترة في حدود 2%، وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة؛
- في سنة 2008 حققت ثلاث قطاعات نموا ايجابيا وأقوى من النتائج التي حققتها سنة 2007 في الوقت الذي يتواجد فيه كل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في حالة ركود، أما سنة 2009 فقد تميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بارتفاع مساهمة كل القطاعات بنسب متباينة، إلا أن قطاع المحروقات سجل انخفاضا في قيمته قدرت بـ 3109.1 مليار دج مقارنة بسنة 2008 أين سجل 5000.1 مليار دج وذلك يعود لتأثره بالأزمة المالية العالمية 2008؛
- عرفت كل القطاعات سنة 2010 نموا ايجابيا حيث حققت أداءات مرتفعة تفوق نسبة 5.8% باستثناء الصناعة التي عرفت ارتفاعا متواضعا، ويبقى هذا النمو ايجابيا لكل قطاعات الأنشطة لكنه ضعيفا مقارنة سنة 2009، كما عرف كل من القطاع الصناعي والفلاحي تراجعا جد واضح وسجلت قطاعات الأنشطة الأخرى خارج المحروقات باستثناء الخدمات المسوقة والفلاحة نموا معتبرا يفوق المسجل في سنة 2011؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي من جديد بعد الإنتعاش الطفيف الذي سجله خلال سنة 2012، إلا أن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء لم يتمكن من تعويض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات الذي سجل تراجعا للسنة الثامنة على التوالي وانخفاض الاستثمارات العمومية باستثناء قطاع المحروقات الذي

يعيش مرحلة ركود قوي، على غرار ذلك حققت كل القطاعات الأخرى نموا إيجابيا، حيث تميز كل من قطاع الخدمات المسوقة وقطاع الفلاحة بأداءات تفوق تلك المحققة سنة 2012؛

- لقد تواصل التراجع في نمو قطاع المحروقات سنتي 2013 و 2014، وهو ما يمكن إعتباره تدهورا حقيقيا نظرا لفقدان ما يزيد عن ربع قيمته المضافة، فلم تعد تدر المحروقات سوى 29% من تدفق الثروة وتساهم سلبا في النمو، أما الإنتاج الفلاحي فقد حقق نتائج معتبرة خلال سنة 2014 من بين كل القطاعات حيث حقق أعلى نمو في الحجم بمعدل 8.82%⁽¹⁾.

من خلال ما سبق يتضح أن هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يعتمد بشكل كبير وأساسي على قطاع المحروقات، حيث تقارب في المتوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي النصف بينما نجد في المرتبة الأخيرة قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 7.19%، إن هذه النتائج تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات، وهذا ما يفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بسبب تقلب أسعار النفط العالمية، وبالتالي على الدولة إتباع سياسة التنويع الاقتصادي حتى تقلل من الاعتماد على قطاع النفط فقط والاهتمام بالقطاعات الأولية الأخرى مثل قطاعي الصناعة والفلاحة بهدف استقطاب فرص الاستثمار وتوسيع قاعدة الإيرادات ورفع القيمة المضافة للقطاعات وبالتالي تحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: البطالة في الجزائر

يعتبر مشكل البطالة في الجزائر من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدولة، حيث عانت من نسب مرتفعة للبطالة وذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة وبالتالي تقلص الإستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص أعداد كبيرة من البطالين، والجزائر كغيرها من الدول العربية عملت على القضاء على البطالة منذ الإستقلال في ظل الاقتصاد المخطط إلى عهدنا الحالي، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الإقتصادية القائمة، فقد لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتبين الإحصائيات الرسمية أن معدلات البطالة في الجزائر قد عرفت

⁽¹⁾ صبرينة بن عبدة، كريمة سليم، علاقة تغيرات أسعار البترول بالإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تبسة، 2015-2016، ص: 52-

نسب متزايدة في بعض الأحيان خلال وقت مضى، حيث تعرضت إلى صدمة سلبية جراء الأزمات الاقتصادية (البترولية والمالية) التي عرفها البلد خلال الثمانينات وعشرية التسعينيات، ومنه بلغت البطالة ذروتها حدود 29.29% سنة 1999، ولم تسجل هذه النسبة أي تحسن إلا بعد مطلع الألفينات، وقبل البدء في تحليل المعطيات سنلقي نظرة مختصرة على خصائص البطالة بالإضافة إلى كيفية قياس معدلها في الجزائر.

الفرع الأول: خصائص البطالة في الجزائر

لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد والمجتمع، فالفرد بالإضافة إلى انعدام دخل مستقر يعيش وضعية سيئة وتهميشية، أما بالنسبة للمجتمع فتعتبر مصدر للتوترات داخله مما يؤدي إلى ضعف التماسك الإجتماعي، ومهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي الخصائص التالية⁽¹⁾:

- البطالة في الأرياف في ارتفاع مستمر ورغم المخططات الوطنية الموجهة للريف الجزائري لاسيما منها المخطط الوطني للتنمية الريفية، ويعود هذا إلى عزوف الشباب الجزائري عن مواجهة الأعمال الريفية كالزراعة والتوجه نحو الأعمال الإدارية؛

- أكثر من 69% من البطالين الجزائريين لم يسبق لهم العمل وتتحصر أعمارهم بين 16-19 سنة.

- أغلب البطالين في الجزائر من فئة الذكور ولا تمثل فئة الإناث سوى 20.4% من طالبي العمل⁽²⁾.

الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة 1990-2014

قبل تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة من الضروري أن نعرف القواعد والأسس المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصاء لحساب معدلاتها، إن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم في حساب معدلات البطالة العلاقة التالية⁽³⁾:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} * 100.$$

(1): قنديرية سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009-2010، ص: 37.

(2): بوزاري صافية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة الجزائر، 09/08 ديسمبر 2014، ص: 557.

(3): مقراني حمدي، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص: 103.

والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014:

الجدول (3-15): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: نسبة مئوية%

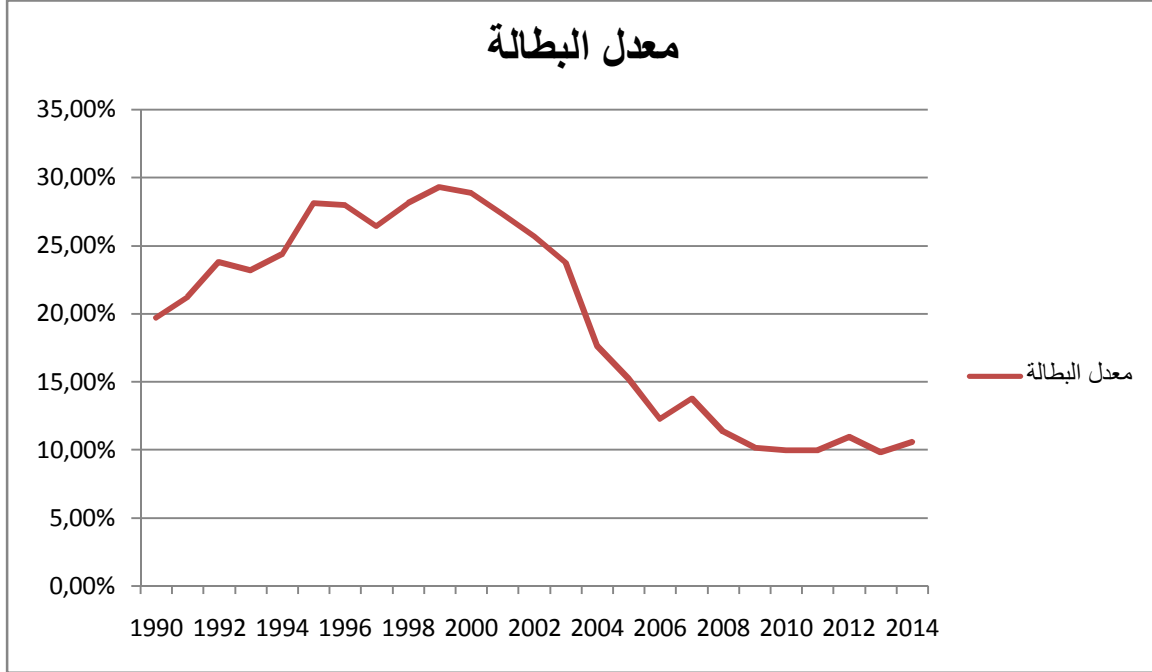
| السنوات | معدل البطالة |
|---------|--------------|
| 1990 | 19.7 |
| 1991 | 21.2 |
| 1992 | 23.8 |
| 1993 | 23.2 |
| 1994 | 24.36 |
| 1995 | 28.1 |
| 1996 | 27.99 |
| 1997 | 26.41 |
| 1998 | 28.13 |
| 1999 | 29.29 |
| 2000 | 28.89 |
| 2001 | 27.3 |
| 2002 | 25.66 |
| 2003 | 23.72 |
| 2004 | 17.65 |
| 2005 | 15.25 |
| 2006 | 12.27 |
| 2007 | 13.79 |
| 2008 | 11.33 |
| 2009 | 10.17 |
| 2010 | 9.96 |
| 2011 | 9.96 |
| 2012 | 10.97 |
| 2013 | 9.83 |

10.6

2014

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (3-6): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماداً على معطيات الجدول (3-15).

الفترة 1990-1999: سجلت هذه الفترة ارتفاعاً لمعدلات البطالة انتقلت من 19,7% سنة 1990 إلى 29,29% سنة 1999، ويلاحظ هذا من خلال تحول الفائض في ميزانية الدولة إلى عجز ابتداءً من سنة 1992 وهذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة، وأيضاً كنتيجة لتطبيق حزمة برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي مع بداية التسعينيات والمفروضة من قبل مؤسسات بروتن وودز، وكذلك أدى انعكاس الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات إلى التسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة، وبالتالي عجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة 1994-1996 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل، إن ذلك لم يساهم في

خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ من خلال المنحنى هو العكس إذ ارتفع معدلها من 24.36% سنة 1994 ليصل إلى مستويات قياسية بـ 29.29% سنة 1999، أما هذا الواقع الرهيب وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.

الفترة من 2000-2014: خلال الفترات الأخيرة سجلت معدلات البطالة تراجع محسوبة وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترات السابقة، حيث نجد سنة 2000 معدل البطالة بلغ 29.89% لينخفض عام 2001 إلى 27.3% حيث تميزت هذه الفترة بانتشار البطالة لدى طلبة الجامعات وخريجي معاهد التكوين المهني، إذ قدر عددهم حوالي 140000 شخص في سنة 2001 وذلك بسبب هشاشة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية للعمل والمؤسسات التكوينية خاصة عند اعتماد الجزائر سياسة ترشيد الموارد المالية، فلم يعد بإمكان المؤسسات الاقتصادية تخصيص أغلفة مالية للتكوين، وهو من متطلبات علاقات العمل الجديدة حسب المعطيات الجديدة للسوق التي تعتمد على المرونة الشديدة في العمل، لتتخفف عام 2004 إلى 17.65% أي حوالي 1.672 مليون عاطل عن العمل من إجمالي المجتمع النشط، وانطلاقا من هذه النسبة بدأت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 13.79% أي حوالي 1.374 مليون عاطل عن العمل من إجمالي المجتمع النشط سنة 2007، وكذلك يلاحظ إنخفاض نسبة البطالين ليصل إلى 11.33% أي ما يعادل 116900 بطالة سنة 2008، ويعود ذلك إلى تدخل الدولة لتعديل مركبات سوق العمل عن طريق إجراءات عديدة وكثيفة أدخلتها الوزارة الوطنية في السياسة التشغيلية، ثم وصل الإنخفاض إلى 10.6% سنة 2014، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تحسن الوضعية المالية والنقدية العمومية وتحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة إرتفاع أسعار البترول، ويرجع كذلك إلى توجه الجزائر إلى اتباع سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لإنعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، وذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

المطلب الثالث: التضخم في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة للنفط وقد ارتبط إقتصادها بالطلب العالمي لأسعار النفط، حيث شهد الإقتصاد الجزائري معدلات تضخم مكبوتة خلال مرحلة الإقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينيات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للإقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية⁽¹⁾.

الفرع الأول: تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2014

من الجدول الآتي نلاحظ وجود تذبذبات في معدلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسة والتي تدل على تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي لوحظ أنها نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى.

الجدول (3-16): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: نسبة مئوية%

| السنوات | معدل التضخم |
|---------|-------------|
| 1990 | 17.88 |
| 1991 | 25.9 |
| 1992 | 31.68 |
| 1993 | 20.52 |
| 1994 | 29 |
| 1995 | 29.79 |
| 1996 | 18.7 |
| 1997 | 5.7 |
| 1998 | 5 |
| 1999 | 2.59 |
| 2000 | 0.3 |

(1): وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 242.

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014

| | |
|------|------|
| 4.2 | 2001 |
| 1.43 | 2002 |
| 4.26 | 2003 |
| 3.97 | 2004 |
| 1.38 | 2005 |
| 2.31 | 2006 |
| 3.67 | 2007 |
| 4.85 | 2008 |
| 5.74 | 2009 |
| 3.91 | 2010 |
| 4.52 | 2011 |
| 8.89 | 2012 |
| 3.26 | 2013 |
| 2.9 | 2014 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (3-7): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على معطيات الجدول رقم (3-16).

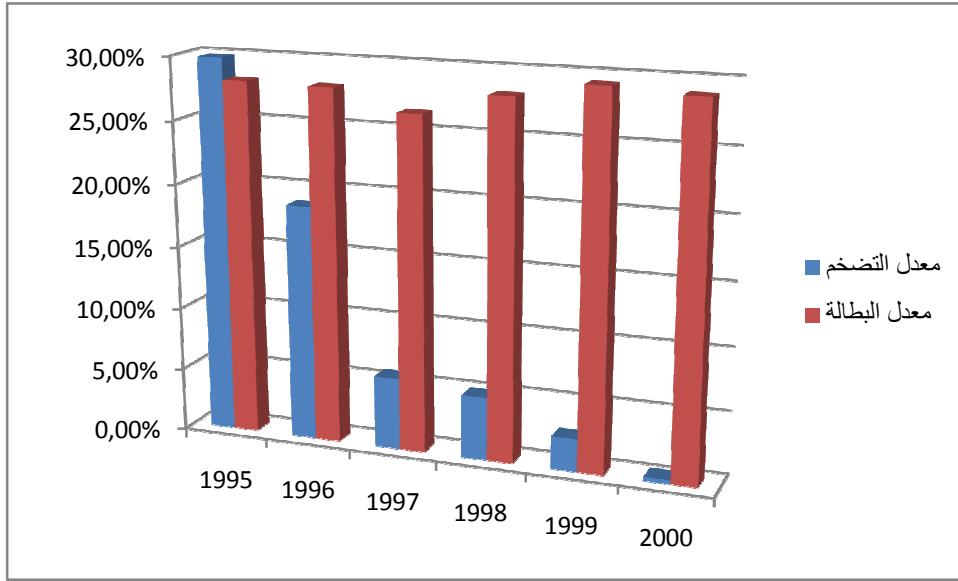
نلاحظ من الجدول أن التضخم عرف عدة مراحل:

الفترة 1990-1995: شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1995 مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989 حيث أخذت في الارتفاع من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% سنة 1992 وهي أكبر نسبة خلال سنوات الدراسة ثم تراجعت قليلا إلى 29.79% سنة 1995، والأسباب في ذلك تعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية وإلى انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الإستثمار خاصة إبتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى عمليات التحرير التدريجي للأسعار ولاسيما منذ اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الخزينة حتى سنة 1992⁽¹⁾، وازدادت حدة هذه العمليات بداية من سنة 1994 في إطار الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي مصاحبة معها إنخفاض قيمة الدينار بـ 40.17% سنة 1994، حيث بقيت النسبة في تزايد إذ بلغت سنة 1995 معدل 29.79% ويرجع ذلك إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي ضف إلى ذلك تخصيصات القروض الموجهة للإقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

الفترة من 1996-2000: خلال هذه الفترة شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظا وكبيرا في معدل التضخم حيث بلغ أصغر قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.3% وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الإقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي، والذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض الطلب الكلي، حيث نجد أن الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة وهو ما يوضحه الشكل الآتي الذي يبين علاقة البطالة بالتضخم:

(1): صحرأوي محمد نجيب، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص: 30.

الشكل (3-8): علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر 1996-2000



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (3-15) والجدول رقم (3-16).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل البطالة ابتداء من سنة 1993 حيث انتقلت من 23.2% سنة 1993 إلى 28.89% سنة 2000، مقابل ذلك صاحبه إنخفاض في معدل التضخم حيث انتقلت النسبة من 29% سنة 1994 إلى 0.3% سنة 2000، وذلك نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم وهو ما حدث فعلا خلال الفترة 1994-2000⁽¹⁾.

ومن خلال التحليل لهذه الفترة نستخلص أنه في فترة التسعينيات وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، ونجد أن تحقق علاقة فليبس تكاد تكون كليا فمن جهة ارتفاع متتالي لمعدلات البطالة ومن جهة أخرى انخفاض متتالي في معدلات التضخم.

الفترة من 2001-2014: بعدما أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية من خلال تحقيقها لمعدل تضخم منخفض قدر بـ 0.3% سنة 2000 إلا أنه سرعان ما ارتفع هذا المعدل سنة 2001، حيث لوحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينيات، حيث إنتقلت معدلات التضخم من 0.3% سنة 2001 إلى 1.43% سنة 2002، ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما نجد إرتفاعه في سنة 2003 إلى 4.26% راجع إلى ارتفاع أسعار الإستهلاك، ثم بقيت معدلات التضخم في تذبذب ارتفاعا وانخفاضا لتصل سنة 2009 إلى معدل 5.74% ثم انخفضت سنة

(1): وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

2010 لتصل إلى 3.91% لكن بعدها بدأت في الإرتفاع مجددا لتصل إلى 4.52% سنة 2011 ثم إلى 8.89% سنة 2012 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة السابقة، وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والإنتلاق في تنفيذ برنامجي الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو 2001-2009 وكذا البرنامج الخماسي 2010-2014، وترجع أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر في الفترة الأخيرة إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء إستهلاك العائلات أو الإستهلاك الحكومي، وكذا زيادة الأجور والرواتب وهذا له أثرتين: الأثر الأول على زيادة الطلب الإستهلاكي والأثر الثاني على زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الإستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جدا، والتي وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الإستهلاكي بدل الإنفاق الإستثماري وهذا مايستدعي من الدولة إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية لأجل التحكم في معدلات التضخم، حتى تكون ملائمة لإحداث نمو إقتصادي حقيقي مرتفع.

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات الجزائري

لتحليل وضعية التوازن الخارجي بالجزائر سنقوم بدراسة تطور ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 1990-2014، باعتباره وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي ومعرفة المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي في المدى القصير، ويشكل الميزان التجاري نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه، إذ أن حدوث فوائض في الميزان التجاري يحدث فوائض في الحساب الجاري وعليه تتحسن وضعية ميزان المدفوعات، وعند حدوث عجز فيه يحدث عجز في الحساب الجاري مؤديا إلى عجز في ميزان المدفوعات. وإذا أردنا معرفة تقدم العلاقات الاقتصادية الدولية الجزائرية خلال الفترة 1990-2014 سنقوم بدراسة تطور عناصر ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-17): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: مليار دولار

| السنوات | ميزان المدفوعات الجارية | الميزان التجاري | الصادرات | الواردات | ميزان حساب رأس المال | ميزان المدفوعات |
|---------|-------------------------|-----------------|----------|----------|----------------------|-----------------|
| 1990 | 1.35 | 3.11 | 12.88 | -9.77 | -3.3 | 0.084 |
| 1991 | 2.39 | 4.67 | 12.44 | -7.77 | -4.1 | 1.047 |
| 1992 | 1.3 | 3.2 | 11.51 | -8.3 | -2.5 | -0.11 |
| 1993 | 0.8 | 2.4 | 10.41 | -8 | -0.8 | -0.03 |
| 1994 | -1.8 | -0.3 | 8.89 | -9.2 | -1.1 | -4.36 |
| 1995 | 2.2 | 0.2 | 10.25 | -10.1 | -1.89 | -6.30 |
| 1996 | 1.2 | 4.1 | 13.2 | -9.1 | -1.57 | -2.10 |
| 1997 | 3.45 | 5.69 | 13.82 | -8.13 | -0.71 | 1.16 |
| 1998 | 1.12 | 1.51 | 18.71 | -12.01 | -0.87 | -1.74 |
| 1999 | 0.02 | 3.36 | 19.09 | -9.48 | -1.36 | -2.38 |
| 2000 | 4.36 | 6.70 | 21.65 | -9.35 | -2.40 | 7.57 |
| 2001 | 7.06 | 9.61 | 12.3 | -8.96 | -0.66 | 6.19 |
| 2002 | 8.93 | 12.3 | 10.15 | -8.87 | -2.29 | 3.65 |
| 2003 | 9.2 | 11.14 | 24.46 | 13.23 | -1.31 | 7.59 |
| 2004 | 11.12 | 14.27 | 32.22 | 17.95 | 1.87 | 9.25 |
| 2005 | 24046 | 26.74 | 46.33 | 19.86 | 4.24 | 16.94 |
| 2006 | 13.32 | 34.06 | 54.74 | 20.68 | 1.08 | 17.73 |
| 2007 | -1.31 | 34.23 | 60.59 | 26.35 | 2.54 | 29.53 |
| 2008 | 7.59 | 40.60 | 78.59 | 37.99 | 2.54 | 36.99 |
| 2009 | 0.41 | 7.78 | 45.18 | 37.40 | 3.45 | 3.86 |
| 2010 | 12.16 | 18.20 | 57.09 | 38.89 | 3.42 | 15.58 |
| 2011 | 17.77 | 25.96 | 72.89 | 46.93 | 2.38 | 20.14 |
| 2012 | 12.30 | 20.17 | 71.74 | 51.57 | 0.25 | 12.06 |
| 2013 | 12 | 20.2 | 65.4 | 35.2 | 0.75 | 0.13 |

خلال الفترة 1990-2014

| | | | | | | |
|------|------|------|------|------|-------|-------|
| 2014 | 10.3 | 18.3 | 56.2 | 29.5 | -1.35 | -5.88 |
|------|------|------|------|------|-------|-------|

المصدر: حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص: 255.

الفترة 1990-1994: نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات حقق فائضا متواصلا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 0.084 مليار دولار سنة 1990 إلى 1.047 مليار دولار سنة 1992، ولكن سرعان عجز انطلاقا من سنة 1993 أين بلغ -0.03 مليار دولار، بينما نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل رصييدا موجبا خلال جميع السنوات ما عدا سنة 1994 حيث سجل -0.3 مليار دولار وهذا ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات وسبب عجزا فيه قدر بـ 4.36- مليار دولار⁽¹⁾، ويمكن تفسير ذلك كما يلي⁽²⁾:

سجلت هذه الفترة تراجع الصادرات النفطية على الرغم من انتعاش أسعار النفط تدريجيا بحلول 1990 وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة الخليج سنة 1991، وقد قامت الجزائر ببذل الجهد اللازم للانتقال إلى اقتصاد السوق وأبرمت اتفاقيات تمويليين مع صندوق النقد الدولي سنتي 1989 و 1991 وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي الطارئ لصندوق النقد الدولي بسبب تقلب أسعار الصادرات، وقد شهدت الجزائر أيضا سنة 1991 انخفاض في أسعار النفط مرة أخرى فاتسم ميزان المدفوعات بخسائر في الاحتياطات وزيادة الاقتراض وارتفاع رصيد الدين الخارجي من 18.4 مليون دولار إلى 26.5 مليون دولار سنة 1993، كما أن الانخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت خلال الفترة 1990-1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى -9.2 مليار دولار وفي ظل هذه الظروف حافظ الميزان التجاري على وضع ايجابي رغم التراجع في الرصيد سنة 1994 بمقدار 0.3- مليار دولار.

الفترة 1995-2004: عرفت الفترة 1995-1999 عجزا في ميزان المدفوعات بسبب العجز في حساب رأس المال، فقد شهدت سنة 1995 أكبر نسبة عجز قدرت بـ 6.3- مليار دولار وذلك راجع إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الاقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة وأيضا إلى الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1997 أين حقق فائض قدره 1.16 مليار دولار، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 1995-1997 وهذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقارب 14 مليار دولار، وعلى الرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات

(1): وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 248.

(2): حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 252.

إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.85 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة الانخفاض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع في الأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عليها وكذلك تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجاريا⁽¹⁾، أما الميزان التجاري فقد حقق على العموم تحسنا خلال هذه الفترة، وابتداء من سنة 2000 سجل ميزان المدفوعات رصيذا قدر بـ 7,57 مليار دولار وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال هذه المدة، بينما انخفض سنة 2001 إلى 6,19 مليار دولار بينما عرف تحسنا خلال سنة 2003 و2004 بمقدار 7,59 و9,25 مليار دولار على التوالي.

الفترة 2005-2014: نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان التجاري حقق فائض سنة 2005 إلى غاية 2008، حيث سجل أكبر قيمة له بـ 30.59 مليار دولار في حين سجل عجز سنة 2009 قدره 0.41 مليار دولار، أما ميزان حساب رأس المال فعرف عجزا خلال الفترة 2004-2007 بسبب تفاقم المديونية الخارجية ليسجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و2009 بقيمة 2.54 و3.45 مليار دولار على التوالي، في سنة 2011 نلاحظ ارتفاع مستمر في رصيد الميزان التجاري بلغت ذروته 17.77 مليار دولار وفائض في الصادرات بقيمة 71.66 مليار دولار، بينما سجل ميزان رأس المال تذبذبا خلال الفترة 2010-2014 فقد سجل الرصيد الخارجي للجزائر عجزا بـ 470 مليون دولار خلال الثلاثي الأول لهاته السنة مقابل فائض قدره 1.13 مليار دولار في نفس الفترة للسنة الماضية، حيث عرف الميزان التجاري تراجعا خلال الأشهر الثلاثة لسنة 2014 ليستقر في حدود 1,84 مليار دولار مقابل 3,78 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، وعليه فان صادرات الجزائر بلغت 15,92 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2014 منها 15.57 مليار دولار تمثل صادرات المحروقات أما الواردات فقد استقرت في حدود 14.08 مليار دولار⁽²⁾.

(1): المرجع السابق، ص: 253.

(2): نفس المرجع، ص: 254.

ما يمكن ملاحظته من كل ما سبق أن الجزائر تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على المحروقات، فتحسن ميزان المدفوعات مرتبط دائما بارتفاع أسعار المحروقات دون غيرها من الصادرات، والجدول الموالي يعطينا صورة توضيحية أكثر عن مكانة قطاع المحروقات بين إجمالي الصادرات الجزائرية.

الجدول (3-26): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1995-2014

الوحدة: مليار دج

| نسبة المحروقات من الصادرات % | الواردات | الصادرات | | | السنوات |
|---------------------------------|----------|-----------------|-----------|----------|---------|
| | | الصادرات الأخرى | المحروقات | الإجمالي | |
| 94.54 | 10100 | 560 | 9698 | 10258 | 1995 |
| 91.98 | 9090 | 1060 | 12160 | 13220 | 1996 |
| 96.30 | 8688 | 514 | 13380 | 13894 | 1997 |
| 96.15 | 8630 | 390 | 9750 | 10140 | 1998 |
| 96.42 | 8960 | 440 | 11880 | 12320 | 1999 |
| 96.58 | 9350 | 740 | 20910 | 21650 | 2000 |
| 96.59 | 9480 | 650 | 18440 | 19090 | 2001 |
| 96.04 | 12010 | 740 | 17980 | 18720 | 2002 |
| 97.21 | 13320 | 680 | 23780 | 24460 | 2003 |
| 97.23 | 17950 | 890 | 31330 | 32220 | 2004 |
| 98.01 | 20357 | 911 | 45090 | 46001 | 2005 |
| 97.88 | 21456 | 1153 | 53460 | 54613 | 2006 |
| 97.81 | 27631 | 1343 | 58820 | 60136 | 2007 |
| 97.56 | 39294 | 1928 | 77370 | 79298 | 2008 |
| 97.68 | 39479 | 1044 | 44130 | 45174 | 2009 |
| 97.68 | 40473 | 1322 | 55730 | 57052 | 2010 |
| 97.18 | 47247 | 2066 | 71423 | 73489 | 2011 |
| 97.12 | 50378 | 2066 | 69800 | 71866 | 2012 |
| 96.71 | 55028 | 2134 | 62840 | 64974 | 2013 |

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر.

إن معطيات الجدول السابق تقدم لنا تفسيراً واضحاً لفوائض الميزان التجاري المحققة على مدى الفترة (1995-2014) والتي تحاكي في اتجاهها وقيمتها حركة أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ذلك أن هيكل الصادرات يعتمد على هذا القطاع بنسبة تتجاوز 97% كما أن الميزان التجاري للجزائر يوضح أن الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتج وحيد (فمثلاً سنة 2005 بلغت قيمة المحروقات 45090 مليار دينار من 46001 مليار دينار مجموع الصادرات)، وبالتالي فإن المحروقات تهيمن على كل الصادرات تقريباً، حيث بلغت سنة 2005 حوالي 98.01% من إجمالي الإيرادات، وتبقى فقط نسبة 1.99% من الصادرات خارج النفط⁽¹⁾.

(1): محفوظ فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

الخلاصة:

من خلال دراستنا الوصفية التحليلية للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 اتضح لنا الارتباط الوثيق بين هذه الأخيرة وأسعار البترول العالمية، فلقد أدى الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول سنة 1986 إلى فقدان السياسة الاقتصادية لتوازنها، وذلك لعدم وجود إيرادات بديلة للمحروقات من أجل تمويل الاستثمارات، وهذا ما دفع بالجزائر إلى اعتماد برنامج مكثف للإصلاحات الهيكلية وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والتي كانت بدايتها عام 1989 بعقد اتفاقيات الاستعداد الائتماني وبرنامج التعديل الهيكلي، لكن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات والتي اقتصر على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال التحديات الحقيقية للنمو أدت إلى حتمية إقامة إصلاحات عميقة سنة 2001 خصوصا مع انتعاش سوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على تبني سياسة مالية توسعية بصياغة برامج إستثمارية طويلة المدى تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

ومن خلال تحليل السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 تبين أن السياسة الإنفاقية تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار وتضاعفت أكثر تزامنا مع برامج الإنعاش الاقتصادي بعدما كانت هذه السياسة مبنية سنوات التسعينات على أساس تخفيض الإنفاق العام، وقد أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز، أما سياسة الإيرادات العامة فقد تميزت باعتمادها على الجباية البترولية، حيث مثلت أكثر من 60% من الإيرادات الإجمالية مقارنة بالجباية العادية التي تبقى نسبة مساهمتها محتشمة نوعا ما، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط، وهو ما يفسر العجز المسجل في الميزانية العامة للجزائر التي اتصفت بالعجز المزمن خلال أغلب سنوات الدراسة بسبب عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام.

من خلال تقييم أثر السياسة المالية على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة نجد أن الاقتصاد الجزائري سجل نتائج ايجابية، ويرجع هذا أساسا إلى إتباع سياسة مالية توسعية ابتداء من الألفية الجديدة نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار النفط، فقد عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث بلغ 7.20% سنة 2003، إضافة إلى التراجع الملحوظ في معدلات البطالة حيث انخفضت سنة 2013 إلى 9.83%، في حين ارتفعت معدلات التضخم نتيجة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي كانت تسمح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما، أما ميزان المدفوعات فقد سجل رصيده فوائضا معتبرة خلال أغلب سنوات الدراسة.

تعتبر السياسة المالية من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية نظرا للدور الأعظم الذي تقوم به في سبيل تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وتوجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها بالطريقة الأنجع حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بشكل سليم وبالتالي الوصول إلى هدف الاستقرار الاقتصادي المنشود.

وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بمختلف الجوانب الأساسية للسياسة المالية وأثرها على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، فكان لابد منا التمهيد للدراسة التطبيقية بإطار نظري لتزويد الباحث بأبعاد الموضوع المختلفة وتوظيف كل ذلك لفهم الجانب التطبيقي للدراسة ومن ثم القدرة على التحليل، فكان تقسيم منهجية العمل كالتالي:

الجزء الأول يهتم بالجانب النظري للسياسة المالية ومتغيرات الإستقرار الإقتصادي أما الجزء الثاني فقد عالج السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1- نتائج الدراسة

أ- النتائج النظرية

- لقد مرت السياسة المالية عبر تاريخ الفكر المعاصر بعدة مراحل، تحدد فيها مفهوما وحجمها حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة، فكان دورها حيادي ومجالات تدخلها محددة في إطار الفكر الكلاسيكي نظرا لمبدأ الحرية الاقتصادية السائدة آنذاك، لكن وبسبب بعض التطورات الاقتصادية والأحداث العالمية وجب على الدولة استخدام السياسة المالية كأداة تدخلية في النشاط الاقتصادي لأنها الأنسب حسب الفكر المعاصر في تصحيح إختلالات وهزات الاقتصاد.
- السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الإقتصاد بفضل أدواتها التي يمكن حصرها في: سياسة النفقات العامة، سياسة الإيرادات العامة، سياسة الموازنة العامة، حيث أن لكل هذه السياسات أدواتها وأسلحتها الخاصة بها في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فضلا عن قدرتها على تحسين الإدارة الضريبية وترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بتوجيهها إلى الإنفاق الإستثماري بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموزني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- لا يمكن النظر إلى عجز الموازنة في دولة ما من المنظور السلبي فقط، بل هو ينطوي أيضا على آثار إيجابية حيث تلجأ الدولة أحيانا إلى إحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة لفترات الكساد والتضخم والعمل على استيعابها أو على الأقل التخفيف من حدتها، كما أن إحداث عجز في الموازنة يمكن أن يكون وسيلة لتحريك الاقتصاد الراكد سواء عن طريق استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج أو إنقاص الضرائب وبالتالي زيادة دخول الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.
 - من خلال دراستنا لمفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية توصلنا إلى أن أهداف السياسة المالية فيهما مختلفة، ففي الدول المتقدمة تهدف إلى مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، أما في الدول النامية فإنها تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، كما تستخدم لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية بشكل عام وذلك نتيجة قصور الجهود الخاصة عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية من جهة أخرى.
 - تستخدم الدولة السياسة المالية للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة لغرض إحداث آثار مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أن التفاعل بين المتغيرات في سوق السلع والخدمات وسوق النقد قد يضع قيودا على فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.
- ففي ظل الاقتصاد المغلق تتعدم فعالية السياسة المالية في ظل الرواج الشديد والعمالة الكاملة بحيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملا، بينما تكون كاملة الفعالية في ظل ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوما.
- بينما في ظل الاقتصاد المفتوح ومع ثبات الأجور والأسعار تتوقف فعالية السياسة المالية على نظام سعر الصرف السائد ودرجة حركة انتقال رؤوس الأموال، حيث تكون السياسة المالية في إطار نظام سعر الصرف الثابت عالية الفعالية كلما كانت درجة استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول كبيرة، في حين أنه في إطار نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية كلما كانت حركة رؤوس الأموال الدولية ضعيفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ب- على المستوى التطبيقي:

- إن انتقال الجزائر من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق) جاء نتيجة ظهور مساوئ التخطيط المركزي، فرغم ضخامة الاستثمارات الحكومية إلا أن الدولة في الواقع لم تتمكن من تنفيذ مشاريع المخططات آنذاك بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، وهذا ما أدى إلى تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في سوق الاستقرار الاقتصادي مما استدعى القيام بإصلاحات موسعة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:
- (1989-1998): دخلت الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية فتبنت برنامجين: برنامج الاستقرار الاقتصادي 1989-1995 وبرنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998، وكان تركيزهما على تحقيق هدف أولي ومهم متمثل في القضاء على عجز الميزانية وميزان المدفوعات وذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام وترشيده من جهة والرفع من حصيله الإيرادات وتوزيعها من جهة أخرى، وفعلا تم ذلك بتقليص النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم وترشيد نفقات التجهيز أما الإيرادات فقد أدخلت بشأنها عدة تصحيحات منها توسيع الوعاء الضريبي.
- (2000-2014): بعد اتضاح الرؤية الايجابية لسوق النفط العالمي مند سنة 2001 شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي التي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق التوسع في الإنفاق العام، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، وقد صاحب هذه البرامج تحسن في كافة المؤشرات الاقتصادية على العموم.
- من خلال تحليل أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 والمتمثلة في سياسة النفقات العامة، سياسة الإيرادات العامة، سياسة الموازنة العامة، تبين لنا ما يلي:
 - تميزت السياسة الإنفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وخاصة نفقات البنية التحتية ونفقات تحسين المعيشة، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة من خلال عقد برامج تنموية بأغلفة مالية ضخمة كان الهدف منها تحقيق معدلات نمو جد مهمة، حيث مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة وكان ذلك راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم وتكوين، ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية والتي عرفت هي الأخرى نوع من الزيادة في السنوات الأخيرة.

- أما فيما يخص سياسة الإيرادات العامة، فعلى الرغم من أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 الذي كان يهدف إلى تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية، إلا أنه تم ملاحظة هيمنة هذه الأخيرة على الهيكل الضريبي، حيث شهدت خلال طيلة فترة الدراسة تزييدا مستمرا لكن بمعدلات متذبذبة والسبب في ذلك ارتباطها الكبير بالتغيرات الخارجية والمتمثلة خصوصا في أسعار النفط العالمية، وقد مثلت الجباية البترولية في المتوسط نسبة 60% من إجمالي الإيرادات العامة، كما لوحظ تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مما انعكس على مردودية الجباية العادية.

- تميزت الموازنة العامة بالعجز المزمّن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة وذلك ابتداء من سنة 1992 نتيجة انخفاض أسعار النفط، ويرجع استفحال العجز إلى عدة أسباب تراكمت وتحكمت في البنية الهيكلية للميزانية نذكر منها: تزايد حجم الإنفاق العام، تقاعس الإيرادات العامة عن مجاراة الإنفاق العام، اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، ضعف حصيلة الجباية العادية التي تضعف من كفاءة النظام الضريبي، وكذا ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة، وللتخفيف من حدة العجز وضعت السلطات العمومية (صندوق ضبط الإيرادات) محاولة منها معالجة الاختلالات الناتجة عن تذبذبات أسعار النفط حيث ساهم هذا الصندوق في توفير موارد مالية ضخمة ساعدت في تمويل البرامج الانفاقية وتسوية ملفات المديونية الداخلية والخارجية على حد سواء.

● لقد تم تقييم أداء الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 من خلال مؤشرات المربع السحري لكالدور والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، والملاحظ أنه يوجد تباين واضح في هذه المؤشرات حسب السياسة المالية المطبقة خلال كل فترة:

- معدل النمو الاقتصادي متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات وأعلى نسبة حققها هي 7.2% سنة 2003، لكنه يشهد تراجعا في السنوات الأخيرة بحيث سجل سنة 2014 معدل 3.8%، كما لاحظنا من خلال دراسة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في النمو بأنها ضعيفة جدا حيث يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي قطاع المحروقات.

- مؤشر البطالة أخذ منحى تصاعديا قبل سنة 2000 حيث وصل إلى 28.89%، وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية ثم بدأ المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 10.6% سنة 2014.

- مؤشر التضخم أخذ هو الآخر منحى تصاعديا خلال بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث وصل إلى 31.68% سنة 1992 لينخفض تدريجيا حتى وصل إلى أقل قيمة له سنة 2000 بـ 0.3%، ولكن دخول الجزائر في برامج انفاقية ضخمة أدى إلى عودة الضغوط التضخمية تدريجيا حيث وصل إلى معدل 8.89% ويمكن إرجاع أسباب التضخم إلى زيادة الطلب الكلي وكذا زيادة تكاليف الإنتاج.

- حقق كل من رصيد ميزان المدفوعات ورصيد الميزان التجاري فائضا منذ سنة 1999 أما ميزان الخدمات وميزان رأس المال فكانا سالبين خلال أغلب سنوات الدراسة، وهذا ما أثبت لنا تبعية ميزان المدفوعات الجزائري إلى صادرات المحروقات والتي مثلت نسبة أكبر من 97% من إجمالي الصادرات.

ومن خلال تحليلنا لكافة المؤشرات توصلنا إلى وجود فعالية نسبية للسياسة المالية في التأثير على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، ومن جهة أخرى تواجه الجزائر مشكل نقص الفعالية باعتبار أن أحد أهدافها هو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة ويسمح بتنويع الاقتصاد، إلا أن هذا الهدف لا يزال بعيد المدى إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل المكون الرئيسي للنتائج الداخلي الإجمالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2- التوصيات والإقتراحات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يقضي تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تلعب دورا مهما في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ومنها ما يلي:

- ضرورة إتباع سياسات مالية ونقدية متكاملة وتسير في نفس الإتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية بما فيها الاستقرار الإقتصادي المنشود.
- ترشيد الإنفاق العام عن طريق الإستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات والتنسيق مع مختلف المصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية، بالإضافة إلى تمويل المشروعات الإستثمارية التي تدعم النمو الإقتصادي والحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية.
- تنويع مصادر إيرادات الموازنة عن طريق توسيع حصيللة إيرادات ضريبية سيؤدي إلى التقليل من خطر تعرض الموازنة العامة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار المحروقات، وهذا يتطلب رفع كفاءة

وفعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال تطوير الإدارة الضريبية ووضع آلية لمحاربة التهرب والغش الجبائي.

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والإقتصاد الوطني ككل من خطر التغيرات الخارجية.
- الإستمرار في تسطير البرامج التي يتم التركيز فيها على زيادة الإنفاق الإستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية والتي تسمح بنمو القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يجب الإهتمام أكثر بالبحث والتطوير العلمي لما له من أثر إيجابي على دعم النمو الإقتصادي في الأجل الطويل وذلك من خلال تخصيص جزء معتبر من الإنفاق الحكومي لهذا المجال.

3- آفاق الدراسة

في ختام بحثنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالاً أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحث جديدة يمكن ذكر بعض منها في ما يلي:

- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر.
- السياسة المالية ودورها في تشجيع مناخ الإستثمار الخاص في الجزائر.
- أثر تغيرات أسعار البترول على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر.
- دراسة الإصلاحات الإقتصادية المطبقة والجاري تطبيقها تماشياً مع مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العام التوسعية.

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 2- أحمد علي البشاري، السياسة الاقتصادية اليمنية-سياسة الإنفاق العام، دار الطرقي، اليمن، 1990.
- 3- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 4- إسماعيل عبد الرحمن حربي، محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- 5- إسماعيل عبد الرحمن حربي، محمد موسى عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2004.
- 6- أمير يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقاً للتطورات الراهنة، الصنف 5/311، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 7- إكرام سياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2011.
- 8- إياد عبد الفتاح السنور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 9- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، 2008.
- 10- برينه إسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، القاهرة، 1989.
- 11- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- 12- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 13- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 14- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- 15- حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2013.
- 16- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 17- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992.

- 18- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية- دراسة مقارنة بين الفكري الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 19- خالد الخطيب وآخرون، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 20- خالد الخطيب، الضريبة على الدخل-أصول محاسبتها في الأردن، زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1992.
- 21- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2002.
- 22- رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 23- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998.
- 24- زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
- 25- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2013.
- 26- سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام-مالية عامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 27- سعيد علي محمد لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان-الأردن، 2011.
- 28- سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
- 29- سميرة إبراهيم أيوب وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2001.
- 30- سميرة فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 31- سوزي عدلي ناشد، المالية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2006.
- 32- سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 33- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2007.
- 34- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الإجتماعية وضبط التضخم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

- 35- السيد محمد السريني، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 36- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 37- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 38- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- 39- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي الاقتصادي العام)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- 40- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 41- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 42- عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 43- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
- 44- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997.
- 45- عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 1993.
- 46- عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1973.
- 47- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 48- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 49- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 50- عدي عفانة، عادل القطاونة، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008.
- 51- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- 52- عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
- 53- فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 2005.
- 54- فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 55- فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003.
- 56- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 57- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 58- محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 59- محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 60- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1978-1979.
- 61- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010.
- 62- محمد عزت غزلان، الإقتصاد الكلي (الحسابات-النظرية-السياسة)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 2002.
- 63- محمد علي الليثي وآخرون، الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 64- محمد فوزي أبو السعود، الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 65- محمد محمود شهاب، الإقتصاد المالي نظرية مالية الدولة (السياسات المالية للنظام الرأسمالي)، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 66- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

- 67- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل- التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 68- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام (الضرائب والموازنة العامة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.
- 69- ناظم محمد نوري الشمراني، غادة شهير، متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة، جامعة سعود عبد العزيز، الرياض، 2010.
- 70- ناظم محمد نوري الشمراني، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007.
- 71- نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.
- 72- هاني أبو جبارة، ضريبة الدخل في الأردن (أهداف وانجازات)، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1976.
- 73- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 74- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000.
- 75- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2010.
- 76- يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
- 77- يونس البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2001.

ثانياً: المقالات

- 1- بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزمالي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014.
- 2- زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2010.
- 3- حيان أحمد سلمان، المربع السحري والإيقاع الاقتصادي، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق-سوريا، 29-9-2013.

- 4- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، العدد 5، 1 ديسمبر 2016.
- 5- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، 2003.
- 6- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة الشلف-الجزائر، 2012.
- ثالثا: الرسائل الجامعية
- 1- أريا عبد الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار-حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 2- أمال أبو بكر أطبيقية، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1992، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة القاهرة، 2011.
- 3- إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 4- بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 5- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2015.
- 6- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2009.
- 7- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- 8- حروشي جلول، الضغط الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2000-2001.
- 9- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2005-2006.

- 10- زايدي عبد العزيز، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005، رسالة ماجستير مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2006.
- 11- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009-2010.
- 12- صحراوي محمد نجيب، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مريح، ورقلة، 2015-2016.
- 13- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 14- طالبي سميرة، واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي 1986-1998، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، 2002.
- 15- العرابي ليلي، مسلوب ججيقة، دور أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة البويرة، 2014-2015.
- 16- العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، 1990-2013.
- 17- عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1995-2013، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.
- 18- عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 19- فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
- 20- قنديرية سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

- 21- كعبيش إكرام، كبسة خديجة، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.
- 22- محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015.
- 23- محمد أمين بن الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009، غير منشورة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2009.
- 24- محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
- 25- معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 26- مقراني حمدي، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014-2015.
- رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات
- 1- بوزاري صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة الجزائر، 09/08 ديسمبر 2014.
- 2- بوهزة محمد، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور الاقتصادي الجزائر للفترة 2001-2009، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 2013.
- 3- صالح نجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستدام، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 11-12/03/2013.

4- عبو عمر، عبو هودة، مداخلة حول جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف، 2008.

5- علام عثمان، مداخلة بعنوان واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 28/25 جانفي 2015، .
خامسا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، صادرة بتاريخ 18 افريل 1990.

2- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.

3- القانون رقم 84/17 المؤرخ في 7/7/1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 35 .

4- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة رقم 01، 2013.

5- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادتين 135 و136، 1991

6- القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

7- المادة 06 من القانون 17/84 المجسد لقانون الميزانية في الجزائر.

8- التعليم رقم 625 المؤرخة في 18/08/1992 الصادرة عن مصالح وزارة المالية.

9- المرسوم التنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بخصوصة المؤسسات العمومية.

سادسا: التقارير

تقارير بنك الجزائر 2002، 2006، 2010، 2014.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وأثار، منتديات الإكليل، www.alikliil.com

2- وزارة المالية:

www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget_2013.pdf

<http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget2013.pdf>

3- الديوان الوطني للإحصائيات ons، حوصلة الإحصائيات 1962-2011:

www.ons.dz/imag/pdf/ch12-finances-publiques-arabe.pdf

http://www.ons.dz/IMG/pdf/ch_12-FINANCES-PUBLIQUES.Arabe.pdf

4 - البنك الدولي:

<http://data.albankadawli.org/country/algeria>

<http://www.banque-mondiale.org>

ثامنا: مراجع أخرى

- 1- برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف مجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997.
 - 2- بيان إجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/5/24 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
 - 3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001
- مراجع باللغة الفرنسية

- 1-Cristian de Boissieux, **Principes de politique économique**, Paris: Economica, 1980.
- 2- Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Dorling Kindersley (India) Pvt .Ltd. Licensees of Pearson Education in South Asia, New Delhi, 2008.
- 3- Gregory N . Mankiw, **Macroéconomie**, Traduction de la 5^e edition americain Par Jean Houard, 3^e edition, edi deboek, Belgique, 2003.
- 4- Rapport Préliminaire sur les Effets Economiques et Sociaux de P.A.S; Bulletin officiel N06; Douzième Session; Page:192.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، وهذا في ظل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال نفس الفترة بالاعتماد على البيانات السنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية.

وقد توصلت النتائج إلى وجود فعالية نسبية للسياسة المالية في التأثير على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وهذا راجع إلى المشكلات الجوهرية التي تعكس في واقع الأمر حقيقة إنعدام التوازن البيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، الإصلاحات الاقتصادية.